بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعــــة الإسلاميــــة – غـــزة
عمـــادة الدراســـات العليـــا
كـليـــــــــــــة الآداب
قســـم التـــاريخ و الآثـــار

ولاية العهد في العصر العباسي الثاني

" 247 - 334هـ = 861 - 945م "

إعداد الباحث

مسامح يوسف محمد حجو

إشراف الدكتور

خالد يونس الخالدي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي (بحث تكميلي) في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين.

1434هـ – 2012م

غزة– فلسطين

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ
ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم
بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم
مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾

{آل عمران:103}

صدق الله العظيم

إهداء

۞ إلى من نفديه بأنفسنا وأموالنا وأهلنا، والأعز على نفوسنا منها، إلى سيد الأولين والآخرين، وسيد الثقلين، إلى مثلنا الأعلى، وقدوتنا الأولى، حبيب الرحمن، وحبيب قلوب عباد الرحمن، سيدنا محمد – صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم –.

۞ إلي عزيز عيني وفؤادي، إلى الذي علَّمني كيف تدار الحياة بحكمة، وبصَّرني بأنَّ الشدائد تصنع الرجال، والذي فارق الحياة أثناء إعداد البحث في مراحله الأولى " 13– ذو القعدة– 1432هـ = 11– أكتوبر– 2011م " والذي تمنى و تمنيت أن يشهد هذا الإنجاز العلمي لثاني أبنائه، وثالث إنجاز علمي في الدراسات العليا من أبنائه، والذي وعد ونرجو من الله – عز وجل – أن يعيننا ويوفقنا على الوفاء بوعده بأن يستكمل جميع أبنائه للدراسات العليا وبمراحلها المتقدمة إن شاء الله .

إلي روح والدي المغفور له بإذن الله الحاج: يوسف محمد حسن حجو " أبو سامي "

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أرثيه كما يُرثى أصحاب الفضل والفخامة والمعروف والمكانة الرفيعة في أهلهم لأنَّه لها أهلٌ ومستحقٌ.

ولو أَن حيَّــــاً كَانَ قَبْــراً لميـّتٍ — **لصَيَّرْتُ أَحْشَــــائِي لأَعظُمِه قَبْــــرَا**
ولو أَنَّ عُمرِي كَانَ طَوْعَ مَشِيئتِـــــي — **وساعَدَنِي التَقْدِيرُ قاسَمْتُه العُمــــــرَا**
بنَفْسِي ثَرَي ضاجَعْتَ فِي تُرْبِة البِـلَا — **لقد ضمَّ منك الغَيْثَ واللَّيْثَ والبَدْرَا** (1).

****

(1) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 151؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 160؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 129؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 124.

إهداء

۞ إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعاً.

۞ إلى الذين كانوا ومازالوا يقفون خلف الأسوار يحلمون بالحرية.

۞ إلى من يعجز البيان واللسان والبنان عن وصف فضلها، أمي أمد الله في عمرها، وبارك في صحتها، وأحسن خاتمتها وخاتمتنا.

۞ إلى من هم سندي القوي في الحياة الدنيا إخواني حماهم الله، وسدَّد وثبَّت على الحق خطاهم وخطانا.

۞ إلى الكريمات أخواتي حفظهن الله، ولأبنائهم وبناتهم نفعهم الله بهم فوق الأرض وتحت الأرض.

۞ إلي عقيلتي العزيزة بارك الله لي فيها، على ما بذلته من أجل تذليل الصعاب في هذه الدراسة.

۞ إلى كل المثابرين الذين ينشدون العلم من أجل رفعة الدين وفلسطين والمسلمين.

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع راجياً من الله القبول...

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ صدق الله العظيم

(سورة النمل : آية 19)

أتوجه بالشكر لله سبحانه وتعالى الذي ارتضى أن يكون شكر الناس شكراً له.

وأتقدم بالشكر للصرح العلمي الشامخ الجامعة الإسلامية، التي احتضنتني في أول دراسةٍ علميةٍ عليا متمنياً أن أُمنح منها الدرجة العلمية الثانية " الماجستير " إن شاء الله. والشكر موصول لجامعة القدس المفتوحة التي منحتني الدرجة العلمية الأولى " البكالوريوس ".

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والاحترام العميق للأستاذ الدكتور الفاضل: **خالد يونس الخالدي .**

الذي أولاني عنايته، وتشجيعه المستمرين، فلم يبخل عليّ بوقته، وأفكاره المتجددة القيمة، وآرائه السديدة، وملاحظاته الدقيقة، ولتفضله بالإشراف على هذه الدراسة جزاه الله كل خير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير

للدكتور الفاضل: حسن المسحال **والدكتور الفاضل: سامي أبو زهري**

لقبولهما مناقشة رسالتي وإثرائها لكي تخرج للوجود بأفضل صورة.

وأتوجه بالشكر والتقدير والاحترام إلى أساتذتي بالجامعة الإسلامية.

كما أتتقدم بالشكر والعرفان والحب والامتنان لزوجتي العزيزة: **أم يوسف** لتفضلها بتدقيق هذه الدراسة لُغوياً.

كما أتوجه بالشكر والحب والامتنان لأخي العزيز الأستاذ: **فارس يوسف حجو** على تكرمه بإخراج وتنسيق الرسالة، والذي لم يبخل عليَّ بتقديم النصائح العلمية، وهو صاحب أول دراسة علمية عليا في الأسرة. ولأخي العزيز الأستاذ الشيخ: **ميسرة يوسف حجو** على فتحه لمكتبته على مصراعيها للاستفادة منها في بحثي، ولإخوتي المهندس: **سالم** " **أبو محمد**"، والمهندس: **حامد**، والأستاذ: **حمزة** على ما بذلوا من جهد ونصح وحرص لإخراج وإتمام تلك الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (سورة هود، آية 88)

والله نسأل العون والتوفيق ،،

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الدلالة
ت	توفي
ج	جزء
د. د. ن	دون دار النشر
د. م. ن	دون مكان النشر
د. ط	دون طبعة
د. ت	دون تاريخ
ص	صفحة
ع	عدد
م	مجلد
هـ	هجري
م	ميلادي
ق. هـ	قبل الهجرة
pdf	للصفحات غير المرقمة

دليل المحتويات

❁ المقدمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله وأصحابه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

تعد الدولة العباسية من أطول الدول الإسلامية عمراً عبر تاريخنا الإسلامي، فقد زاد عمرها على الخمسة قرون " 132- 656هـ = 750- 1258م ". وقد كانت قضية ولاية العهد من القضايا الحساسة التي كان لها بالغ الأثر عبر التاريخ الإسلامي عامة، والدولة العباسية خاصة فقد أثَّرت على الخاصة والعامة من المسلمين، وشغلت أذهان رجال السياسة والعسكر؛ مستغلين حنكتهم السياسية، وقوتهم العسكرية، وتفكير الفقهاء والعلماء مستندين على قواعد فقهية؛ من أجل تذليل الصعاب التي سوف تنتج عن وجود أو غياب ولي العهد أو الخليفة وإن لم يكن معهود له بالولاية قبل ذلك؛ خشيةً منهم على وحدة الأمة الإسلامية، وإبعادها عن الفتن التي قد تؤدي إلى ضياع هيبة وقوة المسلمين.

وتعد قضية ولاية العهد من القضايا المهمة التي أحدثت الشقاق في البيت العباسي؛ حيث كانت نقطة خلافٍ، ومصدر نزاعٍ بين ولاة العهد في الدولة العباسية. فقد حل القرن الثاني من زمن الدولة العباسية من" 247 – 334هـ = 861- 945م "، وكان بداية عصور الضعف في الدولة العباسية، وأخذت فيه هيبة الخلافة تضمحل، وتسيطر عليها النزعات من أجل الذات؛ بهدف الوصول إلى الخلافة عن طريق ولاية العهد بشتى الوسائل، حتى وإن كان ذلك على حساب شخصية ولي العهد "الخليفة المرتقب". ومع مرور الزمن أصبح الخليفة لا يملك إلا الاسم الصوري، ولكنَّ الفعل والسيطرة لأولياء نعمته الذين أوصلوه إلى هذا المنصب، وأصبحت تلك الآفة سنة تتبع في الخلافة العباسية، وكان لها الأثر الكبير في تسلط المتنفذين، وسخط الرعية من الويلات التي جلبتها قضية ولاية العهد، وأدى ذلك إلى ضعف الخلافة العباسية.

وقد مرَّت الدولة العباسية عبر تاريخها بعصور عدة، لم تقسم حسب أسماء وإنجازات خلفاء معينين، أو حسب ظروف طبيعية، ولكنَّها قُسمت حسب العنصر المسيطر عليها من فرس وترك...، ولم يكن لتلك العناصر من نفوذ في الدولة العباسية عن طريق الاحتلال، ولكن كانت لهم السيطرة في بادئ الأمر بمحض إرادة الخلفاء من بني العباس، فمنهم من استعان بالفرس عند الدعوة للدولة العباسية في منشأها، وبعد أن تسلط الفرس حاول الخلفاء الحد من قوتهم، والاستغناء عنهم بجلب عناصر تركية؛ لتحل محل الفرس فأضحت السيطرة للعنصر التركي، وعند ضعف الترك عاد الفرس من جديد للسيطرة على شؤون الدولة العباسية، ولكن بزخمٍ أكبر في ظل خلفاء ضعفاء.

أسباب اختيار الدراسة :

وقد اختار الباحث موضوع ولاية العهد في العصر العباسي الثاني" 247 – 334هـ = 861-945م " كموضوعٍ لدراسته لأسبابٍ عدة أهمها :

- اعتبار ولاية العهد من الأمور الحساسة التي لعبت دوراً بارزاً في سقوط الدول؛ بسبب نقمة الرعية والشعوب عليهم عبر التاريخ.
- إبراز مخاطر ولاية العهد على الدولة والمجتمع بحيث يتم تجنبها في أنظمة الحكم المعاصرة واللاحقة.
- الأثر الكبير لولاية العهد في ضعف الدولة العباسية وسقوطها.
- وضع صورة مفصلة لحقبةٍ تاريخيةٍ عانت من ولاية العهد، وضرورة أخذ الدروس والعبر.
- ندرة الدراسات العلمية الجادة التي تناولت هذا الموضوع بالرغم من أهميته.
- دراسة الموضوع برهان عملي على أنَّ ولاية العهد تؤدي إلى وصول كثير من الحكام الضعفاء الذين يتسببون في إضعاف الدولة، وجلب الهيمنة الأجنبية عليها.
- تبرر دراسة الموضوع ثورات الشعوب العربية في زماننا، التي كان من أهم أسبابها قيام كثير من الحكام بالتمهيد لتولية أبنائهم الحكم من بعدهم بما يشبه ولاية العهد التي اعتمدت في العهدين الأُموي والعباسي.
- رغبةً في استكمال ما بدأته في بحث التخرج بعنوان "أسباب سقوط الدولة العباسية"؛ للحصول على درجة البكالوريوس، الذي جذبني للكتابة في هذا المجال، خاصة ولاية العهد؛ لما لها من أثر على مجريات التاريخ وضعف الدول.

حدود الدراسة :

- **الحد الزمني :** يبدأ البحث من سنة " 247 – 334هـ = 861- 945م "، وهي بداية خلافة المنتصر بالله " 247- 248هـ = 861- 862م"، وينتهي بسنة " 333-334هـ = 944- 945م" وهي نهاية خلافة المستكفي. وسبب البدء بخلافة المنتصر بالله؛ لمباشرة العنصر التركي بالسيطرة على الخلافة العباسية، وسبب الانتهاء عند خلافة المستكفي؛ انتهاء سيطرة الأتراك، وخلع المستكفي على يد العنصر الديلمي الفارسي الذي سيطرة على الخلافة العباسية مبتدئ عصر جديد من عصورها.
- **الحد المكاني :** ولاية العهد في العصر العباسي الثاني" 247 – 334هـ = 861-945م " في ربوع الخلافة" الدولة" العباسية.

منهج الدراسة :

اتَّبع الباحث في الدراسة منهج البحث التاريخي الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المعلومات والراويات المتنوعة من المصادر والمراجع العربية، بما يخدم موضوع الدراسة، وإنجازها بشكل علمي موضوعي.

الدراسات السابقة :

اطَّلع الباحث على عدد من الرسائل العلمية التي أعدت في الجامعات الفلسطينية والعربية، واستفاد من الرسائل الجامعية التالية :

1- الجعفري، سامي: التنافس على السلطة في العصر العباسي الأول " 132- 232هـ = 749 – 849م "، رسالة دكتوراة، غير منشورة (جامعة سانت كليمنتس العالمية، 1431هـ = 2010م)

2- العبسي، هدى أحمد: قضية ولاية العهد منذ تأسيس الدولة العباسية حتى وفاة الخليفة المتوكل " 132- 247 هـ = 750 – 861م "، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 1427هـ = 2006م)

لقد تناولت كلا الدراستين الجعفري، والعبسي قضية ولاية العهد في العصر العباسي الأول، وهي الفترة التي سبقت فترة الدراسة التي اختارها الباحث وهي ولاية العهد في العصر العباسي الثاني، استكمالاً لبيان أثر ولاية العهد على الدولة العباسية.

3- ذوقان، وجيه: ولاية العهد في العصر الأُموي " 41هـ = 661م – 132هـ = 750م" رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1426هـ = 2005م)

لقد تناولت دراسة ذوقان قضية ولاية العهد في العصر الأُموي، وهي الدولة السابقة للدولة العباسية، التي أختار الباحث أن يكون عصرها الثاني موضوعاً لدراسته.

4- الصوفي، مساعد: العوامل السياسية وأثرها في ضعف الخلافة العباسية " 247- 334هـ" ، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1429هـ = 2008م)

لقد سلَّطت دراسة الصوفي الضوء على العوامل السياسية، وأثرها على ضعف الخلافة العباسية، وقد عرَّج في دراسته على قضية ولاية العهد، وتميزت الدراسة الحالية أنَّها أكثر شمولية لآثار ولاية العهد على جميع مناحي الحياة في الدولة العباسية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية.

تقسيمات الدراسة :

وقد جاءت الدراسة في مقدمة، وستة فصول، وخاتمة. أما المقدمة فقد حاول الباحث إلقاء نظرة على جزئيات عنوان الرسالة، وعلى أسباب اختيار الموضوع، والصعوبات التي واجهها أثناء إعداد تلك الدراسة.

وجاء الفصل الأول بعنوان ولاية العهد عند المسلمين قبل العصر العباسي الثاني " 11- 247هـ = 632- 861م "، وتناول فيه الباحث ولاية العهد لغةً واصطلاحاً، وألقى نظرةً عامةً وموجزةً على نظام الحكم خلال حقبة الخلافة الراشدة، وولاية العهد في الدولة الأُموية، والعصر العباسي الأول.

وحمل الفصل الثاني عنوان منهج ولاية العهد عند بني العباس في العصر العباسي الثاني " 247- 332هـ = 861- 945م "، استعرض فيه الباحث نماذج لولاية العهد عند بني العباس، فتارة تكون لأبناء الخلفاء، وتارة تكون لإخوان الخلفاء، وأخرى لأقرباء الخلفاء.

وحمل الفصل الثالث عنوان موقف الأمة من ولاية العهد في العصر العباسي الثاني " 247- 332هـ = 861- 945م "، وتناولت الدراسة خلاله جزئيتين رئيستين. أولهما: رأي علماء المسلمين في ولاية العهد، وألقى الباحث نظرةً خاصةً على ولاية العهد خلال العصر العباسي الثاني من خلال استنباطها من شروط الفقهاء في ولاية العهد، ونظرةً عامةً على أحوال العلماء خلال العصر العباسي الثاني. وثانيهما: موقف الأمصار من ولاية العهد وتحدث فيه عن الدول التي استقلت عن الدولة العباسية شرقاً: كالدولة الطاهرية، والدولة الزيدية، والدولة الصفارية، والدولة السامانية. والدول المستقلة غرباً: كالدولة الطولونية، والدولة الإخشيدية. والدول المستقلة جنوباً: كدولة بني زياد، ودولة بني يعفر. والدول المستقلة شمالاً: كالدولة الحمدانية.

أما الفصل الرابع فكان بعنوان الأتراك وولاية العهد في العصر العباسي الثاني" 247- 334هـ = 861- 945م "، ومن خلاله وضح الباحث سيطرة الأتراك على مقاليد الحكم في العصر العباسي الثاني، وموقفهم من اختيار ولاة العهد، والآثار المترتبة على تدخلهم في ولاية العهد.

وجاء الفصل الخامس بعنوان الآثار السياسية لولاية العهد في العصر العباسي الثاني" 247- 334هـ = 861- 945م " على دولة الخلافة العباسية ، وتطرق من خلاله للآثار السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أما الفصل السادس والأخير الآثار الاجتماعية والاقتصادية لولاية العهد في العصر العباسي الثاني " 247- 334هـ = 861- 945م " على دولة الخلافة العباسية، وقد وُضح فيه الآثار والاجتماعية والاقتصادية لولاية العهد على دولة الخلافة العباسية.

وانتهت الدراسة بخاتمة اشتملت على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وتضمنت بعض التوصيات التي نرجو من الله – عز وجل– أن تجد آذاناً صاغية، وتطبق على أرض الواقع.

صعوبات الدراسة :

لم تواجه الباحث أي صعوبات في المصادر، ويعود الفضل لمؤرخينا المسلمين، الذين أتحفوا مكتباتنا الإسلامية بتاريخ أجدادنا من خلال مصادرنا التاريخية. ولكن الصعوبات كانت تكمن في استخراج النصوص من تلك المصادر الثمينة، وهناك صعوبة تجبر الباحث على التأمل في المصادر والمراجع من أجل فرز الغثِّ والثمين، والصواب والخطأ من بين الروايات المتعددة في المصادر والمراجع، وفي بعض الأحيان يكون هناك معلومات متضاربة فيها، وإن كانت ليست قضايا حساسة ولكننا يجب الانتباه لها لأننا ندرس التاريخ.

الفصـــل الأول

ولاية العهد عند المسلمين قبل العصر العباسي الثاني
" 11- 247هـ = 632- 861م ".

❁ ولاية العهد لغةً واصطلاحاً.

❁ نظـام الحكـم عنـد الخلفـاء الراشـدين " 11- 41هـ = 632- 661م ".

❁ ولايـة العهـد عنـد الأُمـويين " 41- 132هـ = 661- 749م ".

❁ ولاية العهد في العصر العباسي الأول " 132- 247هـ = 749- 861م ".

الفصل الأول: ولاية العهد عند المسلمين قبل العصر العباسي الثاني " 11- 247هـ = 632- 861م ".

- ولاية العهد لغةً واصطلاحاً.

الولاية لغةً:

"ولـي الـشيء وَلايـة ووِلايـة" ملـك أمـره وقـام بـه، و" ولاه الأمـر" جعلـه واليـاً عليـه، و" أولاه الأمر" أي جعله والياً عليه، و" تولى الأمر" تقلده[1]. والولي خلاف العدو[2]، والاسم الولاية بالفتح أو الكسر والمقصود بها ما يتولاه من الأعمال[3]، وتدل على الخطة، والإمارة، والنقابة، والسلطان[4].

الولاية اصطلاحاً:

من يتولى أمر المسلمين للنظر في مصالحهم الدنيوية والدينية، ويكون الأمين عليهم خلال فترة حكمه[5].

العهد لغةً:

"عهد إليه يعهد عهداً" أوصاه وشرط عليه[6]، والعهد هو الأمر، والوصية[7]، والأمان، والذمة، والحفاظ[8]، ومنه سمي عهد الأمير؛ لأنه يؤمر فيه بما يعمل به[9]، والعهد يعني الموثق واليمين، والجمع عُهُودٌ[10]، وأُطلق على من يؤخذ عليه الميثاق من الخليفة للبيعة ولي العهد[11].

---

(1) وجدي: دائرة معارف القرن العشرين، م10، ص 811؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 45.

(2) العسكري: تصحيح الوجوه والنظائر، ص 493؛ الزبيدي: تاج العروس، ج40، ص 242؛ الجوهري: الصحاح، ج6، ص 2529؛ أبو الدهب: المعجم الإسلامي، ص 662.

(3) العسكري: تصحيح الوجوه والنظائر، ص 493.

(4) ابن منظور: لسان العرب، م6، ص 4920؛ الزبيدي: تاج العروس، ج40، ص 242؛ مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ص 1058؛ 682؛ أبو الدهب: المعجم الإسلامي، ص 661.

(5) ابن خلدون: تاريخ، ج1، ص 262؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 106.

(6) الزمخشري: أساس البلاغة، ج1، ص 687؛ الجوهري: الصحاح، ج2، ص 515؛ وجدي: دائرة معارف القرن العشرين، م6، ص 774؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 46.

(7) ابن منظور: لسان العرب، م4، ص 3148؛ ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، ج1، ص 62؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 46؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 107.

(8) الجوهري: الصحاح، ج2، ص 515؛ أبو الدهب: المعجم الإسلامي، ص 423.

(9) العسكري: تصحيح الوجوه والنظائر، ص 352.

(10) ابن منظور: لسان العرب، م4، ص 3148؛ ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، ج1، ص 62؛ الزبيدي: تاج العروس، ج8، ص 454؛ مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص 438.

(11) الزبيدي: تاج العروس، ج8، ص 454.

العهد اصطلاحاً:

هو من يعهد له الخليفة النظر في أمور المسلمين ممن يثق بهم بعد وفاته[1]، والعهد وثيقة تكون للخلفاء على الخلفاء أو للملوك أو لولاة العهد[2]. ويعرف القلقشندي العهد " هو أن يعهد الخليفة المستقر إلى غيره ممن استجمع شرائط الخلافة بالخلافة بعده، فإذا مات العاهد انتقلت الخلافة بعد موته إلى المعهود إليه"[3].

وليُّ العهد هو من يسمى ليكون وارثاً للملك والسلطان[4]، ويُعدَّ ولي العهد الرجل الأول في الدولة من الناحية السياسية بعد شخصية الخليفة.

---

(1) ابن خلدون: تاريخ، ج1، ص 262؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 107- 108؛ الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص 327- 328.

(2) الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ص 327- 328.

(3) مآثر الإنافة، ج1، ص 48.

(4) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ص 634- 1058؛ مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، ص 439- 682؛ أبو الدهب: المعجم الإسلامي، ص 661- 662.

- نظام الحكم عند الخلفاء الراشدين " 11- 41 = 632- 661م " .

تُوفي الرسولُ محمد – صلى الله عليه وسلم – يوم الإثنين من " ربيع الأول- سنة "11هـ = 632م " [1]، وبويع الصديق أبو بكر[2] – رضي الله عنه – في اليوم نفسه[3].

لم يكُن أمر بيعة أبي بكر الصديق فِي بادئ الأمر شيئاً سهلاً ومتفقاً عليه، ولم يَعهد الرسولُ محمد – صلى الله عليه وسلم – بولاية أمر المسلمين لأحدٍ من بعده، ولا لأبي بكر الصديق.

فاجتمعت الأنصار في سقيفة بنِي ساعدة لاختيار من يلي أمر المسلمين بعد وفاة الرسولِ محمد – صلى الله عليه وسلم –، فوصل الخبر للمهاجرين، فانطلق بعض الصحابة منهم أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب[4]، وأبو عبيدة بن الجراح – رضوان الله عليهم – إلى الأنصار المجتمعين فِي سقيفة بنِي ساعدة[5].

كثُر النقاش بين الأنصار أنفسهم، وبين الأنصار والمهاجرين فِي قضية ولاية أمر المسلمين بعد وفاة رسولِ الله – صلى الله عليه وسلم – إلى أن تقدم أبو بكر الصديق، وأثنى على الأنصار، وتحدث عن مناقبهم في الإسلام. واحتواءً للفتنةِ والفرقةِ، خيَّر المسلمين في السقيفة بين عمر بن

---

(1) ابن خياط: تاريخ، ص 100؛ الطبري: تاريخ، ج3، ص 199- 200؛ المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 297؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 83؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 47؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص 413؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 83؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 58؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 95؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، ص 24.

(2) أبو بكر الصديق – رضي الله عنه – " 51 ق .هـ – 13هـ = 573- 634م ". الزركلي: الأعلام، ج4، ص 102؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، ص 23؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 41؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 60.

(3) الواقدي: فتوح الشام، ج1، ص 5؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 170؛ ابن خياط: تاريخ، ص 100؛ الطبري: تاريخ، ج3، ص 199- 200؛ المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 304؛ القضاعي: تاريخ، ص 280. ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 377؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 47؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج4، ص 64؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 83؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 168؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج3، ص 5- 6؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص 413؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 83؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 46؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 58؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 25؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 194؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 95؛ الزركلي: الأعلام، ج4، ص 102؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، ص 24.

(4) عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – " 40 ق . هـ – 23هـ = 584- 644م". الزركلي: الأعلام، ج5، ص 45؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج4، ص 221؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 37؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 76.

(5) الطبري: تاريخ، ج3، ص 201؛ ابن الأثير: الكامل، ج2، ص 189؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 23.

الخطاب أو أبي عبيدة بن الجراح – رضي الله عنهما –، فرفض عمر بن الخطاب ذلك، وأخذ بيد أبي بكر وقال: " بل نبايع من رضي به الرسولُ محمد – صلى الله عليه وسلم – لإمامة المسلمين في الصلاة "[1] فبايعه من في السقيفة[2].

وبُويع أبو بكر الصديق فِي اليوم التالي لوفاة الرسولِ محمد – صلى الله عليه وسلم – يوم الثلاثاء البيعة العامة [3].

تَذكر بعض مصادرنا التاريخية أن بيعة أبي بكر الصديق شابها بعض الخلاف فِي بادئِ الأمر، وخاصة من طرف علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –.

ولكن ما أورده ابن العبري يرد الرد الشافي على هذا الخلاف، وهو أن علي بن أبي طالب عاتب أبا بكر الصديق لعدم مشاورتهِ بشأن البيعة " وقيل لما بلغ ذلك علي بن أبي طالب لم ينكره، وأكثر ما روي أنه قال: ما شاورتني، فقال له أبو بكر: ما اتسع الوقت للمشورة، وإنَّا خفنا أن يخرج الأمر منا، ثم صعد المنبر فقال: أقيلوني من هذا الأمر فلست بخيركم، فقال علي: لا نقيلك ولا نستقيلك. فأجمع المهاجرون والأنصار على خلافته"[4].

اشتد المرض بخليفة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أبي بكر الصديق، فشاور الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف – رضي الله عنه – فِي تولية عمر بن الخطاب أمر

---

(1) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 23؛ الطبري: تاريخ، ج3، ص 202؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 47؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 83؛ ابن الأثير: الكامل، ج2، ص 189؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص 413.

(2) ابن قتيبة: المعارف، ص 170؛ الطبري: تاريخ، ج3، ص 202؛ المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص307؛ ابن عبد البر: الدرر، ص 272؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 377؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 47؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 83؛ ابن الأثير: الكامل، ج2، ص 189؛ ابن الأثير: أسد، ج3، ص 329؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 156؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج3، ص 5؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص 413؛ ابن خلدون: تاريخ، ج2، ص 488؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 93؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 168؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، ص 24.

(3) ابن قتيبة: المعارف، ص 170؛ ابن خياط: تاريخ، ص 100؛ الطبري: تاريخ، ج3، ص 210؛ المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 307؛ القضاعي: تاريخ، ص 280؛ ابن عبد البر: الدرر، ص 272؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 377؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 47؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج4، ص 64؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 83؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ج1، ص 118؛ ابن الأثير: أسد، ج3، ص 329؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 11؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص 413؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 194؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 93؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 60.

(4) تاريخ مختصر الدول، ص 168.

المسلمين من بعده، فأثني عليه مع تحفظه على غلظته، فبرر الصديق ذلك[1]، واستشار الصحابي الجليل عثمان بن عفان[2]– رضي الله عنه– فِي الموضوع نفسه، فأثنى عليه عثمان بن عفان[3].

فتشجع أبو بكر الصديق لقرار تولية عمر بن الخطاب أمر المسلمين من بعده، ثم شاور صحابة آخرين – رضوان الله عليهم – فأثنوا عليه، فأملى على عثمان بن عفان كتاباً أوصى فيه بالولاية لعمر بن الخطاب[4].

ولشدة حرصه على أمر المسلمين من بعده؛ خاطب المسلمين وجهاً لوجه وهو مريض، وقال: " أترضون بمن استخلف عليكم؟ فإني والله ما ألوت من جهد الرأي، ولا وليت ذا قرابة، وإني قد استخلفت عمر بن الخطاب، فاسمعوا له وأطيعوا، فقالوا : سمعنا وأطعنا "[5].

بوفاة أبي بكر[6] تم تولية أمر المسلمين لعمر بن الخطاب بنص استخلافِ أبو بكر لعمر[7]؛ فاستوت الخلافة لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب سنة " 13هـ = 634م "، وشارفت على

---

(1) الطبري: تاريخ، ج3، ص 428؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 174.

(2) عثمان بن عفان – رضي الله عنه – " 47 ق . هـ – 35 هـ = 577– 656م ". الزركلي: الأعلام، ج4، ص 210؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج4، ص 13؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 41؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 42.

(3) الطبري: تاريخ، ج3، ص 428؛ ابن خلدون: تاريخ، ج2، ص 517؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 66. حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 174؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 29.

(4) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 37؛ الطبري: تاريخ، ج3، ص 428؛ ابن الأثير: أسد، ج4، ص 158؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج3، ص 87؛ ابن خلدون: تاريخ، ج2، ص 517– 518؛ القرماني: أخبار الدول، م1، ص 282؛ الخضري: إتمام الوفاء، ص 50؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 36؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 30.

(5) الطبري: تاريخ، ج3، ص 428.

(6) توفى سنة ثلاث عشرة للهجرة. ابن قتيبة: المعارف، ص 170؛ ابن خياط: تاريخ، ص 121؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 34؛ المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 304؛ الأصبهاني: معرفة، ج1، ص 28؛ القضاعي: تاريخ، ص 281؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 379؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 48؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 83؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 124؛ ابن الأثير: أسد، ج3، ص 330؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج3، ص 87؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 13؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 60؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 88؛ ابن الغزي: ديوان الإسلام، ج1، ص 64؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 195؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 25؛ الخضري: إتمام الوفاء، ص 50– 52؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 60.

(7) ابن قتيبة: المعارف، ص 182؛ الطبري: تاريخ، ج3، ص 428؛ القضاعي: تاريخ، ص 290؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 473؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 48؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 84؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 123؛ ابن الأثير: أسد، ج3، ص 330؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 159؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج3، ص 87؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 13؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 60؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج9، ص 574؛ القرماني: أخبار الدول، م1، ص 285؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 25.

الانتهاء سنة " 23هـ = 643م "[1] عندما طعنه أبو لؤلؤة في مقتل[2]، وعندما شعر بدنو أجله جعل أمر ولاية المسلمين شورى من بعده في ستة من صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – [علي بن أبي طالب[3]– عثمان بن عفان– طلحة بن عبيد الله – الزبير بن العوام – سعد بن أبي وقاص– عبد الرحمن بن عوف] – رضوان الله عليهم –[4].

---

(1) ابن قتيبة: المعارف، ص 183؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 37؛ الطبري: تاريخ، ج3، ص 193؛ المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 312؛ الأصبهاني: معرفة، ج1، ص 44؛ القضاعي: تاريخ، ص 290؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 477؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 48؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج4، ص 329؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 84؛ ابن الأثير: الكامل، ج2، ص 448؛ ابن الأثير: أسد، ج4، ص 166؛ ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 53؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 174– 175؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 96؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 159– 164؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 20؛ الصفدي: الوافي، ج22، ص 285؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج10، ص 172؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 67؛ ابن خلدون: تاريخ، ج2، ص 569؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 88؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 99؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 101؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 108؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 177؛ القرماني: أخبار الدول، م1، ص 291؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 196؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 96؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 97؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 76.

(2) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 39؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 183؛ الطبري: تاريخ، ج3، ص 191– 192؛ المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 312؛ القضاعي: تاريخ، ص 290؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 477؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج4، ص 329؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 148؛ ابن الأثير: الكامل، ج2، ص 447؛ ابن الأثير: أسد، ج4، ص 165– 166؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 175؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 96؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 164؛ الصفدي: الوافي، ج22، ص 285؛ ابن خلدون: تاريخ، ج2، ص 568؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 88؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 99؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 52؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 109؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 177؛ القرماني: أخبار الدول، م1، ص 290؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج4، ص 221؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 26؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 97؛ الخضري: إتمام الوفاء، ص 138؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 39؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 205.

(3) علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – " 23 ق . هـ – 40هـ = 600 – 661م ". الزركلي: الأعلام، ج4، ص 295؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج4، ص 182؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 288؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 45؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 22.

(4) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 42؛ الطبري: تاريخ، ج3، ص 191– 192؛ المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 312؛ القضاعي: تاريخ، ص 300؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 526؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 148؛ ابن الأثير: الكامل، ج2، ص 460؛ ابن الأثير: أسد، ج4، ص 164؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 196؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 97؛ الخضري: إتمام الوفاء، ص 140؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 207– 208؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 61.

فتمت الخلافة لعثمان بن عفان بعدما استقر أمر الشورى التي أوصى بها الشهيد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب[1] سنة " 23هـ = 643م "[2].

وتولى عثمان الخلافة مع بداية سنة " 24هـ = 644م "[3]، واستُشهد سنة " 35هـ = 655م "[4] في داره بعد حصارها[5]، ولم يعهد بالخلافة لأحد من بعده.

---

(1) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 45؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 39؛ القضاعي: تاريخ، ص 301؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 155- 156؛ ابن خلدون: تاريخ، ج2، ص 570؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 120؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 124؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج4، ص 14.

(2) المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص340؛ الطبري: تاريخ، ج4، ص 242؛ ابن الأثير: أسد، ج4، ص 166؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج4، ص 14.

(3) ابن قتيبة: المعارف، ص 194؛ ابن خياط: تاريخ، ص 156؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 39؛ الطبري: تاريخ، ج4، ص 242؛ القضاعي: تاريخ، ص 302؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 547؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 48؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج4، ص 334؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 84؛ ابن الأثير: الكامل، ج2، ص 475؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 166؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 20؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج10، ص 208؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 120؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 181؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 61.

(4) ابن خياط: تاريخ، ص 168؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 41؛ الطبري: تاريخ، ج4، ص 365؛ المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص340؛ الأصبهاني: معرفة، ج1، ص 63؛ القضاعي: تاريخ، ص 302؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 547؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 48؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 55؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 84؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 68؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 169؛ ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 54؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 99؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 179؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 170؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 26؛ الصفدي: الوافي، ج20، ص 30؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 76؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 95؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 119؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 55؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 126؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م 1، ص 201؛ القرماني: أخبار الدول، م1، ص 301؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 96؛ الزركلي: الأعلام، ج4، ص 295؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج4، ص 14؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 26؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 98؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 44؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 216؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 42؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 121؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 61.

(5) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 62- 63؛ الطبري: تاريخ، ج4، ص 391؛ ابن خياط: تاريخ، ص 177؛ القضاعي: تاريخ، ص 302؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 547- 548؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 166؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 98؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 179؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 170؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 26؛ الصفدي: الوافي، ج20، ص 30؛ ابن خلدون: تاريخ، ج2، ص 601؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 95؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 26.

فتوجه المسلمون لعلي بن أبي طالب؛ قاصدين توليته أمر المسلمين بعد الفتنة التي أدت إلى استشهاد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان[1].

فرفض – رضي الله عنه – في بادئ الأمر، ولكنه قبل حرصاً على لم شمل المسلمين [2]، فبايعوه للخلافة سنة " 35هـ = 655م "[3]، واستُشهد سنة " 40هـ = 660م "[4]، ولم يعهد لأحد من بعده بالخلافة رغم أن بعض المسلمين أشار عليه بتعيين من يلي أمر المسلمين من بعده، فلم يقبل وتركها شورى من بعده[5].

---

(1) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 65؛ الطبري: تاريخ، ج4، ص 427؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 537؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 63؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 81؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 170– 171؛ ابن خلدون: تاريخ، ج2، ص 602؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 102؛ الخضري: إتمام الوفاء، ص 168.

(2) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 65– 66. الطبري: تاريخ، ج4، ص 427. ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 63. ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 81؛ الصفدي: الوافي، ج21، ص 181؛ ابن خلدون: تاريخ، ج2، ص 602؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 100؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 56؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 102؛ الخضري: إتمام الوفاء، ص 168.

(3) ابن قتيبة: المعارف، ص 208؛ المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص358؛ الطبري: تاريخ، ج4، ص 427؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 48؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 63؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 81؛ ابن الأثير: أسد، ج4، ص 106؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 172؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 180؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 171؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 26؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 120؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 138؛ الزركلي: الأعلام، ج4، ص 295؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 22؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 61.

(4) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 180– 181؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 209؛ ابن خياط: تاريخ، ص 198؛ المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص423؛ الأصبهاني: معرفة، ج1، ص 82؛ القضاعي: تاريخ، ص 312؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 538؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 48؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 164؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 84؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 254؛ ابن الأثير: أسد، ج4، ص 113؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 183؛ ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 55؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 99– 100؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 181؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 33؛ الصفدي: الوافي، ج21، ص 181؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج10، ص 682؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 89؛ ابن خلدون: تاريخ، ج2، ص 645؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 100؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 59؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 155؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 102؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 221؛ القرماني: أخبار الدول، م1، ص 311؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 96؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 106؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج4، ص 183؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 29؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 49؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 223؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 22؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 61؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 140.

(5) المسعودي: مروج الذهب، ج2، ص 425؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج 11، ص 131.

فبايع أهل العراق الحسن[1] – رضي الله عنه – للخلافة بعد استشهاد والده علي بن أبي طالب[2] سنة " 40هـ = 660م "[3]، ولحرصه على حرمة الدم المسلم[4]، ولإحساسه بغدر من حوله [5]؛ قرر الصلح والتنازل عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان[6] – رضي الله عنهما –[7] أمير بلاد الشام[8]، والذي دُعي له بالخلافة بعد استشهاد علي بن أبي طالب سنة " 40هـ = 660م "[9]،

---

(1) الحسن بن على بن أبي طالب – رضي الله عنهما – " 3 – 50هـ = 624 – 670م ". الزركلي: الأعلام، ج2، ص 199؛ السيد: معجم الألقاب، ص 148.

(2) الطبري: تاريخ، ج5، ص 158؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 267؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 35؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص135؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 105– 106؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 62؛ الزركلي: الأعلام، ج2، ص 200؛ الخضري: إتمام الوفاء، ص 202؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 31؛ السيد: معجم الألقاب، ص 148.

(3) ابن خياط: تاريخ، ص 199؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 158؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 165؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 84؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 267؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 187؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص131؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 105– 106؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 155؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 62؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 227؛ الزركلي: الأعلام، ج2، ص 200؛ السيد: معجم الألقاب، ص 148؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 61.

(4) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 186؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 158؛ القضاعي: تاريخ، ص 320؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 181؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 84؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج4، ص 5؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 34؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 96؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 106؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 157– 158؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 62؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 228؛ الزركلي: الأعلام، ج2، ص 200؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 228؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 193.

(5) الطبري: تاريخ، ج5، ص 158– 159؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 166؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 271؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 187– 188؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 34؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص 135؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 62؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 193.

(6) معاوية بن أبي سفيان " 20 ق . هـ – 60هـ = 603– 680م ". الزركلي: الأعلام، ج7، ص 261؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج6، ص 239؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 55.

(7) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 184؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 349؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 161؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 48؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 167؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص 135؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 34؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 62.

(8) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 99؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 161؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 167.

(9) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 182؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 161؛ القضاعي: تاريخ، ص 324.

فبايعه الناس للخلافة بما فيهم أنصار الحسن بن علي في الكوفة[1][2]، وتمت البيعة لمعاوية بعد تنازل الحسن عنها سنة " 41هـ = 661م "[3]، وسُمي عام الجماعة[4].

يتبادر للقارئ أن خلافة الحسن بن علي جاءت بتوليته العهد من قبل والده، ولكن علي لم يعهد لأحد من بعده حتى لابنه الحسن، ولكن تمت مبايعته من قبل أهل العراق للخلافة بدون عهد من أبيه.

---

(1) الكوفة: بالضم أحد المدن المشهورة بأرض بابل من سواد العراق. الحموي: معجم البلدان، م4، ص 490.

(2) الطبري: تاريخ، ج5، ص 160؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 184؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج4، ص 5؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 110.

(3) ابن خياط: تاريخ، ص 203؛ القضاعي: تاريخ، ص 324؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 181- 669؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 183؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 84؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 271؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 190؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 183؛ الصفدي: الوافي، ج12، ص 68؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 96؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص135؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 110؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 157؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 64؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 153؛ القرماني: أخبار الدول، م1، ص 317؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 96؛ الزركلي: الأعلام، ج2، ص 200؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 228؛ السيد: معجم الألقاب، ص 148.

(4) ابن خياط: تاريخ، ص 203؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 324؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 669؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 185؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 272؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 190؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج4، ص 5؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 36؛ الصفدي: الوافي، ج12، ص 68؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 157؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 156؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 229؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 8؛ الزركلي: الأعلام، ج2، ص 200؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 228؛ السيد: معجم الألقاب، ص 148؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 194.

- **ولاية العهد عند الأُمويين " 41- 132هـ = 661- 749م ".**

وصلت الخلافة للأُمويين عن طريق معاوية بن أبي سفيان[1]، عندما تنازل عنها الحسن ابن علي بن أبي طالب لمعاوية - رضي الله عنهم- لحقن دماء المسلمين، ولغدر أتباعه سنة " 41هـ = 661م "، والذي أُطلق عليه عند عامة المؤرخين عام الجماعة.

فاشتملت الخلافة الأُموية على أربعة عشر خليفة، وكان مقرهم بالشام، واستمرت خلافتهم إحدى وتسعون سنة[2].

- **ولاية العهد في الفرع السفياني " 41- 64هـ = 661- 683م ".**

كان جملة خلفاء بني أُمية من الفرع السفياني من لدن معاوية بن أبي سفيان إلى نهاية هذا الفرع ثلاثة خلفاء: معاوية بن أبي سفيان، واثنين من نسله يزيد بن معاوية، ومعاوية بن يزيد بن معاوية.

استقرت الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان بعد تنازُل الحسن بن علي عنها سنة " 41هـ = 661م "[3]. فنصَّب معاوية بن أبي سفيان ابنه يزيد[4] ولياً للعهد من بعده[5] سنة " 50هـ = 670م "[6]، وحجَّ معاوية سنة " 51هـ = 671م " وأخذ البيعة ليزيد[7]. وقيل أخذها له سنة " 56هـ = 676م "[8].

---

(1) أول الخلفاء الأُمويين " 41- 60هـ = 661- 680م "، ونقل عاصمة الخلافة إلى دمشق، وجعلها وراثية في ذريته. البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 427.

(2) القضاعي: تاريخ، ص 386- 387؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 184؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 109.

(3) ابن العمراني: الإنباء، ص 49؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 194؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 64؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 8؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 229.

(4) يزيد بن معاوية " 25- 64هـ = 645- 683م ". الزركلي: الأعلام، ج8، ص 189؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج7، ص 410.

(5) ابن قتيبة: الإمامة، ج1، ص 197؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 301؛ القضاعي: تاريخ، ص 325؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 198؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 116؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج4، ص 167؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 51؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 156.

(6) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 156.

(7) ابن خياط: تاريخ، ص 213؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج4، ص 147؛ حسان: خلافة بني أمية، ص 210.

(8) الطبري: تاريخ، ج5، ص 301؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 194.

أهلت سنة " 60هـ = 680م "[1]، فعهد معاوية لابنه يزيد بولاية العهد[2]، وكان معاوية أول من سن سنة ولاية العهد للأبناء وهو بصحته[3].

ويتبين أن ولاية العهد ليزيد لم تكن وليدة الصدفة، ولم تكن سنة 50هـ أو 51هـ أو 56هـ، ولا نتيجة لقصة المغيرة بن شعبة – أنه هو الذي اقترح على معاوية بتولية العهد لابنه يزيد–[4] هي من حرك فكرة ولاية العهد عند معاوية، بل كان أحد شروط الصلح بين الحسن بن علي ومعاوية بن أبي سفيان أن الحسن ولي من بعد معاوية كما ذكرنا سابقاً، فعند وفاة الحسن سنة " 49هـ = 669م "[5] كانت الفرصة مهيأة لمعاوية باتخاذ ابنه يزيد ولياً للعهد.

ولكن ما أحدثه معاوية من ولاية العهد لابنه يزيد، لم يكن عندها ليعلم الغيب بما سيحدث من جراء هذا القرار، رغم أنَّه احتسب ذلك لرأب الصدع من بعده؛ خشيةً على وحدة الخلافة الإسلامية، والفتنة التي من المحتمل أن تتبع المنافسين على هذا المنصب، وما سيجره من الويلات على المسلمين.

وبوفاة معاوية آلت الخلافة إلى ابنه يزيد بن معاوية سنة " 60هـ = 680م "[6]، فحرص على أخذ البيعة ممن رفض ولايته في حياة والده، وكان من أشدهم معارضة الحسين بن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن الزبير– رضي الله عنهم –[7].

---

(1) توفي فيها معاوية، في مدينة دمشق. ابن خياط: تاريخ، ص 226– 229؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 349؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 323؛ القضاعي: تاريخ، ص 324؛ ابن الأثير، الكامل، ج3، ص 368– 369؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 188؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 47؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 106؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص 391؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 65؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 270.

(2) الطبري: تاريخ، ج5، ص 322؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 23.

(3) ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 670؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 156.

(4) الطبري: تاريخ، ج5، ص 301– 302؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 230؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 53.

(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج5، ص 225؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 315.

(6) ابن خياط: تاريخ، ص 231؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 43؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 338؛ القضاعي: تاريخ، ص 328؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 49؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 84؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 377؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 200؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 188؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص466؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 116؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 212؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 66؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 9– 11؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 97؛ الزركلي: الأعلام، ج8، ص 189؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 214.

(7) الطبري: تاريخ، ج5، ص 338؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج4، ص 167؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 116؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج7، ص 410؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 58.

بعد مبايعة يزيد رفض الحسين المبايعة، وتوجه إلى الكوفة[1]ولكنه قُتل في كربلاء[2][3] سنة " 61هـ = 681م "[4].

وثار عبد الله بن الزبير رافضاً بيعة يزيد بن معاوية، ولم ينعم يزيد ببيعة عبد الله بن الزبير فترة حياته، ولكنه قبل وفاته سنة " 64هـ = 684م "[5] ولى العهد من بعده لابنه معاوية بن يزيد بن معاوية[6][7]، فبايع أهل المدينة عبد الله بن الزبير للخلافة، وبايع أهل الشام معاوية بن يزيد[8].

---

(1) ابن خياط: تاريخ، ص231؛ القضاعي: تاريخ، ص 329؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 53؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 210؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 117؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 68؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 164؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 33؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 58.

(2) كربلاء بالمد، وهو الموضع الذي قتل فيه الحسين بن علي رضي الله عنهم، في طرف البرية عند الكوفة. الحموي: معجم البلدان، م4، ص 445.

(3) ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 184؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 53؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 206؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 117؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 202؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 68؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 165؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 11؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 273؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 59؛ الزركلي: الأعلام، ج8، ص 189؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 234؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 33؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 58- 59؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 141.

(4) ابن خياط: تاريخ، ص231؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 213؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 70؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 400؛ القضاعي: تاريخ، ص 330؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 184؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 52- 53؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 115؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 190؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 118؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 201؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 69؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 273؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج7، ص 410؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 59؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 234؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 33؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 59.

(5) ابن خياط: تاريخ، ص 253؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 16- 17؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 351؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 43؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 499؛ القضاعي: تاريخ، ص 329؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 49؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص 34؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 464؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 214؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج5، ص33؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 51؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 112؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 69؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 212؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 104؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 286؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 14.

(6) معاوية بن يزيد بن معاوية " 41- 64هـ = 661- 684م ". شهلة: الأيام الأخيرة، ص 61.

(7) الطبري: تاريخ، ج5، ص 501؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 112؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص662؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 212؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 168؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 286؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 190؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 60.

(8) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 167.

بوفاة يزيد تسلم ابنه معاوية بن يزيد بن معاوية الخلافة سنة " 64هـ = 684م "[1]، وبايع له أهل الشام[2]. وبويع لعبد الله بن الزبير بالخلافة في الحجاز[3]، والعراق، واليمن[4].

لم تطل فترة خلافة معاوية بن يزيد، بل مات سنة " 64هـ = 684م "[5]، وهي نفس السنة التي تسلّم فيها الخلافة، ولما احتضر سألوه أن يوصي بولاية العهد من بعده فرفض ذلك[6].

---

(1) ابن خياط: تاريخ، ص 255؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 17؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 352- 253؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 501؛ القضاعي: تاريخ، ص 334؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 49؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص 23؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 464؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 217؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 193؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 51؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 122؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 69؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 212- 213؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 287؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 15؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 97- 98؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 34.

(2) الطبري: تاريخ، ج5، ص 501؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص 23؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 467؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 60.

(3) الطبري: تاريخ، ج5، ص 501؛ ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 400؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص 23؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 467؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 127؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 169.

(4) ابن عبد البر: الاستيعاب، ص 40؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 123- 127؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 169؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 34.

(5) ابن خياط: تاريخ، ص 255؛ القضاعي: تاريخ، ص 334؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص 32؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 218؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 193؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج5، ص 33؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 112- 113؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 71؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 168؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 287؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 98.

(6) ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 18؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 610؛ القضاعي: تاريخ، ص 335؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص 32؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 84؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 218؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 113؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص663؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 70؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 168؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 16؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 287؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 61؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 235؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 64.

ولاية العهد في الفرع المرواني " 64- 132هـ = 684- 749م ".

بوفاة معاوية بن يزيد ترك منصب الخلافة شاغراً كما ذكرنا سابقاً، فكانت الفرصة سانحةً لمروان بن الحكم[(1)] بملء هذا الفراغ السياسي، فأخذت له البيعة بالجابية سنة " 64هـ = 684م "[(2)] في الشام[(3)].

لم تدم خلافته طويلاً بل مات سنة " 65هـ = 685م "[(4)]، وكان مروان بن الحكم قد عهد لابنه عبد الملك بن مروان بالولاية من بعده[(5)]، ثم لابنه عبد العزيز من بعد أخيه عبد الملك[(6)][(7)].

---

(1) مروان بن الحكم " 2- 65هـ = 623- 685م ". الزركلي: الأعلام، ج7، ص 207؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 62.

(2) ابن خياط: تاريخ، ص 253؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 353؛ القضاعي: تاريخ، ص 341؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص 27؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 43؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 85؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 477؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 214؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 75؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 98.

(3) ابن خياط: تاريخ، ص 254؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 21- 22؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 353؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص 27؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 85؛ ابن الأثير: الكامل، ج3، ص 477؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج5، ص 41؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 214؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 98.

(4) ابن قتيبة: المعارف، ص 354؛ ابن خياط: تاريخ، ص261؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 610؛ القضاعي: تاريخ، ص 341؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص 38؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 85؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 230؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 121؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 194؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج5، ص 41؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 219؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 77؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 98؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 289؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 220.

(5) ابن خياط: تاريخ، ص 261؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 355؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 44؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 610؛ القضاعي: تاريخ، ص 341؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج5، ص 41؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 53؛ الصفدي: الوافي، ج19، ص 139؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص 713؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 19؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 289؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 238؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 64؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 221.

(6) عبد الملك بن مروان " 26- 86هـ = 646- 705م ". الزركلي: الأعلام، ج4، ص 165؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج3، ص 857؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 283؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 64.

(7) ابن خياط: تاريخ، ص 261؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 23؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 355؛ الطبري: تاريخ، ج5، ص 610؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص 37؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 223؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 238؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 221؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 64.

فتمهدت الخلافة لعبد الملك[1] بوفاة والده مروان بن الحكم سنة " 65هـ = 685م "[2]. وقُتل في خلافته الند العنيد عبد الله بن الزبير – رضي الله عنهما – سنة " 73هـ = 692م "[3]، الذي استمرّ يقاوم ويُمانع خلافة بني أُمية فترة من الزمن، استمرت من خلافة يزيد بن معاوية سنة " 60هـ = 680م "، مروراً بخلافة ابن يزيد معاوية بن يزيد بن معاوية سنة " 64هـ = 684م "، ومروان بن الحكم سنة " 65هـ = 685م "، وصولاً لخلافة عبد الملك بن مروان.

استبشر عبد الملك بن مروان بوفاة وليّ العهد من بعده أخيه عبد العزيز بن مروان سنة " 85هـ = 704م "[4] – وقد كان عازماً على عزله من ولاية العهد[5] –، وعهد بالولاية لولديه الوليد[6][7]، وسليمان[8][9].

---

(1) خامس الخلفاء الأُمويين " 685 = 705م" أعتبر مؤسس الدولة الأُموية الثاني. البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 283.

(2) ابن خياط: تاريخ، ص 261؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 355؛ القضاعي: تاريخ، ص 343؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 49؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج6، ص 39؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 230– 231؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 121؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص 715؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 127؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 77– 78؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 98.

(3) ابن خياط: تاريخ، ص 269؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 39؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 356؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 44– 45؛ القضاعي: تاريخ، ص 338؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 85؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 244؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 73؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 106؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 98؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 306– 307؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 35؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 223؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 203.

(4) الطبري: تاريخ، ج6، ص 413؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج6، ص 24؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 348.

(5) الطبري: تاريخ، ج6، ص 414؛ ابن تغري بردي:النجوم، ج1، ص 224.

(6) الوليد بن عبد الملك " 48– 96هـ = 668– 715م ". الزركلي: الأعلام، ج8، ص 121؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج7، ص 120؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 66؛ أبو الدهب: المعجم الإسلامي، ص 662.

(7) ابن خياط: تاريخ، ص 289؛ القضاعي: تاريخ، ص 350؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج6، ص 24؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص 370– 605؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 139؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 352؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 65؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 67.

(8) سليمان بن عبد الملك " 54– 99هـ = 674– 717م ". الزركلي: الأعلام، ج3، ص 130؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 67.

(9) ابن خياط: تاريخ، ص 289؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 64– 65؛ الطبري: تاريخ، ج6، ص 416. القضاعي: تاريخ، ص 350؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج6، ص 24؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص 370.

وبوفاة عبد الملك بن مروان سنة " 86هـ = 705م "[1]، انتقلت الخلافة لابنه الوليد بن عبد الملك [2]، فمات الوليد بن عبد الملك الذي عزم على خلع أخيه سليمان بن عبد الملك من ولاية العهد، وتولية ابنه عبد العزيز خلفاً له[3].

فبوفاة الوليد بن عبد الملك سنة " 96هـ = 715م "[4] تمت البيعة والخلافة لسليمان[5] بعهدٍ من والده عبد الملك بن مروان سابقاً[6].

---

(1) ابن خياط: تاريخ، ص 292؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 357؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 45؛ الطبري: تاريخ، ج6، ص 418؛ القضاعي: تاريخ، ص 341؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 85؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 255؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 194؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 142؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص 366- 377؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 73؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 133؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 272؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 80؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 106؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 172؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 245؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 35؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 65؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 223.

(2) ابن خياط: تاريخ، ص 299؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 68؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 359؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 45؛ الطبري: تاريخ، ج6، ص 423؛ القضاعي: تاريخ، ص 350؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 50؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 85؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 256؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 123؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 198؛ الصفدي: الوافي، ج27، ص 270؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 132- 133؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 35؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 227.

(3) الطبري: تاريخ، ج6، ص 498 – 499؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 12؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 298؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 84.

(4) أبو زرعة: تاريخ، ص 45؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 315- 316؛ القضاعي: تاريخ، ص 350؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 50؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 12؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 264؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 199؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص 610؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 86؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 133- 134؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 84؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 107؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 99؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 388؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 35؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 66؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 69.

(5) ابن خياط: تاريخ، ص 309؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 98؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 360؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 45؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 316؛ الطبري: تاريخ، ج6، ص 505؛ القضاعي: تاريخ، ص 357؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 50؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 265؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 127؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 84- 85؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 35؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 99؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 36؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 232.

(6) ابن خياط: تاريخ، ص 309؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 98؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 360؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 45؛ الطبري: تاريخ، ج6، ص 505؛ القضاعي: تاريخ، ص 357؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 50؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 139؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 179.

وبايع سليمان بن عبد الملك لابنه أيوب بولاية العهد من بعده سنة " 98هـ = 717م "[1]، لكنه تُوفي في حياة والده سليمان[2].

وعندما مرض سليمان بن عبد الملك مرض الموت، أوصى بولاية العهد من بعده لعمر بن عبد العزيز[3][4]، ثم ليزيد بن عبد الملك من بعده[5][6].

انتهت حياة سليمان بن عبد الملك سنة " 99هـ = 718م "[7]، وأشرقت الخلافة بتنصيب عمر بن عبد العزيز سنة " 99هـ = 718م "[8].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج6، ص 531– 532؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 26؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص 633؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 232.

(2) ابن قتيبة: المعارف، ص 361؛ الطبري: تاريخ، ج6، ص 545؛ القضاعي: تاريخ، ص 359؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص 633؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 197؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 69.

(3) عمر بن عبد العزيز " 61 – 101هـ = 681– 720م ". الزركلي: الأعلام، ج5، ص 50؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج4، ص 221؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 289؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 69.

(4) ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 128؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 316؛ الطبري: تاريخ، ج6، ص 550– 551؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 197؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 129؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص 633– 651؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 139– 140؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 88؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 38؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 402.

(5) يزيد بن عبد الملك " 71– 105هـ = 690– 724م ". الزركلي: الأعلام، ج8، ص 185؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 71.

(6) ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 128؛ الطبري: تاريخ، ج6، ص 550 – 551؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص 651؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 140؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 88؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 38؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 69.

(7) ابن خياط: تاريخ، ص 316؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 126؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 45؛ الطبري: تاريخ، ج6، ص 546؛ القضاعي: تاريخ، ص 358؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 50؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 267؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 197؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 128؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 164؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 93؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 87؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 108؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 99؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م1، ص 398؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 67؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 36؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 66.

(8) ابن خياط: تاريخ، ص 317؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 45؛ الطبري: تاريخ، ج6، ص 550؛ القضاعي: تاريخ، ص 361؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 50؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 31؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 270؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 200؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 142؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 307– 308؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 183؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 99؛ الزركلي: الأعلام، ج5، ص 50؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 36؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 66– 67؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 234.

تُوفي عمر بن عبد العزيز سنة " 101هـ = 720م "[1]، ولم يُغيّر عهد سليمان بن عبد الملك ببيعة يزيد بن عبد الملك من بعده[2].

فتولى يزيد الخلافة بعد وفاة عمر بن عبد العزيز سنة " 101هـ = 720م "[3]؛ طبقاً لما أوصى به أخوه سليمان بن عبد الملك بتوليته الخلافة بعد عمر بن عبد العزيز[4].

بايع يزيد بن عبد الملك بولاية العهد من بعده لأخيه هشام بن عبد الملك[5]، ومن بعده لابنه الوليد بن يزيد بن عبد الملك[6] سنة " 102هـ = 721م "[7].

---

(1) ابن خياط: تاريخ، ص 321؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 363؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 45؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 318؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 4؛ القضاعي: تاريخ، ص 361؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 51؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 85؛ ابن الأثير: الكامل، ج4، ص 326؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 298؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 130؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 201؛ الصفدي: الوافي، ج22، ص 313؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 96؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 110؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 99؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 5؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 70؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 36؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 67؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 70.

(2) ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 128؛ الطبري: تاريخ، ج6، ص 550 – 551؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج12، ص 651؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 140؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 88؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 38؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 69.

(3) ابن خياط: تاريخ، ص 322؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 363– 364؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 47؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 318؛ الطبري: تاريخ، ج6، ص 578؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 5؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 86؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 300؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 130؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 201؛ الصفدي: الوافي، ج28، ص 29؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 164؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 147؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 92؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 196؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 99؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 269؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 36؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 67؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 234– 236؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 71.

(4) ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 141؛ القضاعي: تاريخ، ص 365؛ ابن الأثير: الكامل، ج4، ص 331؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 201؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 146؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 314– 324؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 93؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 196؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 45؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 36؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 71.

(5) هشام بن عبد الملك " 71– 125هـ = 690– 743م ". الزركلي: الأعلام، ج8، ص 86؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج7، ص 120؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 72.

(6) الطبري: تاريخ، ج7، ص 209؛ ابن الأثير: الكامل، ج4، ص 347؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 203؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 238؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 71.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج4، ص 347.

فتُوفي يزيد بن عبد الملك سنة " 105هـ = 724م "[1]، فاستُخلف هشام[2]، وتقلدها بعهدٍ من أخيه يزيد[3]. ولسوء سيرة وليّ العهد أراد هشام البيعة بولاية العهد من بعده لابنه مسلمة، لكنه عدل عن ذلك لسوء سيرة ابنه ولرفض الوليد[4].

مات هشام بن عبد الملك سنة " 125هـ = 743م "[5]، فوصلت الخلافة للوليد بن يزيد[6]؛ تنفيذاً لوصية أبيه يزيد بن عبد الملك الذي عَهد له بالخلافة بعد عمه هشام بن عبد الملك[7]، فعقد الوليد بن يزيد البيعة لابنيه الحكم وعثمان من بعده[8].

---

(1) ابن خياط: تاريخ، ص 331؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 364؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 47؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 320- 321؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 18؛ القضاعي: تاريخ، ص 365؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 51؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 86؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 306؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 110؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 99؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 28.

(2) ابن خياط: تاريخ، ص 332؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 365؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 47؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 21؛ القضاعي: تاريخ، ص 368؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 51؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 86؛ الصفدي: الوافي، ج28، ص 29؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 100؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 271؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 36؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 238.

(3) القضاعي: تاريخ، ص 368؛ الصفدي: الوافي، ج26، ص 72؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 150؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 197؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 47؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 238.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 238- 239؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 329؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 161- 162.

(5) ابن خياط: تاريخ، ص 356؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 365؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 47؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 50؛ القضاعي: تاريخ، ص 368؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 51؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 86؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 327؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 111؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 100؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 102؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 271؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 37؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 67؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 73.

(6) ابن خياط: تاريخ، ص 357؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 150؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 366؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 47؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 330؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 51؛ القضاعي: تاريخ، ص 373؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 51؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 86؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 329؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 100؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 37.

(7) الطبري: تاريخ، ج7، ص 209؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 160؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 101؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 200؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 100.

(8) الأزدي: تاريخ الموصل، ص 51؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 242؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 203؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 175؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 157؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 377؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 68.

فسخط وثار المسلمون على الوليد بن يزيد بن عبد الملك؛ لارتكابه المحرمات[1]، فقتلوه سنة " 126هـ= 744م "[2]، وتولى الأمر من بعده ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك[3] سنة " 126هـ = 744م "[4]، وبايع يزيد بن الوليد بن عبد الملك لأخيه إبراهيم[5]، ثم لابن أخيهم عبد العزيز بن الحجاج بن عبد الملك[6].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج7، ص 231؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 249؛ ابن الأثير: الكامل، ج4، ص 479؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 330–331؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 134– 135؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 205؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 380؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 104– 105؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 100؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 272.

(2) ابن خياط: تاريخ، ص 363؛ الطبري: تاريخ، ج7، ص 231؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 52؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 248؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 86؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 331؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 204؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 135؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 205؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 207؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 157؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 379؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 105؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 200؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 100؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 108؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 272؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 37؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 241؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 74.

(3) يزيد بن الوليد بن عبد الملك " 86– 126هـ = 705– 744م ". الزركلي: الأعلام، ج8، ص 190؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 75؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 54؛ السيد: معجم الألقاب، ص 323.

(4) ابن خياط: تاريخ، ص 363– 368؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 367؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 47؛ الطبري: تاريخ، ج7، ص 261؛ القضاعي: تاريخ، ص 376؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 250؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 86؛ ابن الأثير: الكامل، ج4، ص 487؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 334؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 135؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 206؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 207؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 183؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 159؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 380– 381؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 107؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 202؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 54؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 100؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 108؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 273؛ السيد: معجم الألقاب، ص 323؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 245.

(5) الطبري: تاريخ، ج7، ص 295؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 367؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 252؛ ابن الأثير: الكامل، ج4، ص 497 – 498؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 334؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 204؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 205؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 247؛ ذوقان، وجيه: ولاية العهد، ص 75.

(6) الطبري: تاريخ، ج7، ص 295؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 367؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 252؛ ابن الأثير: الكامل، ج4، ص 497 – 498؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 204؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 247.

تُوفي يزيد بن الوليد بن عبد الملك في السنة نفسها التي تولى فيها الخلافة سنة " 126هـ = 744م "[1]، فتسلم أخوه إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك الخلافة سنة " 126هـ = 744م "[2]، لكنها لم تستقر ولم يهنأ بها، فتارة يُسلم عليه بالخلافة، وتارة يُسلم عليه بالإمارة، وتارة بدونهما[3].

فثار عليه وخلعه مروان بن محمد[4] سنة " 127هـ = 744م "[5]، وقتل خليفته في ولاية العهد عبد العزيز بن الحجاج بن عبد الملك[6]، وبويع لمروان بالخلافة سنة " 127هـ = 744م "[7]، فعَهد لولديه عبيد الله ومن بعده لعبد الله بولاية العهد[8].

---

(1) ابن خياط: تاريخ، ص 369؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 58؛ القضاعي: تاريخ، ص 377؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 256؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 86؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 334؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 204؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 136؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 111؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 100؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 108؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 75؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 54؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 245- 246.

(2) ابن خياط: تاريخ، ص 369؛ الطبري: تاريخ، ج7، ص 299؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 59؛ القضاعي: تاريخ، ص 379؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 86؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 335؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 207؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 210؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 385؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 56؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 100؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 37.

(3) الطبري: تاريخ، ج7، ص 299؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 60؛ ابن الأثير: الكامل، ج4، ص 499؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 137؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 205؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 207؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 161؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 56؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 273؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 247.

(4) مروان بن محمد " 72- 132هـ = 692- 750م ". الزركلي: الأعلام، ج7، ص 208؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج6، ص 164؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 78.

(5) ابن خياط: تاريخ، ص 372؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 155؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 367؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ص 335؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 207؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 262؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 385؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 203.

(6) الطبري: تاريخ، ج7، ص 299؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 259؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 4؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 117.

(7) ابن خياط: تاريخ، ص 372؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 369؛ الطبري: تاريخ، ج7، ص 311؛ القضاعي: تاريخ، ص 380؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 52؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 87؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 109؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 100؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج1، ص 273؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 38؛ حسان: خلافة بني أُمية، ص 249؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 76.

(8) ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 209؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 385؛ أبو شبيكة: خلافة بني أُمية، ص 69.

- ولاية العهد في العصر العباسي الأول " 132- 247هـ = 749- 861م ".

قُتل آخر خلفاء بني أُمية[1] في المشرق الإسلامي مروان بن محمد سنة " 132هـ = 749م "[2]، وبذلك تم تثبيت أركان الدولة العباسية، وتعيين أبو العباس السفاح[3] أول خلفاء بني العباس فعلياً سنة " 132هـ = 749م "[4]، وعندما أحسّ السفاح بقرب ساعة الوفاة أخذ البيعة لأخيه المنصور [5] بولاية العهد[6].

---

(1) القضاعي: تاريخ، ص 384؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 52؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 87؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ج1، ص 340؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 138؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 210؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 262؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 163؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 114؛ ابن اللبودي: النجوم، ص 88؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 204؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 60؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 101؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 78؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 21؛ شريف: نظم الحكم، ص 295؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 204.

(2) ابن خياط: تاريخ، ص 404؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 372؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 47؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 137؛ القضاعي: تاريخ، ص 384؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 52؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 87؛ ابن أبي الدم: التاريخ المظفرى، ج1، ص 340؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 207؛ ابن اللبودي: النجوم، ص 88- 111؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 100؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 139؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 47؛ شريف، عمر: نظم الحكم، ص 295.

(3) أبو العباس السفاح " 104- 136هـ = 722- 754م ". الزركلي: الأعلام، ج4، ص 116؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج2، ص 717؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 44؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 85؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 50؛ السيد: معجم الألقاب، ص 160.

(4) ابن خياط: تاريخ، ص 401- 409؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 372؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 47؛ الطبري: تاريخ، ج7، ص 420؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 123؛ القضاعي: تاريخ، ص 391؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 61؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 294؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 87؛ ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 63؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 146؛ الصفدي: الوافي، ج17، ص 231؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 216- 223؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 171؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج1، ص 402؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 71؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 101؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 138؛ الزركلي: الأعلام، ج4، ص 116؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، ص 25؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 51؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 50؛ العبسي: قضية ولاية العهد، ص 29.

(5) أبو جعفر المنصور" 95- 158هـ = 714- 775م ". الزركلي: الأعلام، ج4، ص 117؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، ص 24؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 173؛ السيد: معجم الألقاب، ص 117.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج7، ص 338؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 214؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 52.

مات السفاح سنة " 136هـ = 754م "[1]، ووُلّي عهد المسلمين من بعده أخوه أبو جعفر المنصور[2]، ومن بعده ابن أخيه عيسى بن موسى[3].

بَدأ أبو جعفر سنة " 147هـ = 764م " بتجبير ولاية العهد إلى ابنه المهدي[4]، وخلع وليّ عهد السفاح من بعده عيسى بن موسى[5].

ثم عزم أبو جعفر المنصور قبل وفاته على عقد ولاية العهد من بعد المهدي لابنه الثاني صالح، ولكن ابنه المهدي أثناه عن عزمه[6].

تُوفي أبو جعفر المنصور سنة " 158هـ = 775م "[7]، وبُويع لابنه المهدي بالخلافة[8] ومن بعده لعيسى بن موسى[9].

---

(1) ابن قتيبة: المعارف، ص 373؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 47؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 159؛ القضاعي: تاريخ، ص 391- 392؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 61؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 87؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 112؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 74؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 101؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 54؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 23.

(2) ابن خياط: تاريخ، ص 412؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 47؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 159؛ القضاعي: تاريخ، ص 396؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 87؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 214؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 102؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 40؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 153.

(3) الأزدي: تاريخ الموصل، ص 159؛ أبو الفدا: المختصر، ج1، ص 214؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 111؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 52؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 58؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 40؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 153.

(4) المهدي " 127- 169هـ = 744- 785م ". الزركلي: الأعلام، ج6، ص 221؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 437؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 90؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 179؛ السيد: معجم الألقاب، ص 316؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 89.

(5) الطبري: تاريخ، ج8، ص 9؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 200؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 64؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج8، ص 103؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 111.

(6) ابن العمراني: الإنباء، ص 69.

(7) ابن خياط: تاريخ، ص 428؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 378؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 364؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 229- 230؛ القضاعي: تاريخ، ص 396؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 67- 68؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 87؛ ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 69؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 36؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 66؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 23.

(8) ابن خياط: تاريخ، ص 429؛ ابن قتيبة: الإمامة، ج2، ص 204؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 48؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 365؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 231؛ القضاعي: تاريخ، ص 405؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 69؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 88؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 66.

(9) الأزدي: تاريخ الموصل، ص 232؛ العبسي: قضية ولاية العهد، ص 64.

وفي سنة " 160هـ = 777م " خَلع المهدي عيسى بن موسى من ولاية العهد، و ثبّت ابنه الهادي[1] بولاية العهد بعد أن استخدم أسلوب الترهيب والترغيب مع عيسى بن موسى، ونزل عيسى ابن موسى عند رأي المهدي بخلع نفسه من ولاية العهد، وبايع للهادي[2]. وفي سنة " 166هـ = 783م " أخذ المهدي بولاية العهد لابنه هارون[3] بعد أخيه موسى الهادي وسمّاه الرشيد[4].

مات المهدي سنة " 169هـ = 785م "[5]، وكان عازماً على خلع وليّ العهد الأول ابنه موسى الهادي، وعقدها لوليّ العهد الثاني ابنه هارون الرشيد من بعده[6].

---

(1) الهادي " 144– 170هـ = 761– 786م ". الزركلي: الأعلام، ج7، ص 327؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 92؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 195؛ السيد: معجم الألقاب، ص 333.

(2) الطبري: تاريخ، ج8، ص 124– 125؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 238؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج8، ص 235– 236؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 233– 234؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 264؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 481– 482؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 45؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 99؛ العبسي: قضية ولاية العهد، ص 65؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 165– 166.

(3) هارون الرشيد " 149– 193هـ = 766– 809م ". الزركلي: الأعلام، ج8، ص 62؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج7، ص 22؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 94؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 44؛ السيد: معجم الألقاب، ص 70– 142.

(4) الأزدي: تاريخ الموصل، ص 247؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج8، ص 281؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 250؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 527؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 99؛ العبسي: قضية ولاية العهد، ص 67؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 167.

(5) ابن خياط: تاريخ، ص 439؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 380؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 48؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 365؛ الطبري: تاريخ، ج8، ص 168؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 253؛ القضاعي: تاريخ، ص 405؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 71؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج8، ص 304؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 88؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 259؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 219؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 181؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 10؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 277؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 553؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 268؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 73– 74؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 127؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 113؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 219؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 79؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 102؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 305؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 91؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 41؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 41؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 185؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 179.

(6) الطبري: تاريخ، ج8، ص 168؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 259؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 218؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 277؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 553؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 268؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 73؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 305؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 90؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 26.

فوصلت الخلافة للهادي سنة " 169هـ = 785م "[1]، ونعى هارون الرشيد والده بالأمصار، وأخذ البيعة لأخيه الهادي بالخلافة[2]وله من بعده[3].

عزم الهادي سنة " 170هـ = 786م " على خَلع أخيه هارون الرشيد من ولاية العهد، وعَقد الولاية لابنه جعفر[4]، وأخذ رأي الخليفة موسى الهادي بالمد والجزر في تولية ابنه قبل أخيه، أو إبقاء ولاية العهد كما تركها والده المهدي، من ثم تولية العهد لابنه بعد أخيه وذلك بفعل تأثير رجال الدولة من حوله[5]، وكاد وليّ العهد هارون الرشيد أن يخلع نفسه إرضاءً لأخيه الخليفة، ولكن بتأثير من حوله رفض[6].

مات موسى الهادي سنة " 170هـ = 786م "[7]، عندها بويع لهارون الرشيد بالخلافة في الليلة التي مات فيها أخوه موسى الهادي[8].

---

(1) ابن خياط: تاريخ، ص 445؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 380؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 365؛ القضاعي: تاريخ، ص 412؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 73؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 88؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 102؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 100؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 68؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 195؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 185؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 26.

(2) ابن قتيبة: المعارف، ص 380؛ الطبري: تاريخ، ج8، ص 188؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 257؛ القضاعي: تاريخ، ص 412؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 73؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج8، ص 306؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 221؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 190.

(3) الطبري: تاريخ، ج8، ص 188؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج8، ص 306.

(4) الطبري: تاريخ، ج8، ص 207؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 556.

(5) الطبري: تاريخ، ج8، ص 207- 210؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 73؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 270- 271؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 556؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 271- 272؛ العبسي: قضية ولاية العهد، ص 72- 73؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 169.

(6) ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 270- 271؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 43؛ العبسي: قضية ولاية العهد، ص 73؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 170.

(7) ابن خياط: تاريخ، ص 441؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 381؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 365؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 259؛ القضاعي: تاريخ، ص 412؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 73؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 88؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 102؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 314؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 100؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 68؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 185؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 26.

(8) ابن خياط: تاريخ، ص 447؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 381؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 48؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 261؛ القضاعي: تاريخ، ص 414؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 75؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 191- 192؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 12؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 26.

فعَقد الرشيد البيعة بولاية العهد لابنه محمد ولقّبه الأمين[1] سنة " 175هـ = 791م "، وكان يبلغ من العمر خمس سنين[2]، ثم عَقد الرشيد البيعة بولاية العهد لابنه عبد الله ولقّبه المأمون[3] سنة " 182هـ = 798م " من بعد أخيه الأمين[4].

ومن ثم عَقد الرشيد سنة " 186هـ = 802م " البيعة بولاية العهد الثالثة لابنه القاسم الذي لقّبه المؤتمن بعد أخيه المأمون[5]، وترك أمر ولاية عهد المؤتمن بيد أخيه المأمون إن شاء خلعه، وإن شاء بايعه بولاية العهد من بعده[6]، وجدّد البيعة للأمين والمأمون[7].

---

(1) الأمين " 170- 198هـ = 787- 813م ". الزركلي: الأعلام، ج7، ص 127؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 66؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 97؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 26؛ السيد: معجم الألقاب، ص 43.

(2) الطبري: تاريخ، ج8، ص 240؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 274؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 274؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 103؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 231- 232؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 339؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 138؛ بديوى: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 136؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 113.

(3) المأمون " 170- 218هـ = 786- 833م ". الزركلي: الأعلام، ج4، ص 142؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 413؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 99؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 84؛ السيد: معجم الألقاب، ص 281.

(4) الطبري: تاريخ، ج8، ص 269؛ الأزدي: تاريخ الموصل، ص 293؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج9، ص 66؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 317؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 223؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 614؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 136؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 232؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 72؛ بديوى: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 129؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 195؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 113.

(5) الطبري: تاريخ، ج8، ص 275- 276؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج9، ص 111؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 325؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 223؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج13، ص 634؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 279؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 152؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 232؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 138؛ بديوى: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 129؛ السيد: معجم الألقاب، ص 317.

(6) الطبري: تاريخ، ج8، ص 280- 281؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 326- 338؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 279؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 43؛ بديوى: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 139- 140.

(7) ابن خياط: تاريخ، ص 457؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 381؛ القضاعي: تاريخ، ص 425؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 279؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 197؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 139؛ بديوى: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 139.

وجدّد الرشيد سنة " 189هـ = 805م " البيعة لابنه المأمون بولاية العهد[1]، ومات هارون الرشيد سنة " 193هـ = 809م "[2].

فتولى الأمين الخلافة سنة " 193هـ = 809م "[3]، ولم تمضِ سنة على خلافته حتى أمر سنة " 194هـ = 810م " بالدعاء على المنابر لابنه موسى بالإمرة[4]؛ وكان ذلك بتذليلٍ من بعض

---

(1) الطبري: تاريخ، ج8، ص 315؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 326؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 279؛ بديوى: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 139– 140؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص175.

(2) ابن خياط: تاريخ، ص 460؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 383؛ أبو زرعة: تاريخ، ص 48؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 370؛ الطبري: تاريخ، ج8، ص 341– 342؛ القضاعي: تاريخ، ص 415؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 75؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج9، ص 217؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 88؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 352؛ ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 73؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 225؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 197؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 18؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 340؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 27؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 288؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 193؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 180؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 136؛ ابن اللبودي: النجوم الزواهر، ص 113؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 236؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 89؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 102؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 431؛ الزركلي: الأعلام، ج7، ص 127؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 55– 56؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 72؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 43؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 195؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 95؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 44.

(3) ابن خياط: تاريخ، ص 460؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 384؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 370؛ الطبري: تاريخ، ج8، ص 365؛ القضاعي: تاريخ، ص 424؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م4، ص 541؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج9، ص 217؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 88؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 359؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 229؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 197– 211؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 19؛ الصفدي: الوافي، ج5، ص 93؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 50؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 288؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 204؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 180؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 136– 137؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 237؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 89– 90؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 102؛ الزركلي: الأعلام، ج7، ص 127؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 56؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 195؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 26؛ السيد: معجم الألقاب، ص 44؛ فييه: أحوال النصارى، ص 107.

(4) ابن قتيبة: المعارف، ص 384؛ الطبري: تاريخ، ج8، ص 374؛ القضاعي: تاريخ، ص 426؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 363؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 241؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 56؛ بديوى: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 137.

كبار رجال الدولة من حوله بالحيد عن بيعة أخيه المأمون والمؤتمن[1]، وأخذت الأمور السياسية بين أبناء هارون الرشيد بالتأزم والسير قدماً نحو صراعٍ دموي على السلطة.

فأسقط الأمين سنة " 195هـ = 811م " العملة التي ضُربت للمأمون بخراسان[2] سنة " 194هـ = 810م " لعدم وجود اسمه عليها[3]، ودعا لابنه موسى على المنابر ولقّبه الناطق بالحق، ومن بعده لابنه عبد الله ولقّبه القائم بالحق، وقطع ذكر أخيه المأمون عن المنابر[4].

وهذا دليل على الاستقلال الاقتصادي للمأمون، لكنه من ناحية أخرى دليل على الاستخفاف بالأمين الذي بدأ بنقض العهد الذي قطعه عليهم والدهم هارون الرشيد في قضية ولاية العهد، وكردة فعل على إسقاط اسم المأمون من الدعاء على المنابر؛ أسقط اسمه عن العملة.

فسُيّرت الجيوش الأمينية والمأمونية سنة " 195هـ = 811م " لبدء الصراع على السلطة [5]، ودُعي للمأمون بالخلافة سنة " 196هـ = 812م "، وأصبح يُخاطَب بلقب أمير المؤمنين[6].

بدأت الانتصارات العسكرية والسياسية تصل إلى المأمون، وتتراجع عن الأمين[7]، وضاقت رقعة الصراع واقتصرت على حصار الأمين في بغداد سنة " 197هـ = 813م "[8] إلى أن قطعت رأس الأمين سنة " 198هـ = 813م "[9].

---

(1) ابن قتيبة: المعارف، ص 384؛ القضاعي: تاريخ، ص 426.

(2) بلاد واسعة أول حدودها العراق، وآخر حدودها الهند وغزنة وسجستان، وكرمان، وهذه المناطق لا تدخل ضمنها. الحموي: معجم البلدان، م2، ص 350.

(3) الطبري: تاريخ، ج8، ص 389؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج10، ص 11؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 371.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 371؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 19؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 291- 292؛ بديوى: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 137.

(5) ابن قتيبة: المعارف، ص 384- 386؛ الطبري: تاريخ، ج8، ص 390؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 19؛ الصفدي: الوافي، ج5، ص 92؛ بيطار: تاريخ العصر العباسي، ص 102؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 75؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 26؛ بديوى: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 154؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 183.

(6) الطبري: تاريخ، ج8، ص 428؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 383.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 380- 391؛ الصفدي: الوافي، ج5، ص 92- 93؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج1، ص 343؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 239؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 444- 445.

(8) الطبري: تاريخ، ج8، ص 445؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 195؛ بيطار: تاريخ العصر العباسي، ص 102؛ بديوى: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 157.

(9) ابن خياط: تاريخ، ص 468؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 377- 378؛ القضاعي: تاريخ، ص 427؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م4، ص 541- 542؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م2، ص 460؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 116.

فتَسَلّم المأمون سنة " 198هـ = 813م " الخلافة[1] بتسلُّم رأس أخيه المخلوع الأمين[2]، وأمر فيها بخلع أخيه المؤتمن من ولاية العهد[3]، ويُذكر أن المأمون عزل المؤتمن سنة " 201هـ = 817م "[4]، ويذكر ابن العمراني أن القاسم الملقب بالمؤتمن تُوفي في حياة والده الخليفة هارون الرشيد[5].

أوشكت الدولة العباسية على التبدد سنة " 201هـ = 817م "[6] بسبب البيعة التي عقدها المأمون بالخلافة من بعده لعلي بن موسى الرضا، ولقّبه الرضا من آل محمد – صلى الله عليه وسلم –، وأمر بطرح السواد ولبس الأخضر، وكتب بذلك للأمصار[7].

استنفر أهل بغداد وبني العباس سنة " 201هـ = 817م " لقرار المأمون بولاية العهد لعلي بن موسى الرضا، وسعوا إلى خلع المأمون والبيعة لإبراهيم بن المهدي بالخلافة[8].

---

(1) ابن خياط: تاريخ، ص 468؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 387؛ القضاعي: تاريخ، ص 430؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 96؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 88؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 405؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 216؛ الصفدي: الوافي، ج17، ص 350؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 209؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 199؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 103؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 79؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 44؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 190؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 196.

(2) ابن العمراني: الإنباء، ص 97- 98؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 405؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 215؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 301؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 196؛ بديوي: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 160.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج10، ص 48؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 406؛ السيد: معجم الألقاب، ص 317؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 186.

(4) ابن خياط: تاريخ، ص 470؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 214؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 246.

(5) الإنباء، ص 79.

(6) ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 432؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 3؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 119؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 310؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 214؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 5؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 189.

(7) ابن قتيبة: المعارف، ص 388؛ الطبري: تاريخ، ج8، ص 554؛ القضاعي: تاريخ، ص 431؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج10، ص 93؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 3؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 119؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 310؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 214؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 246؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 84؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 189؛ بديوي: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 164؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 187.

(8) الطبري: تاريخ، ج8، ص 555؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج10، ص 100؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 432؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 120؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 246.

نجحت مساعيهم سنة " 202هـ = 818م "[1] بمبايعة إبراهيم بن المهدي للخلافة وخلع المأمون[2]، ولقّبوه المبارك[3].

وفي سنة " 203هـ = 819م " تُوفي علي بن موسى الرضا ولي العهد من بعد المأمون[4]. وفي سنة " 203هـ = 819م " خَلع أهل بغداد خليفتهم المبارك إبراهيم بن المهدي[5]. وفي سنة " 204هـ = 820م " عَدَل المأمون عن تغيير الزي، فأعاد لبس السواد وطرح الخضرة[6].

مرض المأمون فأوصى بالخلافة لأخيه المعتصم[7] سنة " 218هـ = 833م "[8]. وعندما تُوفي المأمون سنة " 218هـ = 833م "[9]، بويع للمعتصم[10] بالخلافة[11]، لكن الجيش أراد المبايعة

---

(1) ابن خياط: تاريخ، ص 470؛ الطبري: تاريخ، ج8، ص 557؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 98.

(2) ابن قتيبة: المعارف، ص 388؛ القضاعي: تاريخ، ص 431؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 98؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 85؛ العبسي: قضية ولاية العهد، ص 124؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 44.

(3) الطبري: تاريخ، ج8، ص 557؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 10؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 122؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 85؛ العبسي: قضية ولاية العهد، ص 124.

(4) ابن خياط: تاريخ، ص 471؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 233؛ القرماني: أخبار الدول، م1، ص 341– 345؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 163؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 85؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 112؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 190.

(5) الطبري: تاريخ، ج8، ص 570؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 449.

(6) ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 88؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 130؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 313؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 220؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 45.

(7) المعتصم بالله " 179– 227هـ = 795– 841م ". الزركلي: الأعلام، ج7، ص 127؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 101؛ السيد: معجم الألقاب، ص 303.

(8) الطبري: تاريخ، ج8، ص 645؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 103؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 234؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 31– 32؛ الصفدي: الوافي، ج5، ص 94؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 89؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 172– 173.

(9) ابن خياط: تاريخ، ص 475؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 391؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 378؛ القضاعي: تاريخ، ص 430؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 102– 103؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 88؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 103؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 81؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 92؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 100؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 65؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 45؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 191؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 196؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 84؛ بديوى: الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر الخليفة المأمون، ص 268.

(10) وهو أول خليفة يضيف لاسمه لفظ الجلالة الله. ابن العمراني: الإنباء، ص 104.

(11) ابن خياط: تاريخ، ص 475؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 378؛ القضاعي: تاريخ، ص 441؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 104؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 89؛ ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 76– 77.

لابن المأمون، فأحضره المعتصم وبايعه، وأعلن للجيش بمبايعة عمّه المعتصم للخلافة، فاستقرت الأمور للمعتصم[(1)][(2)]، وعهد المعتصم لابنه الواثق[(3)] بولاية العهد من بعده[(4)].

بموت المعتصم سنة " 227هـ = 842م "[(5)]، تولى ابنه الواثق الخلافة[(6)].

---

(1) لقب المعتصم بالمثمن أو الثماني. المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 354؛ القضاعي: تاريخ، ص 442؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م4، ص 547؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 109؛ الصفدي: الوافي، ج5، ص 94؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 149؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 265؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 105؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 128؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 65.

(2) ابن قتيبة: المعارف، ص 392؛ الطبري: تاريخ، ج8، ص 667؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 104؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 240؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 33؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 232؛ الزركلي: الأعلام، ج3، ص 262؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 65؛ الدوري: العصر العباسي الأول، ص 175؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 45- 46.

(3) الواثق بالله " 200- 232هـ = 815- 847م ". الزركلي: الأعلام، ج8، ص 62؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج7، ص 23؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 492؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 103؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 199؛ السيد: معجم الألقاب، ص 337.

(4) ابن العمراني: الإنباء، ص 104- 105؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 68؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 131.

(5) ابن خياط: تاريخ، ص 478؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 392؛ الدينوري: الأخبار الطوال، ص 383؛ الطبري: تاريخ، ج9، ص 118؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 354- 361؛ القضاعي: تاريخ، ص 441؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م4، ص 553؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 110؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 89؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 232؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 34؛ الصفدي: الوافي، ج5، ص 95؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 71؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 103؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 127- 128؛ الزركلي: الأعلام، ج8، ص 62؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 68؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 46؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 101؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 110.

(6) ابن خياط: تاريخ، ص 478؛ ابن قتيبة: المعارف، ص 393؛ الطبري: تاريخ، ج9، ص 123؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 361؛ القضاعي: تاريخ، ص 447؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 111؛ الجوزي: المنتظم، ج11، ص 119؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 89؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 73؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 244؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 235؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 35؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 289؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 337؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 150- 151؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 270؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 106؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 103؛ الزركلي: الأعلام، ج8، ص 62؛ الكيالي: موسوعة السياسة، ج7، ص 23؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 68؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 95؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 46؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 193؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 214؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 103؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 199؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 131.

فمات الواثق سنة " 232هـ = 847م "[1]، ولم يعهد لأحد من بعده بولاية العهد[2].

وتعد فترة خلافة الواثق بالله فترة انتقالية بين عهدين، عهد تسلط الأتراك مع بقاء هيبة الخلافة، وبموته وتولي المتوكل على الله[3] الخلافة يبدأ عهد تسلط الأتراك مع زوال هيبة الخلافة وتراجع مكانتها[4].

بويع المتوكل على الله سنة " 232هـ = 847م "[5]، لكن تلك المبايعة لم تكن بعهدٍ مسبقٍ من أي خليفة، ولكن أراد المتنفذون حول الخليفة السابق بعد وفاته تعيين ابنه، لكن لصغر سنه لم يصلح، فبايعوا المتوكل على الله، ولقّبوه بذلك اللقب[6].

وكان تعيين المتوكل على الله للخلافة هو أول تدخل فعلي للتحكم في الخليفة، فالمتمعن في سيرة بعض الخلفاء من قبله، يرى أن هناك تدخل من رجال الدولة في كثير من الأمور حتى

---

(1) ابن قتيبة: المعارف، ص 393؛ الطبري: تاريخ، ج9، ص 150؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 361؛ المطهر المقدسي: البدء والتاريخ، ج6، ص 120؛ القضاعي: تاريخ، ص 447؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 113؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 89؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 245؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 36؛ الصفدي: الوافي، ج11، ص 100؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 81؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 325؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 340؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 225؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 319؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 272- 273؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 111؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 103؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م 3، ص 150؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 72؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 12؛ سالم: العصر العباسي الأول، ج3، ص 95؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 47؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 214؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 199.

(2) ابن العمراني: الإنباء، ص 115؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج2، ص 72؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 11؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 131.

(3) المتوكل على الله " 206- 247هـ = 821- 861م ". الزركلي: الأعلام، ج2، ص 127؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 105؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 87.

(4) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 329؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 132.

(5) ابن قتيبة: المعارف، ص 393؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 361؛ القضاعي: تاريخ، ص 450؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 116؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 89؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 37؛ الصفدي: الوافي، ج11، ص 100؛ الكتبي: عيون التواريخ، ص 376؛؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 341؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 228؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 274؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 112؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 103؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 12؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 214؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 87؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 131.

(6) الطبري: تاريخ، ج9، ص 154؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 115؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج11، ص 179؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 94؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 331- 332؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 341؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 131.

في الوصول للخلافة، وذلك من خلال مواجهة الصعاب التي كانت تواجه ولاة العهد وتذليلها لهم للوصول إلى الخلافة؛ لتحقيق بعض المكاسب المعنوية أو المادية من قبل الخليفة الجديد، لكن دون التدخل المباشر من قِبلهم في اختيار من يشغل هذا المنصب.

بايع المتوكل على الله سنة " 235هـ = 850م "[1] لأبنائه الثلاثة بولاية العهد، ولقّبهم المنتصر بالله، والمعتز بالله، والمؤيد بالله[2].

قُتل المتوكل على الله سنة " 247هـ = 861م "[3] بعد التآمر المشترك بين ابنه المنتصر بالله وبين بعض القواد الأتراك على قتل والده الخليفة المتوكل على الله[4].

---

(1) ابن قتيبة: المعارف، ص 393؛ الطبري: تاريخ، ج9، ص 175– 176؛ القضاعي: تاريخ، ص 452؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج11، ص 224؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 105؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 343؛ الكفاوين: الشعر العربي، ص 83؛ .

(2) ابن قتيبة: المعارف، ص 393؛ الطبري: تاريخ، ج9، ص 175– 176؛ القضاعي: تاريخ، ص 452؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 117؛ الجوزي: المنتظم، ج11، ص 224؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 105؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 343؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 277؛ الكفاوين: الشعر العربي، ص 83.

(3) ابن قتيبة: المعارف، ص 393؛ الطبري: تاريخ، ج9، ص 222؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 362؛ المطهر المقدسي: البدء والتاريخ، ج6، ص 122؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 136؛ القضاعي: تاريخ، ص 451؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 119– 120؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج11، ص 353؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 89؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 136؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 248؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 237؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 41؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 244؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 353؛ الصفدي: الوافي، ج11، ص 100؛ الكتبي: عيون التواريخ، ص 374؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 115؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 450؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 350؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 229؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 387؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 157؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 277؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 117؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 103؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 218؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 47؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 13؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 194؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 215؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 106؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 87.

(4) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 362؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 138– 139؛ ابن الساعي: مختصر، ص 67؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 237؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 41؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 353؛ الكتبي: عيون التواريخ، ص 374– 375؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 115؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 350؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 103؛ الزركلي: الأعلام، ج2، ص 127؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 13؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 194؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 215؛ السيد: معجم الألقاب، ص 314.

الفصـــل الثانـي

منـهج ولاية العهد عند بني العباس في العصر العباسي الثانـي " 247 – 334هـ = 861 – 945م "

- ❁ توليـة العهـد لأبنـاء الخلفـاء عنـد بنـي العبـاس فـي العصر العباسي الثاني " 247 – 334هـ = 861 – 945م ".
- ❁ توليـة العهـد لإخـوان الخلفـاء عنـد بنـي العبـاس فـي العصر العباسي الثاني " 247 – 334هـ = 861 – 945م ".
- ❁ توليـة العهـد لأقربـاء الخلفـاء عنـد بنـي العبـاس فـي العصر العباسي الثاني " 247 – 334هـ = 861 – 945م ".

الفصل الثاني: منهج ولاية العهد عند بني العباس في العصر العباسي الثاني " 247 – 334هـ = 861 – 945م "

– تولية العهد لأبناء الخلفاء عند بني العباس في العصر العباسي الثاني " 247 – 334هـ = 861 – 945م ".

غاب الاعتبار عن أذهان خلفاء بني العباس في العصر العباسي الثاني، والاتعاظ ممن عثر قبلهم في قضية ولاية العهد، فساروا كمن سار قبلهم على الخطى نفسها، وكأنها أثمرت الخير لمن قبلهم ولهم؛ كي تثمر الخير لمن بعدهم، وكأنها سياسة وضعت في دستور الدولة العباسية، ولا يمكن تغييرها أو تعديلها.

ويقول الجاحظ للخلفاء الذين يريدون طولاً في مدة حكمهم " أن يجعل ولي عهده من ترضاه وتختاره رعاياه، لا من تهواه نفسه"[1].

خلافة محمد بن جعفر المتوكل " المنتصر بالله"[2] الخليفة الحادي عشر " 247– 248هـ = 861– 862م "[3].

قُتل المتوكل على الله سنة " 247هـ = 861م "، فبُويع لابنه المنتصر بالله للخلافة سنة " 247هـ = 862م "[4]، وكان عمره آنذاك خمس وعشرون سنة[5].

---

(1) التاج، ص 170.

(2) أمير المؤمنين المنتصر بالله محمد بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بن المهدي بن المنصور. الصفدي: الوافي، ج2، ص 216؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 484.

(3) المنتصر بالله " 223– 248هـ = 838– 862م ". الزركلي: الأعلام، ج6، ص 70؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 433؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 172؛ السيد: معجم الألقاب، ص 314.

(4) ابن قتيبة: المعارف، ص 393؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 362– 363؛ المطهر المقدسي: البدء والتاريخ، ج6، ص 122– 123؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 141؛ القضاعي: تاريخ، ص 456؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 484؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 237– 238؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 41؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 47؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 244– 246؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 18؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 220؛ الكتبي: عيون التواريخ، ص 374– 375؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 259– 260؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 387– 388؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 103– 104؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 471؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 256؛ الشرقاوي: تحفة الناظرين، ص 69– 70؛ فريد: تاريخ الدولة العلية، ص 47؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 13؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 215.

(5) الطبري: تاريخ، ج9، ص 234؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 141؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 41؛ فييه: أحوال النصارى، ص 163.

وكان والده المتوكل قد عهد إليه بولاية العهد من بعده سنة " 235هـ = 850م "، ولأخويه المعتز بالله والمؤيد باللهكما أسلفنا.

فخَلع المنتصر بالله أخويه المعتز بالله والمؤيد بالله من ولاية العهد سنة " 248هـ = 862م "[(1)]، ولم يكن قرار الخلع الذي اتخذه المنتصر نابعاً من قرارة نفسه، ولكن تم ذلك بالضغط عليه من قبل الأتراك المتنفذين في بلاط الدولة، على أن يبايع لابنه عبد الوهاب[(2)]؛ و ذلك بسبب خوف الأتراك من وليي العهد المعتز بالله والمؤيد بالله – إخوة المنتصر بالله وأبناء الخليفة المتوكل على الله الذي تم قتله على يد الأتراك – من الانتقام ممن دبر عملية قتل الخليفة المتوكل على الله إذا وُلّي الخلافة أحد أبنائه[(3)].

لم يُعثر على نص بتولية ابن الخليفة المنتصر بالله عبد الوهاب، وبذلك يكون الأتراك قد نجحوا في خلع وليي العهد بشكلٍ رسمي، وبقرارٍ خلافي دون أن تظهر معالم واضحة لتدخلهم في خلع وليي العهد، ودون الوفاء بما وعدوا للخليفة بتعيين ابنه عبد الوهاب ولياً للعهد من بعده .

ومات المنتصر بالله سنة " 248هـ = 862م "[(4)]، ودامت خلافته ستة أشهر[(5)]، وتختلف المصادر في عمره حين وفاته، ولكن الراجح أن عمره حين وفاته كان خمس وعشرون سنة[(6)].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 244؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 143– 145؛ القضاعي: تاريخ، ص 457– 458؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 3– 4؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 146؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 253؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 246؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 20؛ الكتبي: عيون التواريخ، ص 386؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 353؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 238.

(2) الطبري: تاريخ، ج9، ص 244؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 143– 145؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 3– 4؛ الكتبي: عيون التواريخ، ص 386؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 253.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 244؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 143– 145؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 3؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 45؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 353.

(4) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 363؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 122؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 90؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 47؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 247؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 19– 21؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 220؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 224؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 472؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 133.

(5) ابن قتيبة: المعارف، ص 393؛ المطهر المقدسي: البدء والتاريخ، ج6، ص 123؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 484؛ ابن الساعي: مختصر، ص 67؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 104؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 472؛ علي: مختصر تاريخ العرب، ص 255؛ الشرقاوي: تحفة الناظرين، ص 70؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 215؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 133.

(6) ابن العمراني: الإنباء، ص 122؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 221؛ الكتبي: عيون التواريخ، ص 386؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 472؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 257.

وتذكر كثير من مصادرنا التاريخية أن أحد أسباب وفاة الخليفة المنتصر بالله أنه مات مسموماً[1]؛ وذلك لأن المنتصر كان يردد في بعض الأحيان عبارة "هؤلاء الأتراك قتلة الخلفاء"[2].

ويرجح أن الخليفة المنتصر بالله مات مسموماً ليكتمل ما بدأه الأتراك من حوله بخلع أخويه من ولاية العهد، وعدم البيعة الصريحة الواضحة لابنه عبد الوهاب، فلم يكن هناك عائق أمامهم إلا شخصية الخليفة، فعملوا على الإطاحة بها بعملية قتل نظيفة عجزت المصادر التاريخية بالجزم بأن لهم يد في موته؛ وذلك من أجل الوصول إلى ساحة خلافة فارغة من الخليفة وولاة العهد؛ ليسهل تشكيل الخلافة وفق رغباتهم، ووفق ما يرونه مناسباً في شخصية الخليفة الجديد المنتقى.

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 251- 252؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 16؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 148؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 472.

(2) الطبري: تاريخ، ج9، ص 252؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 16؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 42؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 159؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 133.

خلافة علي بن أحمد المعتضد "المكتفي بالله"[1] الخليفة السابع عشر " 289- 295هـ = 902- 908م "[2].

أُسندت الخلافة للمكتفي بالله بعد موت والده الخليفة المعتضد بالله[3] سنة " 289هـ = 902م "[4]، بعهد مسبق من والده أيام مرضه الذي مات فيه[5]، فجُددت له البيعة صبيحة الليلة التي مات فيها الخليفة المعتضد بالله، فورد الخبر للمكتفي بالله وهو في مدينة الرقة[6]، فأخذ البيعة على من عنده، وذهب إلى بغداد لاستكمال مراسم التعيين للمنصب الجديد[7]، وكان يبلغ من العمر 25 سنة عندما تولى الخلافة[8].

اشتد المرض بالخليفة المكتفي بالله سنة " 295هـ = 908م "[9]، فأراد عقد ولاية العهد لأخيه أبي الفضل جعفر، وذلك بعد اطمئنانه على أخيه أبو الفضل جعفر أنه بلغ الرشد، وأنه يصلح لهذا المنصب، فجعله وليّ العهد من بعده[10].

---

(1) أمير المؤمنين أبو محمد المكتفي بالله علي بن المعتضد بالله أحمد بن ولي العهد الموفق طلحة بن جعفر المتوكل بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد العباسي الهاشمي. ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 176.

(2) المكتفي بالله " 263- 295هـ = 876- 908م ". الزركلي: الأعلام، ج4، ص 253؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 430؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 117؛ السيد: معجم الألقاب، ص 309.

(3) ابن العمراني: الإنباء، ص 150؛ ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 93؛ ابن الساعي: مختصر، ص 74؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 50؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 314؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج21، ص 35؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 429؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 167؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 238؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 261؛ علي: مختصر تاريخ العرب، ص 262؛ الشرقاوي: تحفة الناظرين، ص 71؛ خفاجي: الآداب العربية، ص 22؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 45.

(4) ابن قتيبة: المعارف، ص 394؛ القضاعي: تاريخ، ص 486؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 148- 150؛ ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 93؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 50؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 314؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج21، ص 35؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 237- 238؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 261؛ خفاجي: الآداب العربية، ص 22.

(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 3؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 410؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 176؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 297؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 480.

(6) الرقة: بفتح أوله وثانيه وتشديده، وأصله كل أرض إلى جانب واد ينبسط عليها الماء، وهي مدينة مشهورة على الفرات. الحموي: معجم البلدان، م3، ص 58- 59.

(7) أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 50؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج21، ص 36.

(8) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 5.

(9) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 60؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 20.

(10) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 60؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 20؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 177؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 299؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 264.

ويرجح السبب في تولية الخليفة المكتفى بالله لأخيه المقتدر بالله من بعده دون أبنائه لم يكن لعدم وجود خلف من نسله؛ ولكن لصغر سن أبنائه حين حضرته الوفاة، فقد كان له من الأبناء الذكور تسعة، منهم المستكفي بالله[1] الخليفة الثاني والعشرون، وآخر خلفاء العصر العباسي الثاني ضمن نطاق البحث، فقد كان عُمر الخليفة المستكفي بالله حين وفاة والده ثلاث سنين[2]، فأبناؤه لا يصلحون لولاية العهد لأنهم لم يبلغوا الرشد، وهذا ما دفعه للحيد عن أبنائه، وهو سبب سؤاله عن أخيه المقتدر أنه بلغ الرشد، وعندها عقد له ولاية العهد بعد أن اطمأن على بلوغه.

فتُوفي المكتفي بالله سنة " 295هـ = 908م "[3]، ودامت خلافته ما يزيد عن ست سنوات ونصف[4]، ومات وهو ابن إحدى وثلاثون سنة[5].

---

(1) القضاعي: تاريخ، ص 488.

(2) المستكفي بالله " 292– 338هـ = 904– 949م ". البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 425؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 123؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 98؛ السيد: معجم الألقاب، ص 297.

(3) ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 98؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 50؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 322؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 261؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 401.

(4) القضاعي: تاريخ، ص 487؛ ابن الساعي: مختصر، ص 74؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 20؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 240؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 482.

(5) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 370؛ القضاعي: تاريخ، ص 487؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 323؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 20؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 482.

تولية العهد لإخوان الخلفاء عند بني العباس في العصر العباسي الثاني " 247 – 334هـ = 861 – 945م ".

سارت تولية العهد لإخوان الخلفاء وفق رغبتين، رغبة الخلفاء بتولية إخوانهم في حال عدم وجود أبناء لهم يصلحون للخلافة من بعدهم؛ لأن الأقرب لهم بعد الأبناء هم الأخوة، مع عدم النظر والتفكير بتولية العهد للأقرباء من الدرجة الثانية؛ وذلك مرجعه قوة الخليفة الذي يستطيع تولية أخاه، ورغبة الأتراك الذين يطمحون من خلال تولية العهد لإخوان الخلفاء بتحقيق السيطرة والمنفعة من خلال تولية الخلفاء الجدد، وتحقيق مكاسب جديدة، واستعادة قوتهم التي فقدوها بحضرة الخلفاء الأقوياء.

خلافة جعفر بن أحمد المعتضد "المقتدر بالله"[1] الخليفة الثامن عشر " 295– 320هـ = 908– 932م "[2].

تقلَّد أبو الفضل جعفر الخلافة بعد موت أخيه المكتفي بالله سنة " 295هـ = 908م "[3]، وكان يبلغ من العمر ثلاث عشرة سنة، ولم يلِ الخلافة عبر تاريخها لحينه من هو أصغر منه[4]، ولُقّب المقتدر بالله، وكان قد بلغ الحلم قبل خلافته بثلاثة أشهر[5].

---

(1) أمير المؤمنين أبو الفضل المقتدر بالله جعفر بن أحمد المعتضد بالله بن طلحة بن المتوكل. الصفدي: الوافي، ج11، ص 73.

(2) المقتدر بالله " 282– 320هـ = 895– 932م ". الزركلي: الأعلام، ج2، ص 121؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 117؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 116؛ السيد: معجم الألقاب، ص 307.

(3) ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 92؛ ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 98؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 50؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 324؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 429؛ الصفدي: الوافي، ج11، ص 73؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 167؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 261؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 180– 264؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 178؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 135– 136؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 105؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 402؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 482– 483؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 264؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 15؛ الشرقاوي: تحفة الناظرين، ص 71– 72؛ خفاجي: الآداب العربية، ص 22.

(4) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 378؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 60؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 429؛ الصفدي: الوافي، ج11، ص 73؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 167؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 264؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 299؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 135؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 402؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 483؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 107؛ الشرقاوي: تحفة الناظرين، ص 72.

(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 60.

كان عُمر الخليفة عائقاً أمام استمراره في الخلافة[1]، فاجتمع رأي بعض القضاة والقواد والوزراء على خلع الخليفة المقتدر بالله سنة " 296هـ = 909م "، وتنصيب عبد الله بن المعتز للخلافة، فأجابهم عبد الله بن المعتز مع تحفظ على طريقة التولية أن تكون بطريقة سلمية[2].

بوغت الخليفة المقتدر بالله بعملية اغتيال فاشلة راح ضحيتها وزيره العباس بن الحسن، وأحد المقربين من الخليفة، وكانت نية الوزير بعد الإجماع على خلع الخليفة المقتدر بالله، أن يتراجع عن ذلك لمصالحه مع الخليفة، فهجم عليه بعض قادة الجيش فقتلوه ومعه فاتك، وتوجهوا نحو الخليفة ولكنه ولى هارباً[3]، وبعد ذلك بُويع لعبد الله بن المعتز بالخلافة، ولم يُبايع من قبل خواص الخليفة المقتدر بالله، ولقب المرتضي بالله[4].

فأصدر الخليفة الجديد المرتضي بالله قراراً للخليفة المخلوع بترك دار الخلافة، فأغضب ذلك من حول الخليفة المخلوع، فرغبوا في الرد على ذلك الإجحاف، فهجموا على دار الخليفة الجديد المرتضي بالله، فكان لهم ما أرادوا، فقد انكشفت جبهة الخليفة الجديد، وهرب من حوله، وتوجه المرتضي بالله نحو سامراء لتدعيم موقفه، ولكنه أحس بخذلان أتباعه، فتخفى في دار عبد الله بن الجصاص قبل وصوله سامراء[5][6].

فجددت البيعة بالخلافة للمقتدر بالله[7]، وحوصر بيت ابن الجصاص ملجأ الخليفة الهارب، وقُبض على الخليفة الهارب عبد الله بن المعتز، وعلى من آواه عبد الله بن الجصاص إثر وشاية

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 439؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 50؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 325؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 22؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 447؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 178؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 265؛ الزركلي: الأعلام، ج2، ص 121؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 107؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 15.

(2) الطبري: تاريخ، ج10، ص 140؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 79؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 23؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 430.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 80؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 441؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 23؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 430؛

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 80؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 441.

(5) لغة من سر من رأى: مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة، ولها أكثر من لفظ مثل، سامراء ممدود، وسامرا مقصور، وسر من رأ، مهموز الآخر، وسر من را، مقصور الآخر. الحموي: معجم البلدان، م3، ص 173.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 80- 81؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 441- 442.

(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 81.

من قبل أحد خدم ابن الجصاص، وقتل الخليفة عبد الله بن المعتز المرتضي بالله سنة " 296هـ = 909م "[1].

استمر الخليفة المقتدر بالله في خلافته إلى أن خُلع سنة " 317هـ = 929م "[2]، وبويع لأخيه القاهر بالله محمد بن المعتضد، فاستمر القاهر بالله يومين، ثم أعيد الخليفة المقتدر بالله للخلافة[3].

فأُحضر القاهر بالله إلى أخيه الخليفة المقتدر بالله بعد قتل من كان حوله من القادة، فأدناه منه وأجلسه، وكان الخليفة المقتدر بالله متفهماً لما حدث، ويعرف أن سبب كل ما حدث مصدره بعض قادة الجيش، فأمّن أخاه القاهر بالله من الخوف على نفسه، ونفذت الكتب لجميع الأمصار بخلافة المقتدر بالله[4]، فأقام القاهر بالله عند أخيه الخليفة المقتدر بالله معززاً مكرماً، إلي أن مات أخاه الخليفة المقتدر بالله، فنُصّب القاهر بالله للخلافة بعده[5].

أقام المقتدر بالله في خلافته إلى أن قُتل سنة " 320هـ = 932م " في الحرب التي كانت بينه وبين خادمه مؤنس، فكان الخليفة مشاركاً في هذه الحرب، فهجم عليه بعض البربر المشاركين في الحرب مع مؤنس، فضربه واحد منهم فسقط الخليفة على الأرض، فنادى ويلك أنا الخليفة، فلم يشفع له ذلك، وقال له أنت المستهدف، فقطع رأسه وحمله على رمح[6]. ودامت خلافته ما يقرب من 25 سنة، وقتل وهو ابن ثمانية وثلاثين سنة[7].

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 81؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 331.

(2) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 376؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 158؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 280؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 73- 74؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 473؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 184؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 488؛ الزركلي: الأعلام، ج5، ص 309.

(3) ابن العمراني: الإنباء، ص 158؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 49؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 273؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 51؛ الزركلي: الأعلام، ج5، ص 309.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 281؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 52- 53؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 186- 187؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 303.

(5) ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 186.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 308- 309؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 273- 274؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 253؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 209؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 304؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 490؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 269.

(7) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 377- 378؛ القضاعي: تاريخ، ص 492؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 159- 160؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 79؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 360؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 253؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 490.

خلافة محمد بن أحمد المعتضد "القاهر بالله "[1] الخليفة التاسع عشر " 320- 322هـ = 932- 934م "[2].

تقلد القاهر بالله للمرة الثانية منصب الخلافة سنة " 320هـ = 932م " بعد مقتل أخيه الخليفة المقتدر بالله[3]، وكانت نية مؤنس تتجه نحو ابن الخليفة المقتول أبي العباس؛ استرضاء له ولجدته والدة الخليفة المقتدر بالله لبعض الأهداف الاقتصادية، ولكنَّ بعض القواد أثنوه عن نيته لصالح أبي المنصور محمد بن المعتضد القاهر بالله[4]، فأحضر محمد بن المعتضد بالله وعمره ثلاثة وثلاثون سنة[5] فتمت مبايعته، ولقب القاهر بالله[6].

وفي سنة " 321هـ = 933م " كانت هناك محاولة لخلع الخليفة القاهر بالله من قبل بعض قواده ووزرائه وحجابه، ولكنه عمل على كسب بعض الأطراف المناوئة له لصالحه، واستطاع إفشال تلك المحاولة، وقتل عدداً من المدبرين لتلك المحاولة، واستتبت له الأمور[7]، ولكن من أفلتوا بسبب اختفائهم، أعادوا الكرة مرةً أخرى بالطريقة نفسها التي انتهجها الخليفة، بتأليب من حول الخليفة ضده، وتخويفهم من نواياه، فتم خلعه سنة " 322هـ = 934م "[8]، وبعد رفضه للخلع

(1) أمير المؤمنين أبو المنصور القاهر بالله محمد بن أحمد المعتضد بالله. الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 193- 194؛ الصفدي: الوافي، ج2، ص 26.

(2) القاهر بالله " 287- 339هـ = 900- 950م ". الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 194؛ الزركلي: الأعلام، ج5، ص 309؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 119؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 82؛ السيد: معجم الألقاب، ص 254.

(3) أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 51؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 190؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 209؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 261؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 264؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 141؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 105؛ الزركلي: الأعلام، ج5، ص 309.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 306؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 75.

(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 306؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 363.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 306؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 75؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 363.

(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 316- 317؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 79- 86؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 305.

(8) الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 194؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 334- 335؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 96- 98.

وتسليم الخلافة للراضي، تم سمل عينيه[1]، وكان أول خليفة تُسمل عيناه[2]، وسمل الأعين عادة من البيزنطيين[3].

فكانت مدة خلافته سنة وستة أشهر وبضعة أيام[4]، وقد عاش في دار الخلافة بعد خلعه سبعة عشر سنة[5] ثم مات سنة " 339هـ = 950م "[6]، وهو يبلغ من العمر اثنين وخمسين سنة[7].

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 98؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 364؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 191.

(2) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 388؛ القضاعي: تاريخ، ص 509؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 51؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 366؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 282؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 280؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 143؛ الزركلي: الأعلام، ج5، ص 310؛ متز: الحضارة الإسلامية، م1، ص 36.

(3) متز: الحضارة الإسلامية، م1، ص 36.

(4) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 388؛ القضاعي: تاريخ، ص 507؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 194؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 335؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 98؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 80؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 364؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 17؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 256؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 282؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 280؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 191؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 144؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 122.

(5) متز: الحضارة الإسلامية، م1، ص 36.

(6) القضاعي: تاريخ، ص 510؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 194؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 82؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 51؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 366؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 246؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 283؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 191؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 308؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 491؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 122؛ فييه: أحوال النصارى، ص 203.

(7) القضاعي: تاريخ، ص 510؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 194؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 82؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 366؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 283؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 491؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 122.

خلافة إبراهيم بن جعفر المقتدر "المتقي لله "[1] الخليفة الحادي والعشرون " 329- 333هـ = 940- 945م "[2].

بويع المتقي لله للخلافة بعد موت أخيه الخليفة الراضي بالله[3]، وهو ابن أربع وثلاثين سنةً[4]، ولكن أمره بقي متوقفاً في انتظار إجماع المتنفذين في الدولة على شخصية الخليفة[5]، إلى أن تمت مبايعته بالخلافة سنة " 329هـ = 940م "[6]، ولُقّب المتقي لله[7]، ويدل ذلك على عدم وجود بيعة مسبقة بولاية العهد للخليفة المتقي لله من قبل أخيه الخليفة الراضي بالله.

---

(1) أمير المؤمنين أبو إسحاق المتقي بالله إبراهيم بن جعفر المقتدر بالله بن المعتضد بالله. الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م6، ص 554؛ الصفدي: الوافي، ج5، ص 224.

(2) المتقي لله " 297- 357هـ = 910- 968م ". الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م6، ص 554- 555؛ الزركلي: الأعلام، ج1، ص 35؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 416؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 122؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 85؛ السيد: معجم الألقاب، ص 284.

(3) القضاعي: تاريخ، ص 521؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م6، ص 554؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 283؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 377؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 60؛ الصفدي: الوافي، ج5، ص 224؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 261؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 195؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 311؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 148؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 106؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 493؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 270؛ الشرقاوي: تحفة الناظرين، ص 73؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 221؛ فييه: أحوال النصارى، ص 215.

(4) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 60؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 311؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 148؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 125.

(5) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص 223؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 152؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 285- 286؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 88؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 60؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 263؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 131؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 508.

(6) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 397؛ القضاعي: تاريخ، ص 521؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 168؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 3؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 284؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 88؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 60؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 263؛ الصفدي: الوافي، ج5، ص 224؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 223؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 508؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 293؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 261؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 312؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 106؛ الزركلي: الأعلام، ج1، ص 35؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص221.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 152؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 508؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 293؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 312؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 221.

وكان الخليفة المتقي لله لا حول له ولا قوة في ظل القيادات التركية المحيطة به، والمتآمرة عليه، والمتصارعة على السلطة. ففي سنة " 333هـ = 945م " خُلع المتقي لله بأمر من رئيس جيشه وأمير أمرائه توزون التركي، وأُجبر على مبايعة الخليفة الجديد عبد الله بن المكتفي، وخلع نفسه من الخلافة[1]، ثم سملوا عينيه[2]. فكانت مدة خلافته ما يقرب من الأربع سنوات[3]، وعاش بعدها ما يقرب من خمسٍ وعشرين سنة[4]، فمات سنة " 357هـ = 968م "[5]، وكان عمره ستين سنة[6].

---

(1) ابن العمراني: الإنباء، ص 173- 174؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 39؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 92؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 385؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج25، ص 19- 20؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 326؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 312؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 493.

(2) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 397؛ القضاعي: تاريخ، ص 521- 522؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م6، ص 555؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 174؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 39؛ ابن الساعي: مختصر، ص 82؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 91؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج25، ص 20؛ الصفدي: الوافي، ج5، ص 224؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 234؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 293؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 197؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 106؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 493؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 270.

(3) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 397؛ القضاعي: تاريخ، ص 522؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 39؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 378؛ الصفدي: الوافي، ج5، ص 224؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 197؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 149؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 106؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 493.

(4) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج25، ص 20؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 326؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 197؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 312؛ شاكر، محمود: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 126.

(5) القضاعي: تاريخ، ص 526؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 190؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 385؛ الصفدي: الوافي، ج5، ص 224؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 293؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 312؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 149؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 126؛ فييه: أحوال النصارى، ص 219.

(6) القضاعي: تاريخ، ص 526؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م6، ص 555؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 190؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 385؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 293.

– تولية العهد لأقرباء الخلفاء عند بني العباس في العصر العباسي الثاني " 247 – 334هـ = 861 – 945م ".

لم تكن فكرة تولية العهد للأقرباء في البيت العباسي نابعة من رغبة عند خلفاء بني العباس، ولكن كانت تأتي رغبة من المسيطرين على الخلافة العباسية في عصرها الثاني"الأتراك "، وخاصة عند خلع وقتل الخلفاء قبل أن يوصوا بولاية العهد لأبنائهم أو إخوانهم، أما أقاربهم فلم يوصي بها أحد خلفاء بني العباس بمحض إرادته، ولكنهم كانوا مجبرين على التنازل عنها لأقربائهم، ويتم اختيارهم من قبل الأتراك وحسب رغبتهم، وما على الخليفة المخلوع إلا أن يقر بخلافتهم مرغماً مكرهاً مسملاً.

خلافة أحمد بن محمد المعتصم "المستعين بالله "[1] الخليفة الثاني عشر " 248– 252هـ = 862– 866م "[2].

قُتل المنتصر بالله سنة " 248هـ = 862م "، فكَبُر على الأتراك أن يولوا الخلافة أحداً من أبناء الخليفة المقتول المتوكل على الله، فأحضروا أحمد بن محمد بن المعتصم " المستعين بالله "، وبايعوه بالخلافة سنة " 248هـ = 862م "[3]؛ وذلك عرفاناً بالجميل لمن استكثرهم في بلاط الدولة العباسية مولاهم المعتصم بالله[4]، وهو أخو الخليفة المتوكل على الله [5]، وكان يبلغ من العمر حين توليه الخلافة ثمانية وعشرين سنة[6].

---

(1) أمير المؤمنين أبو العباس المستعين بن المعتصم بن الرشيد بن المهدي بن المنصور. الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م6، ص 255؛ الصفدي: الوافي، ج8، ص 61– 62.

(2) المستعين بالله " 219– 252هـ = 834– 866م ". الزركلي: الأعلام، ج1، ص 204؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 424؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 96؛ السيد: معجم الألقاب، ص 297.

(3) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 146– 147؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 123؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 254؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 47؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 46– 47؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 22؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 225؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 472– 473؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 13– 14.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 256؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 147؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 123؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 240؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 22؛ علي: مختصر تاريخ العرب، ص 255.

(5) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 46؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 283؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 473؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 257؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 52.

(6) الطبري: تاريخ، ج9، ص 256؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 123؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 150؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 22؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 220.

ثار بعض الناس رفضاً لبيعة المستعين بالله، وطالبوا بالمبايعة للمعتز بالله، ودارت اشتباكات ونهب وسرقة بين الموالين للخليفة الجديد المستعين بالله، وبين الرافضين لخلافته، إلى أن تم تفرقة الثائرين على خلافة المستعين بالله[1]، وتمت المبايعة للمستعين بالله سنة " 248هـ = 862م "[2].

وفي سنة " 248هـ = 862م " اشترى الخليفة المستعين بالله الغالبية العظمى من أملاك وليي العهد السابقين – أبناء الخليفة المتوكل بالله، وإخوة الخليفة المنتصر بالله –، وترك لهم النزر اليسير من أملاكهم لما يكفي لعيشهم، وكان الشراء لصالح الخليفة المستعين ولكن باسم الحسن بن مخلد[3]، وأمر بحبسهم وترك أمرهم لبُغا الصغير[4]، وكانت النية معقودة عند الأتراك لقتلهم بعد الاضطرابات التي رافقت مبايعة الخليفة المستعين بالله، والتي نادوا بها باسم المعتز بالله، ولكن أحمد بن الخصيب[5] أثناهم عن نيتهم واكتفى بحبسهم[6].

تم تصفية القائد التركي باغر من قبل وصيف وبُغا سنة "251هـ = 865م "[7]، وكان ذلك نذير شؤم على الخليفة المستعين بالله، إذ هاج بعض الجنود الأتراك لمقتل باغر، وثاروا على الخليفة المستعين بالله الذي توجه من سامراء إلى بغداد خوفاً من الجنود الأتراك[8]؛ علَّه يجد من

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 256– 258؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 6؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 150.

(2) الطبري: تاريخ، ج9، ص 257؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 6؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 150؛ الصفدي: الوافي، ج8، ص 62؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 354؛ الزركلي: الأعلام، ج1، ص 204.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 258– 259؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 148؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 7؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 151.

(4) بُغا الصغير المعروف بالشرابي أحد قادة الخليفة المتوكل على الله،، ولي فلسطين أيام الخليفة المستعين بالله، وقتله المغاربة سنة 254هـ. ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج10، ص 327.

(5) الوزير أحمد بن الخصيب " كان مقصرا في صناعته، مطعوناً عليه في عقله، وكانت فيه مروءة وحدة وطيش". ابن الطقطقا: الفخري، ص 239.

(6) الطبري: تاريخ، ج9، ص 259؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 7؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 151؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 354.

(7) الطبري: تاريخ، ج9، ص 278– 280؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 363؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 7؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 358– 359.

(8) الطبري: تاريخ، ج9، ص 282؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 7؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 222.

يناصره من العرب والفرس[1]، فقد كانت السيطرة للأمراء الأتراك، وكان الخليفة المستعين بالله مقهوراً على أمره في ظل سيطرتهم[2].

فأُخرج المعتز بالله من سجنه في سامراء وبويع بالخلافة، وبقي أهل بغداد على بيعتهم للخليفة المستعين بالله[3]، ودارت المعارك بين الجنود الموالين للخليفة المستعين بالله، وبين الجنود الموالين للخليفة الجديد المعتز بالله، إلى أن تم استسلام الخليفة المستعين بالله وتنازله عن الخلافة، والبيعة للخليفة المعتز بالله سنة " 252هـ = 866م "[4]، وقُتل الخليفة المستعين بالله سنة " 252هـ = 866م "[5]، وعمره خمس وثلاثون سنة[6]، وكانت مدة خلافته ثلاث سنين ونيف من الشهور[7].

---

(1) علي: مختصر تاريخ العرب، ص 256.

(2) الذهبي: العبر، ج1، ص 360- 361؛ علي: مختصر تاريخ العرب، ص 256.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 284؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 7؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 43.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 56.

(5) ابن قتيبة: المعارف، ص 393؛ الطبري: تاريخ، ج9، ص 362- 364؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 363؛ القضاعي: تاريخ، ص 459- 460؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م6، ص 257؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 56؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 254؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 241؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 48؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 254؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 360- 361؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج19، ص 7؛ الصفدي: الوافي، ج8، ص 62؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 491؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 117؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 362- 364؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 401؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 284؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 121؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 236؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 473؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 258؛ الزركلي: الأعلام، ج1، ص 204؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 14؛ خفاجي: الآداب العربية، ص 21؛ فييه: أحوال النصارى، ص 165.

(6) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 364؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 237؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 258؛ فييه: أحوال النصارى، ص 165.

(7) القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 240؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 237.

خلافة محمد بن جعفر المتوكل "المعتز بالله"[1] الخليفة الثالث عشر " 252- 255هـ = 866- 869م "[2].

تمت البيعة بالخلافة للمعتز بالله بعد عمه الخليفة المستعين بالله[3] سنة " 252هـ = 866م "[4]، بعد أن خلع المستعين بالله نفسه، وأخذ البيعة للمعتز بالله، وأشهد على ذلك الجند، وبني هاشم، والقضاة، والفقهاء، وسلم أبرز معالم الخلافة للخليفة الجديد المعتز بالله وهي القضيب، والبردة، والخاتم[5]، وكان يبلغ من العمر عندما تولى الخلافة تسعة عشر سنة، وبهذا التعيين يكون أصغر خليفة على مر تاريخ الخلافة الإسلامية لحينها[6]؛ وذلك بفضل الأتراك الذين أوصلوه لمنصب الخلافة [7]، وهو ابن الخليفة المتوكل على الله، وأخ الخليفة المنتصر بالله كما أسلفنا.

تمكن المعتز بالله من الخلافة، فعزل أخاه المؤيد بالله من ولاية العهد سنة " 252هـ = 866م "[8]، وأكرم الخليفة المعتز بالله بُغا الشرابي سنة " 253هـ = 867م "، وألبسه التاج

---

(1) أمير المؤمنين أبو عبد الله محمد وقيل الزبير المعتز بالله بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 532؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 284.

(2) المعتز بالله " 232- 255هـ = 846- 869م ". الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 487- 492؛ الزركلي: الأعلام، ج6، ص 70؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 427؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 109؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 109؛ السيد: معجم الألقاب، ص 302.

(3) ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 164؛ الشرقاوي: تحفة الناظرين، ص 70.

(4) ابن قتيبة: المعارف، ص 394؛ الطبري: تاريخ، ج9، ص 348؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 364؛ القضاعي: تاريخ، ص 464؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 489- 490؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 55؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 243؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 255؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج19، ص 7؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 244؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 164؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 284؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 104؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 14؛ خفاجي: الآداب العربية، ص 21.

(5) الطبري: تاريخ، ج9، ص 348؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 55؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 362- 363.

(6) ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 164؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 284؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 473.

(7) العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 473؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 427؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 109.

(8) الطبري: تاريخ، ج9، ص 361؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 196؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 55؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 400.

والوشاحين[1]، ولكنه أقدم على قتله سنة " 254هـ = 868م "؛ بسبب مخالفته أمره، وتحكمه بأموال الخلافة[2]، وولى الخليفة المعتز بالله موسى بن بُغا الكبير ديوان الجيش سنة " 255هـ = 869م "[3].

خُلع المعتز بالله من الخلافة سنة " 255هـ = 869م "[4]؛ بسبب إثارة حفيظة الأتراك بعد تجاوز من قبل صالح بن وصيف ضد كُتَّاب الخليفة أحمد بن إسرائيل، والحسن بن مخلد، وأبو نوح، وعيسى بن إبراهيم الذي صادر ممتلكاتهم، فطالب الأتراك من الخليفة مرتباتهم لكي يقتلوا صالح بن وصيف، فلم يجد في خزائن بيت المال ما يعطيهم، فطلب من أمه مالاً فلم تجب طلبه، فأجمعوا على خلعه[5]، ولأنه حاول الاستغناء عن الأتراك، وأخذ يعتمد على المغاربة كأداة لمقاومة التدخل التركي[6]؛ عذبوه وقتلوه سنة " 255هـ = 869م "[7]، وأشهدوا على موته بني هاشم وبعض

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 373؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 201؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 63؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج19، ص11؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 366؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 405.

(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 73.

(3) المصدر نفسه، ج12، ص 79.

(4) ابن العمراني: الإنباء، ص 131؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 79؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 45- 46؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 260؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 365؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 224؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 120؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 370- 371؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 260؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 29؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 285؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 104؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 246؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 14.

(5) الطبري: تاريخ، ج9، ص 389؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 213؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 79- 80؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 371.

(6) البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 427؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 109.

(7) الطبري: تاريخ، ج9، ص 390؛ القضاعي: تاريخ، ص 465؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 131- 132؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 255؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 243؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 260؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 533- 534؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 365؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 224؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 120؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 30- 31؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 123؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 246؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 474؛ الزركلي: الأعلام، ج6، ص 70؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 14؛ علي: مختصر تاريخ العرب، ص 256؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 216؛ خفاجي: الآداب العربية، ص 21؛ فييه: أحوال النصارى، ص 168.

القواد أنه لا يوجد به آثار تعذيب[1]. ودامت خلافته ما يزيد عن الأربع سنوات[2]، وكان يبلغ من العمر حين قتله أربع وعشرون سنة[3].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 390؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 214؛ القضاعي: تاريخ، ص 465؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 474.

(2) الطبري: تاريخ، ج9، ص 390؛ المطهر المقدسي: البدء والتاريخ، ج6، ص 123؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 214؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 492؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 132؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 96؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 200؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 255؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 46؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 224؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 31؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 166؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 57؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 110.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 390؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 365؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 214؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 132؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 96؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 200؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 46؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 224؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 245؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 31؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 166؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 57؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 110؛ فييه: أحوال النصارى، ص 168.

خلافة محمد بن هارون الواثق "المهتدي بالله"[1] الخليفة الرابع عشر " 255- 256هـ = 869- 870م "[2].

بويع المهتدي بالله بالخلافة سنة " 255ه = 869م "[3] بعد ابن عمه الخليفة المخلوع المعتز بالله[4]، ولكنه لم يقبل البيعة حتى أُحضر له المعتز بالله، وأقر بعجزه عن إدارة الخلافة، والرغبة في البيعة للمهتدي بالله بإدارة منصب الخلافة[5]، وبعد ذلك بايعته الخاصة والعامة[6]، ولم تتم البيعة بالخلافة له في بغداد إلا بوفاة المعتز بالله سنة " 255ه = 869م "[7].

---

(1) أمير المؤمنين الخليفة الصالح المهتدي بن الواثق بن المعتصم بن الرشيد بن المهدي بن المنصور. الصفدي: الوافي، ج5، ص 97.

(2) المهتدي بالله " 222- 256هـ = 837- 870م ". الزركلي: الأعلام، ج7، ص 128؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 436؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 111؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 179؛ السيد: معجم الألقاب، ص 316.

(3) ابن قتيبة: المعارف، ص 394؛ الطبري: تاريخ، ج9، ص 391؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 365؛ المطهر المقدسي: البدء والتاريخ، ج6، ص 123- 124؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 216؛ القضاعي: تاريخ، ص 468؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 131- 133؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 81؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 256؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 243- 245؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 45- 46؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 49؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 261؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 224؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 371؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 249؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 260؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 29؛ السيوطي: تاريخ، ص 286؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 104؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 475؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 259؛ الزركلي: الأعلام، ج7، ص 128؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 14؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 216؛ خفاجي: الآداب العربية، ص 21.

(4) ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 91؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 371؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 169؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 125؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 14.

(5) الطبري: تاريخ، ج9، ص 391؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 133؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 81؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 256؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 261؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 535- 536؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 286؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 250؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 475.

(6) الطبري: تاريخ، ج9، ص 391؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 81؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 201؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 256؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 371.

(7) الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م4، ص 554؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 81.

وكان المهتدي بالله حسن السيرة، ولقب رهباني بني العباس لزهده وتقشفه، وكان يتشبه بسيرة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –، وعمر بن عبد العزيز، وقيل أنَّه في العباسيين كعمر بن العزيز في الأُمويين[1]، وكان الخليفة المهتدي بالله من أحسن الخلفاء مذهباً، وورعاً، وعبادةً[2].

أُجبر المهتدي بالله على خلع نفسه من الخلافة، واستخدمت معه أبشع أساليب التعذيب، وعلى إثرها مات سنة " 256هـ = 870م "[3]، ولم تتم مدة خلافته السنة[4]، وكان يبلغ من العمر ثمانٍ وثلاثين سنة[5].

---

(1) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 366؛ الدواداري، كنز الدرر، ج5، ص 261 – 262.

(2) الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م4، ص 555؛ ابن العمراني:الإنباء، ص 133؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 81؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 223؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 246.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 468؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 366؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 136؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 102؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 220– 223؛ ابن الساعي: مختصر، ص 70؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 247؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 47؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 264؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج19، ص20– 21؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 225؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 249؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 34؛ السيوطي: تاريخ، ص 287؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 126؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 250؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 476؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 260؛ فييه: أحوال النصارى، ص 170.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 469؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 366؛ المطهر المقدسي: البدء والتاريخ، ج6، ص 124؛ القضاعي: تاريخ، ص 469؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م4، ص 558؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 120؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 256؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 47؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 264؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 225؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 249؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 34؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 169؛ السيوطي: تاريخ، ص 287؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 126؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 104؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 476؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 260؛ الزركلي: الأعلام، ج7، ص 128؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 62؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 110؛ ؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 133؛ فييه: أحوال النصارى، ص 170.

(5) الطبري: تاريخ، ج9، ص 469؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 120؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 256؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 47؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 367؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 225؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 124؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 249؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 250؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 476.

خلافة أحمد بن جعفر المتوكل "المعتمد على الله"[1] الخليفة الخامس عشر " 256- 279هـ = 870- 892م "[2].

أُطلق سراح الخليفة المنوي تعيينه من قبل الأتراك من سجنه[3]، وبويع الخليفة الجديد سنة " 256هـ = 870م "، ولُقِّبَ المعتمد على الله[4] بعد قتل ابن عمه الخليفة السابق المهتدي بالله[5].

وفي شوال سنة " 261هـ = 875م " عقد الخليفة المعتمد على الله ولاية العهد من بعده لابنه جعفر، وسمّاه المفوض إلى الله[6]، وولاه المغرب، ولأخيه أبي أحمد بعد ابنه جعفر، وولاه المشرق[7]، ولقّبه الناصر لدين الله الموفق[8]، وقد اشترط في كتاب الولاية أنه إذا مات وابنه جعفر غير مؤهل للخلافة، أن تكون لعمه أبي أحمد، ومن بعده لجعفر المفوض إلى الله[9].

---

(1) أمير المؤمنين أبو العباس المعتمد على الله أحمد بن جعفر المتوكل بن المعتصم. الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م5، ص 98؛ ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج71، ص 51؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 540؛ الصفدي: الوافي، ج6، ص 181.

(2) المعتمد على الله " 229- 279هـ = 843- 892م ". الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م5، ص 99؛ الزركلي: الأعلام، ج1، ص 106؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 428؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 112؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 112؛ السيد: معجم الألقاب، ص 303.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 224؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج19، ص 21؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 226؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 127؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 476؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 260؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 63.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 474؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 256؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 48؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج19، ص 21؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 225- 226؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 380؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 476؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 65؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 216.

(5) ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 91؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 105؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 476؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 260؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 216.

(6) المفوض بن المعتمد جعفر بن أحمد المعتمد على الله بن جعفر المتوكل على الله بن المعتصم بالله بن الرشيد. الصفدي: الوافي، ج11، ص 75.

(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 163؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 252؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 256؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 6؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 390؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 288- 289.

(8) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 252؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 390.

(9) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 163؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 252- 253؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 7؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 390؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 476.

تزعزع أمر الخلافة العباسية في مستهل عهد الخليفة المعتمد على الله؛ بسبب تسلط الموالى في شؤون الخلافة، وقد تصدى لهم أخوه ووليّ عهده الموفق بالله، إلى أن استبد بالحكم مع تراجع في سلطة الخليفة المعتمد على الله إلى أبعد الحدود، وقد أعاد للدولة ما فقدته من استقرار[1]، واستمر الموفق بالله بإدارة دفة الحكم في عهد الخليفة المعتمد على الله، وجميع ما يتعلق بالخلافة، فتقهقرت صلاحيات الخليفة المعتمد على الله، وأصبح كالمحجور عليه في ظل سيطرة أخيه الموفق بالله[2]، وهو الخليفة الأول الذي يُحجر عليه، ويُوكل به، ويُقهر في صلاحياته[3].

ومن شده تحكم أخيه الموفق في شؤونه أنه احتاج مبلغاً من المال فلم يجب طلبه، فأنشد:

أَلَيْسَ مِنَ العَجَائِبِ أَنَّ مِثْلِي	يَرَى مَا قَلَّ مُمْتَنِعَاً عَلَيْـــــهِ
وَتُؤخَذُ بِاسْمِهِ الدُّنْيَا جَمِيعـــاً	وَمَا مِنْ ذَاكَ شَيء فِي يَدَيْـــهِ
إِلَيْهِ تُحْمَـــلُ الأَمْـــوَالُ طُرَّاً	وَيُمْنَعُ بَعْضَ مَا يُجْبَى إِلَيْهِ [4].

وعهد المتحكم بالخلافة وليّ العهد الموفق بالله لابنه أبي العباس بولاية عهده[5]، ولم يزل الموفق بالله متصرفاً في أمور الخلافة حتى مرض ومات سنة " 278هـ = 891م "[6]، فأجمع القواد والموالين للموفق بالله على مبايعة ابنه أبي العباس بولاية العهد بعد المفوض ابن الخليفة المعتمد على الله، ولقّب المعتضد بالله، وعلى أن يستمر في إدارة مهام أبيه[7].

فتمكن أبو العباس المعتضد ابن الموفق بالله من إحكام السيطرة على مقاليد الخلافة بعد والده، حتى أكره عمه الخليفة المعتمد على الله على أن يقدمه في ولاية العهد على ابنه المفوض[8]، فخُلع المفوض من ولاية العهد، وبويع بها للمعتضد سنة " 279هـ = 892م "، وكتب ذلك وأرسله

---

(1) البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 428.

(2) ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 258؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 95؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 171.

(3) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 289؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 63.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 370؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 289؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 327؛ الشهري: الشكوى في الشعر العربي، ص 399؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 63.

(5) ابن العمراني: الإنباء، ص 138؛ ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص87.

(6) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 367؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 138؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 303؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 49؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 292؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 399؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 171؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 323– 324.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 363.

(8) الذهبي: العبر، ج1، ص 400؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 92؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 290؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 325.

إلى الأمصار، بأن أمير المؤمنين المعتمد على الله ولّاه العهد، وجعل ما كان لأبيه الموفق من صلاحيات الأمر، والنهي، والولاية، والعزل في يد وليّ العهد الجديد المعتضد بالله[1].

مات الخليفة المعتمد على الله فجأةً سنة " 279هـ = 892م "، بعد أن دامت خلافته 23 سنة[2]، وأحضر وليُّ العهد المعتضد بالله القضاة والأعيان، وأشهدهم أن الخليفة المعتمد على الله قد مات بشكل طبيعي[3]، وكان يبلغ من العمر عند وفاته خمسين سنة[4].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج10، ص 28؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 305؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص642؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 91- 92.

(2) الطبري: تاريخ، ج10، ص 29؛ القضاعي: تاريخ، ص 473؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م5، ص 99؛ ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج71، ص 51- 52؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 327- 328؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 258؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 55- 56؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 400- 401؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 143؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 95؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 171؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 291؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 129؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 326؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 112.

(3) أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 56؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 233؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص644.

(4) القضاعي: تاريخ، ص 473؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 56؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 293؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 400؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 233؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 129؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 66؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 112.

خلافة أحمد بن طلحة بن جعفر "المعتضد بالله "[1] الخليفة السادس عشر " 279- 289هـ = 892- 902م "[2].

بويع المعتضد بالله بالخلافة بعد موت عمه الخليفة المعتمد على الله[3]، فتولى مقاليد الخلافة صبيحة الليلة التي مات فيها الخليفة المعتمد على الله سنة " 279هـ = 892م "[4].

ولما اشتد مرض الخليفة المعتضد بالله، أمر بأخذ البيعة لابنه علي بولاية العهد من بعده[5]، وتمت بيعته للمنصب الجديد في بغداد، وكانت المبايعة بالخلافة لعلي قبل وفاة والده الخليفة المعتضد بالله ببضعة أيام[6]، وبلغ سِنُّه عند تعيينه لمنصب الخلافة سبع وثلاثين سنة[7].

وكان الخليفة المعتضد بالله من خلفاء بني العباس المشهود لهم بالخبرة، والحنكة، وحسن التدبير، فمدحه الشعراء الذين تأملوا على يديه الخير:

يَا أَمِيرَ المُؤمِنِين المُرْجَى ... قَدْ أَقَرَ اللهُ فِيكَ العُيُونَا
إِذْ دعينا لكَ بَيْعَــة حَــق ... فَسعينا نَحْوها مُسْرِعِينَا
بِنُفُــوسٍ أَملَتْــكَ زَمَــاناً ... سبقت أيدينــا طَائِعِينَــا
أَنْتَ أَقْرَرْتَ حشا كل نَفْس ... وَفَرَشْتَ الأَمْنَ للخَائفِينَا[8].

---

(1) أمير المؤمنين أبو العباس المعتضد بالله أحمد بن ولي العهد طلحة الموفق بالله بن المتوكل. الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م6، ص 79؛ الصفدي: الوافي، ج6، ص 264.

(2) المعتضد بالله " 242- 289هـ = 857- 902م ". الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م6، ص 80- 83؛ الزركلي: الأعلام، ج1، ص 140؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 428؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 114؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 110؛ السيد: معجم الألقاب، ص 303.

(3) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج71، ص 197؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 91؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 255؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 49؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 233؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 698؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 95؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 292؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 130؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 105؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 478؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 262؛ الزركلي: الأعلام، ج1، ص 140؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 86؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 15.

(4) الطبري: تاريخ، ج10، ص 30؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 258- 261؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 56؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 233؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 432.

(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 3؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 176.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 3؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 263.

(7) ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج71، ص 201؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 306.

(8) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 307.

تُوفي المعتضد بالله سنة " 289هـ = 902م "[1]، وكانت خلافته ما يزيد عن تسع سنوات وتسعة أشهر[2]، وبلغ من العمر حين تُوفي ستة وأربعين سنة[3]، وكان يُطلق عليه لقب السفاح الثاني لتجديده ملك بني العباس[4]، ومدحه أحد الشعراء فقال فيه:

هَنِيئاً بَنِي العَبَّاسِ إنَّ إِمَامَكُمْ   إِمَامُ الْهدَى وَالْبَأْسِ والجودِ أَحْمَـدُ
كَما بِأَبي العَبَّاسِ أُنْشِئَ مُلْكُكُمْ   كَذَا بِأَبي العَبَّاسِ أيْضــاً يُجَدَّدُ[5]
إِمَامٌ يظَلُّ الْأَمْسُ يَعْمَل نَحْـوهُ   تَلَهَّفُ مَلْهُوفٍ وَيَشْتَـاقُهُ الْغَـــدُ[6]

---

(1) ابن قتيبة: المعارف، ص 394؛ الطبري: تاريخ، ج10، ص 86؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 370؛ القضاعي: تاريخ، ص 481؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م6، ص 83؛ ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج71، ص 213؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 148؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 91؛ ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 93؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 256؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 313؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج21، ص 34؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 415؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 237؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 161؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 175؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 105؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 371؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 481؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 54؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 87؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 217؛ فييه: أحوال النصارى، ص 185؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 45.

(2) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 370؛ القضاعي: تاريخ، ص 482؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م6، ص 83؛ ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج71، ص 213؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 263؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 59؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 313؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 415؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 237؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 263؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 142؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 133؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 371؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 481؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 263؛ الزركلي: الأعلام، ج1، ص 140.

(3) القضاعي: تاريخ، ص 481؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 415؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 263؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 133؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 371؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 481.

(4) ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 175؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 293؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 131؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 372؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 262؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 86؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 218؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 114.

(5) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 293؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 131؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 479؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 218.

(6) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 293؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 479.

خلافة محمد بن جعفر المقتدر "الراضي بالله "[1] الخليفة العشرون " 322- 329هـ = 934- 940م "[2].

بويع بالخلافة بعد عمه الخليفة القاهر بالله[3]، فأحضر الخليفة المخلوع القاهر بالله، وسلم الخلافة للخليفة الجديد أبي العباس محمد بن الخليفة السابق المقتدر بالله سنة " 322هـ = 934م "، والذي تلقب الراضي بالله[4]، وقد كان قبل ذلك مسجون هو ووالدته، فتم تحريره وتسليمه منصب الخلافة[5].

استفحل الضعف في الدولة العباسية في أيام الخليفة الراضي بالله، حتى لم يبق للخلفاء من الأمصار سوى بغداد وما والاها[6]، فكانت بلاد فارس بيد البويهين، والموصل تحت سيطرة الحمدانيين، ومصر والشام بيد الإخشيديين، والأندلس للأُمويين[7].

فعهد الخليفة الراضي بالله سنة " 323هـ = 935م " بما كان تحت سيطرته من الأمصار الشرقية والغربية لولديه أبي جعفر، وأبي الفضل وعمم ذلك العهد بالكتب التي أرسلت للأمصار[8].

---

(1) أمير المؤمنين أبو العباس الراضي بالله محمد بن جعفر المقتدر بالله بن أحمد المعتضد بالله بن طلحة الموفق بالله ولي العهد بن جعفر المتوكل على الله الهاشمي العباسي. الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 520؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 193.

(2) الراضي بالله " 297- 329هـ = 910- 940م ". الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 520؛ الزركلي: الأعلام، ج6، ص 71؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 41؛ السيد: معجم الألقاب، ص 138.

(3) الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 520؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 279؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 127؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 261؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 145؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 106؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 491؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 123؛ متز: الحضارة الإسلامية، م1، ص 36- 37؛ الشرقاوي: تحفة الناظرين، ص 72.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 335- 336؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 282؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 80.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 98؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 282؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 80؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 16؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 257.

(6) ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 95؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 193؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 492؛ الزركلي: الأعلام، ج6، ص 71؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 120.

(7) ابن الطقطقا: الفخري، ص 280؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 95- 96؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 146؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 492؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 120.

(8) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 116؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 309.

وفي سنة " 329هـ = 940م " مرض الخليفة الراضي بالله، فأراد عقد ولاية العهد لابنه الأصغر أبو الفضل[1]، ولكنَّ الموت عاجله سنة " 329هـ = 940م "[2]، ودامت خلافته ست سنوات وعشرة أشهر وقليلاً من الأيام[3]، وبلغ من العمر عند وفاته إحدى وثلاثين سنة[4].

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 403؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 130.

(2) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 388؛ القضاعي: تاريخ، ص 513؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 520؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 165؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 403؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 151؛ ابن الساعي: مختصر، ص 81؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 285؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 280؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 87؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 376؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 59؛ الذهبي: العبر، ج2، ص 34؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 263؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 223؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 127؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 508؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 286؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 312؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 194؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 310؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 147؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 106؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 165؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 492؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 124؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 221؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 120.

(3) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 388؛ القضاعي: تاريخ، ص 513؛ الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 520؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 17؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 151؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 368؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 127؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 508؛ الزركلي: الأعلام، ج6، ص 71؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 124.

(4) الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م2، ص 520؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 165؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 17؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 376؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 60؛ الذهبي: العبر، ج2، ص 35؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 223؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 127؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 312؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 310.

خلافة عبد الله بن علي المكتفي " المستكفي بالله "[1] الخليفة الثاني والعشرون " 333- 334هـ = 945- 946م "[2].

بأمرٍ من توزون التركي تمت البيعة للخليفة الجديد المستكفي بالله أبي القاسم عبد الله بن المكتفي، وبايعه عامة الناس سنة " 333هـ = 945م "[3]، وهو ابن إحدى وأربعين سنة[4] بعد خلع ابن عمه الخليفة المتقي بالله[5].

فلقب الخليفة المستكفي بالله نفسه في سنة " 334هـ = 946م " إمام الحق، وضُرب لقبه على العملة، وكانت الخطبة له بلقبين إمام الحق، والمستكفي بالله[6].

وفي خلافته غلب الديلم "الفرس" على الخلافة، ودخل أحمد بن بويه مُعز الدولة بغداد، وأخذت منه البيعة للخليفة المستكفي بالله، وفي المقابل جُعل أمير الأمراء، وكان مُعز الدولة أول ملوك بني بويه، وخلع الخليفة المستكفي بالله على أخوة أحمد بن بويه، فلقَّب أخاه الأكبر علي عماد الدولة، وأخاه الأوسط أبو علي الحسن ركن الدولة، ولم يقف الضعف عند هذا الحد، بل تم ضرب ألقابهم على الدنانير والدراهم[7]، وبقوته وضعف الخليفة المستكفي بالله ملك بغداد، فكان ذلك رغم أنف الخليفة المستكفي بالله[8].

وفي ظل هذا التراخي والضعف من قبل الخليفة المستكفي بالله، لم يكن أمام مُعز الدولة أحمد بن بويه إلا أن أرسل اثنين من رجاله في طلب أرزاقهم، فظن الخليفة أنهم يريدون تقبيل يده،

---

(1) أمير المؤمنين المستكفي بالله عبد الله بن علي المكتفي بالله بن المعتضد بالله بن طلحة الموفق بالله بن جعفر المتوكل على الله بن المعتصم بن الرشيد بن المهدي بن المنصور. الصفدي: الوافي، ج17، ص 174.

(2) المستكفي بالله " 292- 338هـ = 904- 949م ". الزركلي: الأعلام، ج4، ص 104؛ البعلبكي: معجم أعلام المورد، ص 425؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 98؛ السيد: معجم الألقاب، ص 297.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 187؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 288؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 92؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 267؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 326.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 40؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 387؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج25، ص 20؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 326؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 313.

(5) ابن العمراني: الإنباء، ص 174؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 93؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 262؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 150؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 493؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 270؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 127؛ فييه: أحوال النصارى، ص 222.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 42؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 166.

(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 42- 43؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 290؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج25، ص 25؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 167؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 328؛ الزركلي: الأعلام، ج4، ص 104؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 222.

(8) ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 199.

فطرحاه أرضاً، وجرَّاه من عمامته، ومضى ماشياً بذلك المظهر لبيت مُعز الدولة الذي اعتقل فيه[1]. فقال الشاعر في هذا المشهد:

لَقَدْ تَقَارَبَ بَيْنَ العـــــزِ والهُونِ أَصْبَحْتَ أَرْحَم من قَدْ كُنْتُ أَغْبِطُه

يَا قُرْبَ مَا عَادَ بِالضَّرَاءِ يُبْكِينِي وَمَنْزِل كَانَ بِالسَّــرَاءِ يُضْحِكُنِـــي[2].

وخُلع من الخلافة، وسلَّمها لمن بعده، وسُملت عيناه سنة " 334هـ = 946م "[3]، فكانت مدة خلافته قرابة سنة وأربعة أشهر[4]، وبقي محبوساً إلى أن مات سنة " 338هـ = 950م "[5]، وكان عمره حين مات ست وأربعين سنة وبضعة أشهر[6].

(1) ابن العمراني: الإنباء، ص 176؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 290؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 287؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 94؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 390؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج25، ص 26؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 269؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 167- 168؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 328- 329؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 184؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 494؛ الزركلي: الأعلام، ج4، ص 104؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 123- 124.

(2) ابن الساعي: مختصر، ص 83.

(3) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 398- 399؛ القضاعي: تاريخ، ص 530؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 176؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 390؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج25، ص 26؛ الصفدي: الوافي، ج17، ص 174؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 235؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 168؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 262؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 329؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 494؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 270- 271؛ الزركلي: الأعلام، ج4، ص 104.

(4) القضاعي: تاريخ، ص 530؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 45؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 290؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 94؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 52؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 387؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج25، ص 27؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 235؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 329؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 149؛ الكرمي: نزهة الناظرين، ص 106؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 494؛ الزركلي: الأعلام، ج4، ص 104؛ شهلة: الأيام الأخيرة، ص 124.

(5) القضاعي: تاريخ، ص 533؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 207؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 287؛ أبو الفدا: التبر المسبوك، ص 52؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 390؛ الصفدي: الوافي، ج17، ص 174؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 168؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 299؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 184؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 494؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 127.

(6) القضاعي: تاريخ، ص 533؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 390؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 299؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 314؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 494.

وخير ما نستدل به على وضع وحال الخلفاء في هذا العصر قول الشاعر:

خَلِيفَةٌ مَاتَ لَمْ يَأسَفْ لَه أَحَدٌ   وَآخَرٌ قَامَ لَمْ يَفْرَحْ بِه أَحَـــدُ
فَمَرَّ ذَاكَ وَمَرَّ الشُؤمُ يَتْبَعــهُ   وَقَامَ هذَا فَقَامَ النَّحْسُ والنَّكَـدُ[1].

(1) المطهر المقدسي: البدء والتاريخ، ج6، ص 123؛ العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 125.

الفصـــل الثالث

موقف الأمة من ولاية العهد في العصر العباسي الثاني
" 247- 334هـ = 861- 945م ".

- ❁ رأي علماء المسلمين في ولاية العهد .
- ❁ موقف الدول المستقلة من ولاية العهد .

الفصل الثالث: موقف الأمة من ولاية العهد في العصر العباسي الثاني " 247- 334هـ = 861- 945م ".

- رأي علماء المسلمين في ولاية العهد:

شغلت قضية الخلافة منذ وفاة الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم- هَمَّ الصحابة؛ حتى يتم تسيير أمور المسلمين من خلال راعٍ لهم.

وانتقلت الخلافة إلى بني أُمية عبر الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه-، واستحدث منصب ولي العهد، وفي غالب الأحيان كان هو الخليفة القادم، ومنذ ذلك الوقت كان للعلماء والفقهاء اجتهادات من أجل تلك القضية.

فهي قضية بالنسبة للعصر العباسي الثاني، قضية بَتَّ فيها العلماء، والفقهاء، وكبار أئمة المذاهب. فقد مرَّ على قضية ولاية العهد منذ وفاة الصحابي الجليل أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنهما – سنة " 60هـ = 680م "، وتولي ابنه يزيد إلى خلافة المنتصر بالله الخليفة العباسي الحادي عشر سنة " 247هـ = 861م " ما يقرب من تسعة عشر عقداً.

وسيضطر الباحث للاستدلال على قضية ولاية العهد من خلال آراء الفقهاء، والعلماء، وأصحاب المذاهب عبر التاريخ الإسلامي في تلك القضية التي تم الاجتهاد بها، وأصبحت مثلاً يحتذى به عند خلف هؤلاء العلماء من تلاميذهم الذين أصبحوا فقهاء وعلماء هذا العصر.

رأي علماء أهل السنة في ولاية العهد:

كان لعلماء المسلمين شروط في الخليفة أو وليِّ العهد ونذكر منها:

1- الإسلام، والبلوغ، والعقل، والذكورية، والحرية(1).

2- العدالة على شروطها الجامعة(2).

3- العلم المؤدي إلي الاجتهاد في النوازل والأحكام(3).

---

(1) الشيرازي: تكملة المجموع شرح المهذب، ج23، ص 552- 553؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 31- 35؛ المراكبي: الخلافة الإسلامية، ص 315- 330.

(2) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 5؛ الفراء: الأحكام السلطانية، ص 20؛ الشيرازي: تكملة المجموع شرح المهذب، ج23، ص 553؛ ابن خلدون: تاريخ، ج1، ص 241؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 36؛ عثمان: رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، ص 143؛ صافي: العقيدة والسياسة، ص 223؛ المراكبي، جمال: الخلافة الإسلامية، ص 320- 323؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 122.

(3) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 5؛ الشيرازي: تكملة المجموع شرح المهذب، ج23، ص 553؛ ابن خلدون: تاريخ، ج1، ص 241؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 37؛ عثمان: رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، ص 133؛ المراكبي: الخلافة الإسلامية، ص 323- 327؛ صافي: العقيدة والسياسة، ص 223؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 122.

4- سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان؛ ليصح معها مباشرة ما يدرك بها[1].

5- سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض[2].

6- حسن الرأي المفضي إلى سياسة الرعية، وتدبير مصالحها[3].

7- الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية بلاد المسلمين، وجهاد العدو[4].

8- النسب القرشي[5].

وعند علماء المسلمين تنعقد الخلافة بطريقتين:

1- اختيار أهل الحل والعقد.

2- بعهد الإمام من قبل " ولاية العهد"[6].

---

(1) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 5؛ الشيرازي: تكملة المجموع شرح المهذب، ج23، ص 553؛ ابن خلدون: تاريخ، ج1، ص 241؛ عثمان: رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، ص 167- 168؛ المراكبي: الخلافة الإسلامية، ص 331- 333؛ صافي: العقيدة والسياسة، ص 223؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 124.

(2) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 5؛ الشيرازي: تكملة المجموع شرح المهذب، ج23، ص 553؛ ابن خلدون: تاريخ، ج1، ص 241؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 34؛ المراكبي: الخلافة الإسلامية، ص 331- 333؛ صافي: العقيدة والسياسة، ص 223؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 124.

(3) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 5؛ الشيرازي: تكملة المجموع شرح المهذب، ج23، ص 553؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 37؛ عثمان: رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، ص 163؛ صافي: العقيدة والسياسة، ص 223.

(4) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 5؛ الفراء: الأحكام السلطانية، ص 20؛ الشيرازي: تكملة المجموع شرح المهذب، ج23، ص 553؛ القلقشندي: مآثر الإنافة ، ج1، ص 36؛ عثمان: رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، ص 171؛ صافي: العقيدة والسياسة، ص 223؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 125- 126.

(5) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 5؛ الفراء: الأحكام السلطانية، ص 20؛ الشيرازي: تكملة المجموع شرح المهذب، ج23، ص 554؛ القلقشندي: مآثر الإنافة ، ج1، ص 37؛ عثمان: رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، ص 173؛ المراكبي: الخلافة الإسلامية، ص 333- 343؛ صافي: العقيدة والسياسة، ص 223؛ حاج محمد: الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي، ص 123.

(6) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 6؛ الفراء: الأحكام السلطانية، ص 23؛ الشيرازي: تكملة المجموع شرح المهذب، ج23، ص 562؛ عثمان: رياسة الدولة في الفقه الإسلامي، ص 225؛ المراكبي: الخلافة الإسلامية، ص 348- 365.

بذلك يجوز للخليفة عقد ولاية العهد من بعده، ولا يحتاج إلي شهادة أهل الحل والعقد(1)، وأفتى الفقهاء بمشروعية ولاية العهد من قبل الخليفة على اعتباره من أهل الحل والعقد(2).

وقد ساد عند الفقهاء ما معناه أن الاستخلاف يعني "ولاية العهد" يعطي للمستخلف الحق بالخلافة بدون شورى وانتخاب، وذلك بمجرد انتهاء خلافة من ولَّاه العهد(3).

وتنتقل الخلافة لوليِّ العهد إذا خلع الخليفة نفسه، ويكون خلعه قام مقام موته، أو لعذر(4).

وقد ذكرت قضية ولاية العهد لأكثر من شخص، فهي تتسلسل فيهم كما رتبهم الخليفة مُولي العهد(5)، ويجوز عند جمهور الفقهاء لمن تستقر له الخلافة أن يعهد بولاية العهد لمن يشاء، ويصرفها عن الترتيب المسبق(6).

وقد كان للفتن التي ضربت أركان الدولة الإسلامية منذ نشأتها أثرٌ كبيرٌ على الصحابة – رضي الله عنهم – والفقهاء، والعلماء، وخاصة ولاية العهد ليزيد، فلهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتن للأحاديث الثابتة الصحيحة عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، وأمروا بالصبر على جور الخلفاء وترك قتالهم، وكان ممن أنكر القتال والخروج في الفتن كثير من علماء المسلمين، منهم عبد الله بن عمر، وسعيد بن المسيب، وعلي بن الحسين، والحسن البصري، ومجاهد(7).

وقد أقر كثير من الفقهاء والعلماء بصحة وجواز خلافة بني أُمية الذين وصلوا إلى الخلافة بولاية العهد، فقد دخلوا في طاعتهم وأيدوهم ببيعتهم، ومن كبار علماء وفقهاء المسلمين الذين أقروا بجواز خلافتهم، طائفة من علماء المدينة، منهم عبد الله بن العباس، ومحمد بن الحنفية، وعبد الله بن عمر، وعروة بن الزبير – رضوان لله عليهم – وسعيد بن المسيب(8).

فقد أعطى عبد الله بن عمر – رضي الله عنهم – البيعة ليزيد بن معاوية، وتمسك بها؛ حرصاً على وحدة الأمة، وخشيةً من الفتنة والفرقة، وكان يرفض الثورة على بني أُمية، ويذكر أن الخليفة إذا كان عادلاً فله الأجر، وعلى الناس الشكر بهذه النعمة، وإذا كان ظالماً فعليه الإثم، وعلى

---

(1) الفراء: الأحكام السلطانية، ص 25؛ شريف: نظم الحكم، ص 50.

(2) شريف: نظم الحكم، ص 50.

(3) عبد المجيد: البيعة عند مفكري أهل السنة، ص 75.

(4) الفراء: الأحكام السلطانية، ص 26؛ شريف: نظم الحكم، ص 51.

(5) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 17؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 55؛ المراكبي: الخلافة الإسلامية، ص 368.

(6) الماوردي: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ص 20؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 58؛ المراكبي: الخلافة الإسلامية، ص 368.

(7) السويد: القتال في الفتنة، ص 61- 62.

(8) عطوان: الفقهاء والخلافة في العصر الأموي، ص 12- 13؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 99- 107.

الناس الصبر[1]. وسأل رجل ابن عمر في القتال إلى جانب الحجاج قائد جيش الأُمويين، أو إلى جانب ابن الزبير، فأنكر القتال مع أي الجانبين، وصرح بأن العاقبة وخيمة[2].

ومن كبار فقهاء العراق المعارضة لخلافة بني أُمية، من أيدوا خلافتهم أمثال الحسن بن أبي الحسن البصري، وسعيد بن جبير الأسدي الكوفي، وعامر بن شراحيل الشعبي الكوفي[3]، ولم يتنكر أحد من فقهاء بلاد الشام عن تأييد الخلافة الأُموية، وكانت البيعة تؤخذ من الفقهاء والعلماء عند تعيين كل خليفة كما تؤخذ من العامة، وقد رفض الفقهاء الخروج على بني أُمية، أو أن ينقضوا بيعتهم، ونهوا الناس عن الانضمام إلى الثورات المناهضة لهم، وحذَّروهم من الفتن، ورغَّبوهم بالطاعة للخلفاء، ودعوهم لزوم الجماعة[4].

وكان من بين هؤلاء الفقهاء الأوزاعي الذي عاصر الدولتين الأُموية والعباسية، كان لا يجيز الخروج على الخليفة لأي سبب كان من ظلم أو فسق؛ لما سيجلبه هذا الخروج من ويلات وفتن على المسلمين[5].

وعاصر الإمام أحمد بن حنبل ثمانية من خلفاء الدولة العباسية مبتدئاً بمولده في خلافة المهدي، ووفاته في خلافة المتوكل على الله، وكانت خلاصة أفكاره السياسية في قضية ولاية العهد وخلافة بني العباس، هي عدم جواز الخروج على الخليفة، ونبذ الفتن والمشاركة في الثورات؛ لتفادي المصائب والاضطرابات التي يمكن أن تحل بالمسلمين[6].

والناظر لموقف الإمام أحمد بن حنبل يوقن حرص فقهاء أهل السنة على سلامة الأمة الإسلامية من الخروج على الخليفة، وأن مواقفهم نابعة من علم بأحكام الدين، وليست عن أهواء شخصية.

وهذا أحد أصحاب المذهب المالكي يستبعد عزل السلطان لظلمه وفسقه، وتعطيل الحقوق بعد توليه الخلافة، وإنَّما على الفقهاء والعلماء نصحه ووعظه[7].

---

(1) ذوقان: ولاية العهد، ص 103- 105.

(2) السويد: القتال في الفتنة، ص 116.

(3) عطوان: الفقهاء والخلافة في العصر الأموي، ص 13؛ ذوقان: ولاية العهد، ص 107- 113.

(4) عطوان: الفقهاء والخلافة في العصر الأموي، ص 13- 14.

(5) العابد: علاقة فقهاء السنة بالدولة العباسية، ص 91 PDF؛ بو عقادة: المذاهب الفقهية المندثرة، ص 93؛ ذوقان، وجيه: ولاية العهد، ص 115- 117.

(6) العابد: علاقة فقهاء السنة بالدولة العباسية، ص 99- 100 PDF؛ السويد: القتال في الفتنة، ص 117.

(7) مصلح: المعارضة السياسية وضوابطها، ص 101.

ولنا في كتاب التاج في أخلاق الملوك للجاحظ، خير شاهد على أن العلماء اتبعوا سياسة النصح للوزراء والملوك، فهذا الكتاب أهداه الجاحظ للوزير العباسي الفتح بن خاقان، وفيه كل ما يلزم للتعامل مع الخلفاء[1].

وها هو العالم على المذهب الشافعي اللالكائي المتوفي سنة " 418هـ = 1027م "[2]، ينقل عن جماعة من علماء الأمصار رفضهم للخروج على الخلفاء والمشاركة في الفتن، وحثهم على السمع والطاعة[3].

---

(1) ص 7- 16.

(2) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج17، ص 419؛ السويد: القتال في الفتنة، ص 116.

(3) السويد: القتال في الفتنة، ص 117.

رأي الشيعة [1] في ولاية العهد:

مروراً بالخلافة الأُموية التي يعتبرها الشيعة غير شرعية منذ خلافة الصحابي الجليل معاوية بن أبي سفيان – رضي الله عنه–، ويرون أنه اغتصب الخلافة وولاية العهد من بعده من غير رضا الأمة، إذ لم يستخلف بنص من نبي أو خليفة، ولا من أهل الحل والعقد[2].

استمر موقف العلويين العدائي للدولة العباسية المتمثل بالشيعة، و ذلك امتداداً لموقفهم من الدولة الأُموية؛ لاعتقادهم بأن الدولة العباسية منذ قيامها قد سلبتهم حقهم في الخلافة؛ لأنهم بحكم قربهم من الرسول – صلى الله عليه وسلم – أحق بالخلافة من العباسيين[3].

رأي الخوارج في ولاية العهد:

يعتبر الخوارج ولاية العهد نظاماً غير شرعي، ابتداءً بالخلافة الأُموية، ويرفضون مبدأ التوريث " ولاية العهد"، وقد كفَّروا معاوية – رضي الله عنه–، وقالوا بوجوب الخروج عليه، ودعوا إلى خلافة تكون باختيار المسلمين، بغض النظر عن مكانة ونسب المرشح للخلافة[4].

---

(1) يطلق هذا اللفظ في عرف الفقهاء والمتكلمين من الخلف والسلف على أتباع الصحابي علي بن أبي طالب وبنيه– رضي الله عنهم– والإمامة في نظرهم ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة، ويتعين القائم بتعيينهم، بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام، ولا يجوز لنبي إغفاله ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، وان عليا – رضي الله عنه– هو من عينه النبي – صلى الله عليه وسلم – بنصوص ينقلونها على مقتضي مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة، بل أكثرها موضوع، أو مطعون في طريقه. الشيرازي: تكملة المجموع شرح المهذب، ج23، ص 486؛ ابن خلدون: تاريخ، ج1، ص 246؛ شريف: نظم الحكم، ص 44.

(2) ذوقان: ولاية العهد، ص 81.

(3) البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 14.

(4) ذوقان: ولاية العهد، ص 88.

التطبيقات الفقهية لولاية العهد في العصر العباسي الثاني " 247- 334هـ = 861- 945م ".

عند النظر في قضية ولاية العهد في العصر العباسي الثاني، نجد أن مصادرنا التاريخية لم تسعفنا بذكر موقف علماء الأمة من هذه القضية بشكل مباشر، ولكن كانت المصادر تكتفي بذكر أن مبايعة الخليفة كانت بحضرة الوزراء، والحجاب، والفقهاء، والقضاة، ورجال الدولة، إذا كان هناك قبول من الفقهاء والقضاة بولاية العهد للخليفة الجديد.

ومن خلال البحث وجد أن ولاية العهد كانت جائزة عند فقهاء وعلماء المسلمين، وكان لها من الشروط السابق ذكرها، وامتثال خلفاء الدولة العباسية في عصرها الثاني بتلك الشروط، رغم أنها مرَّت في مصادرنا التاريخية كحدث تاريخي وليس من جانب فقهي، تبيَّن أن الخلفاء العباسيين حرصوا على توفر الشروط الواجبة في الخليفة تجنباً للفتن والاصطدام بالفقهاء.

فعند موت الخليفة المتوكل؛ بايع القضاة والوزير وكبار رجال الدولة " أهل الحل والعقد" ولي العهد ابنه المنتصر بالله[(1)]، ويرجح الباحث أن القضاة طبقوا على المنتصر بالله الشروط التي يتم فيها تعيين ولي العهد للخلافة.

وها هو المنتصر بالله يخلع وليي العهد من بعده سنة " 248هـ = 862م "، حسب الشروط الفقهية التي يحق له تولية العهد لمن شاء وصرفها عمن يشاء، وكذلك أجبرهم على التنازل عن ولاية العهد؛ لقصورهم عن القيام بأعباء هذا المنصب وقد ذكرناه سابقاً، ويستدل الباحث على ذلك من خلال نص ابن الجوزي " فكتبا خطوطهما بالخلع، وأنهما عجزة عن الخلافة: وقد خلعناها من أعناقنا"[(2)].

وها هو الخليفة المستعين بالله يتم تعيينه للخلافة بعد إجماع أهل الحل والعقد في هذا العصر "الأتراك" المتنفذين من حوله الوزير، وقيادات الجيش، والحجاب، فبايعوه البيعة الخاصة، وفي اليوم التالي تمت البيعة العامة[(3)].

ويرجح أن ما حدث مع الخليفة المستعين بالله عندما تمت البيعة للخليفة المعتز بالله سنة " 252هـ = 866م " كما ذكرنا سابقاً، إنها تمت عندما تنازل الخليفة المستعين بالله للخليفة الجديد المعتز بالله، وأشهد على نفسه الفقهاء والعلماء والقضاة، وأعلنت البيعة في المسجد [(4)].

---

(1) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 42.

(2) المنتظم، ج12، ص 4.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 149- 150.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 348؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 55.

ويرجح أن هذا الشرط هو الذي دفع الخليفة المهتدي بالله كما ذكرنا سابقاً بعدم قبول الخلافة إلا عندما حضر الخليفة المعتز بالله، وشهد على نفسه بعدم الكفاية للقيام بأعباء هذا المنصب، وخلع نفسه، وسلَّم الخلافة للمهتدي بالله.

وخلع المهتدي بالله، وتم تعيين المعتمد على الله بأمر قيادات الجيش التركية المتنفذة بالسلطة[1].

فمثلاً لا تصح ولاية العهد للصغير[2]، وهذا يوضح لنا ما ذكرناه سابقاً عن سبب سؤال الخليفة المكتفي بالله عن أخيه الذي أراد عقد ولاية العهد له من بعده الخليفة المقتدر بالله، هل بلغ الحلم أم لا؟ وعندما اطمأن أنَّه بلغ الحلم، أقره في ولاية العهد بحضرة الفقهاء، وأشهدهم على ذلك[3].

وفي سنة " 296هـ = 909م " اجتمع أمر جماعة من القواد، والكتاب، والقضاة على خلع المقتدر بالله، فاجتمع رأيهم على عبد الله بن المعتز، ولكنه أجابهم لذلك بشرط ألا يكون هناك سفك دم ولا حرب، فطمأنوه من هذا الجانب، وأن الجند والقواد والكتاب راضين ومجمعين عليه، فتمت المبايعة[4].

ويستدل من اشتراط ابن المعتز على من أراد تعينيه للخلافة أن لا يتبع ذلك حرب، وأنه يرفض المنصب المصحوب بالفتنة والاضطرابات.

ويستنتج من خلال تتبع سيرة الخلفاء خلال العصر العباسي الثاني، أنهم حاولوا تحري الشروط الفقهية في ولاية العهد، ولكن كان لقوة التسلط التركي أثر أكثر فعالية من رغبة الخلفاء، والفقهاء، والعلماء في ولاية العهد، فهم يعينون من يرون فيه الشروط الواجب توفرها في الشخص الذي من خلاله يتم تنفيذ رغباتهم ولا يرفض لهم طلباً، مراعين في بعض الأحيان انتقال السلطة بشكلٍ فقهي للتعتيم على العامة في قضية الخلافة، ولكن في حقيقة الأمر، قد تم تعيين الخليفة حسب شروطهم. فقد كان الفقهاء والعلماء في غالب الأحيان يتجنبون الصدام مع السلطة العسكرية الممثلة بالأتراك، فيجبرون على أوامرهم، ومن يخالف تلحق به الويلات على يد السلطة العسكرية.

فمثلاً على أثر المناوشات بين ابن طولون ولـيِّ العهد الموفق بالله، جمع ابن طولون الفقهاء، والقضاة، والأشراف فأجمعوا على خلع ولـيِّ العهد الموفق؛ لأن الموفق قد نكث بيعة المعتمد على الله، إلا القاضي بكار بن قتيبة قاضي مصر فقال: " أنت أوردت علي كتاباً من

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 224.

(2) الفراء: الأحكام السلطانية، ص 26؛ الشيرازي: تكملة المجموع شرح المهذب، ج23، ص 552.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 60؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 177.

(4) الطبري: تاريخ، ج10، ص 140.

المعتمد بأن الموفق ولي عهده، فأورد علي كتاباً منه بخلعه"[1]، وعلى أثر هذا الموقف الممانع تم عزل القاضي بكار، وسجنه، ومصادرة أمواله[2].

وعلى النقيض فقد خلع قضاة وفقهاء دمشق أبا أحمد الموفق بالله من ولاية العهد بأمر من أحمد ابن طولون، وكان من بينهم أبو زرعة[3]عالم دمشق، وعندما استطاع ابن الموفق المعتضد استرداد دمشق من ابن أحمد بن طولون، أراد أن يعاقب أهل دمشق على خلع والده الموفق بالله من ولاية العهد، وطاعتهم لابن طولون، فأحضر الفقهاء ومنهم أبو زرعة، وقد برر أبو زرعة خلعه أنه استخدم كلمة أبي أحمق لخلعه، ولم يقل أبا أحمد، فبعد ذلك عفا المعتضد بالله عنهم؛ لأنهم أقروا أن خلعهم للموفق بالله جاء بالإكراه من قبل ابن طولون، ولم يكن باختيارهم[4].

ووفق الصلاحيات الممنوحة للخليفة بتغيير وليُّ العهد، فقد أجبر المعتضد بالله ابن الموفق بالله عمه الخليفة المعتمد على الله بعزل ابنه من ولاية العهد، وإناطة ولاية العهد به، وكما ذكرنا سابقاً فقد كان مكرهاً، ولكن وفقاً للشروط فقد أصبح الخليفة بعد وفاة الخليفة السابق.

ولنا في الطريقة المتبعة في تعيين الخليفة المتقي مثلٌ آخرٌ. فقد اجتمع لاختيار الخليفة الجديد كل الوزراء السابقين، وأصحاب الدواوين، والقضاة، والعدول، والفقهاء، والعلويون، والعباسيون، ووجوه البلد " أهل الحل والعقد"، وتمت مشاورتهم فيمن يصلح للخلافة ممن يرتضى مذهبه، وتحمد طرائقه، فمن اجتمعت به الشروط للخلافة عقدت له، ولكن نظراً لتسلط الأتراك فقد استشف أهل الحل والعقد أن الخليفة قد تم تعيينه من قبل المتنفذين الأتراك، فليس لهم حول ولا قوة في تغيير من وضعه الأتراك للترشيح لهذا المنصب، فأقروا به مجبرين غير مخيرين[5].

بذلك يكون الأتراك تحايلوا بقوتهم، وخشية أهل الحل والعقد منهم، فاستخدموهم لإقرار الخليفة وفق الشروط الشرعية، ولكنها في حقيقة الأمر معطلة وتسير كما يشاء الأتراك.

وجاء تعيين الخليفة المستكفي بالله لهذا المنصب بأمر من أمير الأمراء توزون، وقد بايع له قبل خلع سلفه المتقي بالله، ولكن النية معقودة من قبل أمير الأمراء على خلع الخليفة الحالي

---

(1) القضاعي: تاريخ، ص 476؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 548- 549؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 32؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 289- 290.

(2) القضاعي: تاريخ، ص 476؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 549؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 32- 33؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 387؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 290؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 293.

(3) الإمام الكبير القاضي أبو زرعة محمد بن عثمان بن إبراهيم بن زرعة الثقفي مولاهم الدمشقي. الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج14، ص 231.

(4) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج14، ص 231- 232؛ بني سلامة: دمشق في العصر العباسي، ص 107.

(5) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص 233.

المتقي لله، وفي اليوم التالي خلع الخليفة، ووكل به من يعذبه، ويسمل عيناه، وأُحضر، وتنازل عن الخلافة للخليفة المستكفي وتمت له المبايعة[1].

ويستنتج أن انتشار ظاهرة سمل أعين الخلفاء، وخاصة آخر ثلاث خلفاء في العصر العباسي الثاني القاهر بالله، والمتقي لله، والمستكفي بالله، رغم أنها مستمدة من العادات البيزنطية كما ذكرنا سابقاً، إلا أن الأتراك وجدوا ضالتهم في هذه الفكرة؛ لاستغلالها للقدح في شخصية الخليفة، لأنه كما ذكرنا سابقاً أن من شروط الخليفة أو وليّ العهد سلامة الحواس والأعضاء، فبهذا لا يصلح الخليفة لإشغال منصب الخلافة فترة إضافية بعد فقدان البصر، فيتم تعيين من يراه الأتراك مناسباً، وحواسه سليمة.

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 188.

أثر ولاية العهد على العلماء خلال العصر العباسي الثاني " 247- 334هـ = 861- 945م".

يستشف من خلال تتبع سيرة بعض العلماء، والفقهاء، والقضاة خلال العصر العباسي الثاني، وخاصة من كان من علماء أهل السنة، أنهم رفضوا فكرة الخروج على الخلفاء، والطعن فيهم، وزعزعة الأمن من حولهم، فمن خلال سيرة بعض العلماء يتضح لنا أنهم مع رأي علماء أهل السنة في عدم جواز الخروج على الخلفاء.

فقد كان أحد فقهاء الشافعية، الفقيه أبو علي كنيز خادم الخليفة المنتصر بالله بن المتوكل، فلما قتل المنتصر سافر إلى مصر، وحبسه أحمد بن طولون بتهمة التجسس، ومع وفاة أحمد بن طولون، أفرج عنه، وذهب للإسكندرية، وأقام بها، ثم عاد إلى الشام[1].

وها هو قاضي القضاة أبو محمد الحسن بن المحدث محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب الأُموي، ولي القضاء في سامراء سنة " 240هـ = 854م " زمن الخليفة المتوكل، وولي القضاء زمن الخليفة المعتز بالله، وولي القضاء زمن الخليفة المعتمد على الله[2].

وبرز خلال عصر الخليفة المعتمد على الله أحد كبار علماء الجغرافية المسلمين، ابن خرداذبة أبو القاسم عبيد الله بن أحمد الخراساني المتوفي سنة " 280هـ ="، والذي قلَّده الخليفة المعتمد على الله الخدمة لبريد بلاد فارس، وهذه الوظيفة لا تسند إلا للشخصيات الموثوقة عند الخلفاء، وقد كان من مجالسي الخليفة المعتمد، وكان له دورٌ كبيرٌ في إخماد الفتن التي تعصف بالدولة العباسية، وقد عاصر الثورة الزنجية[3].

والعالم ابن أبي الدنيا المتوفى سنة " 281هـ = 894م "[4] أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس القرشي مولى بني أُمية، الذي عمل في بلاط الدولة العباسية، وكان مؤدِّب الخليفة المعتضد بالله، وابنه علي " المكتفي بالله "[5]، وكان يتقاضى أجراً شهرياً على هذا العمل[6].

---

(1) السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص 399.

(2) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 518- 534.

(3) الدفاع: رواد علم الجغرافية، ص 75- 76.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 341؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 378؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 98؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 24.

(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 341؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 98.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 341.

وفي ظل تدخل النساء في شؤون الخلافة في عهد الخليفة المقتدر بالله، أن أم الخليفة أمرت قهرمانة لها اسمها ثمل سنة " 306هـ = 306م "، بأن تجلس للنظر في مظالم الناس كل جمعة، وحضر مجلسها القضاة والفقهاء(1).

ويرى أنهم لم ينكروا على الدولة العباسية طريقة انتقال السلطة فيها، وفيهم نموذج للعلماء الذين تعايشوا مع الأمر الواقع.

ولكن نلحظ أن بعض العلماء – من خلال سيرتهم – حاولوا تجنب الاحتكاك بالسلطة العسكرية والسياسية، وربما استغلوا التفرغ للعلم كحجة لهم، أو أن الدولة العباسية كانت في غنى عن خدماتهم، أو ترى أن من مصلحتها ترك أمثال هؤلاء العلماء للقيام بأعباء النهضة العلمية بعيداً عن مطالبة خزينة الدولة بالإنفاق عليهم، أي أن تجنب الدولة لهم نابع من جانب اقتصادي.

فقد برز خلال العصر العباسي الثاني من العلماء الطبري، وقد ذاع صيته خلال هذا العصر في علم الفقه، والحديث، والتفسير، والتاريخ، وقد اعتزل الطبري خدمة الخلفاء(2)،فقد عُرض عليه القضاء والمظالم ولكنه رفض(3).

ومن العلماء الذين شغلوا منصب القضاة فترة طويلة، القاضي والفقيه الشافعي أبو عبد الله بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل المحاملي، وقد شغل منصب القضاة على الكوفة وبلاد فارس ما يقرب من ستين عاماً، ثم أصر على ترك القضاة، فتم تنحيته عن هذا المنصب(4).

ويرجِّح أن الإصرار على ترك هذا المنصب من قبل هذا القاضي الجليل؛ جاء لإحساسه بسوء في الإداة العباسية، ولتذمر في ناحية معينة من نواحي الدولة العباسية، وإذا عرفنا أنه ولد سنة " 235هـ = 850م "، وتوفي سنة " 331هـ = 943م "(5)، فتوفي وعمره 96 سنة، فلو افترضنا أنه تم تعيينه وهو يبلغ من العمر 30 سنة، وشغل منصب القضاء 60 سنة، فمن خلال ذلك يرجح أنه اعتزل القضاة سنة " 325هـ = 937م "، أي في فترة الصراع بين الخليفة، والأتراك، والقوي البارزة على السطح؛ المنافسة على منصب أمير الأمراء الذي ألحق الويلات بالدولة العباسية.

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 180– 181؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج23، ص 26؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 450؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 216– 217؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 302؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 29.

(2) عيسى: الحزبية السياسية منذ قيام الإسلام، ص 23– 24؛ أبو الدهب: المعجم الإسلامي، ص 378.

(3) الزركلي: الأعلام، ج6، ص 69.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 168.

(5) المصدر نفسه، ج7، ص 168.

ومن علماء الجغرافية ابن حوقل أبو القاسم محمد بن علي البغدادي الموصلي، الذي غادر بغداد إلى المغرب سنة "331هـ = 943م "؛ لإتمام اتصالاته بكبار علماء المغرب[1].

رغم أن الباحث مع تسليمه بسبب مغادرة ابن حوقل بغداد متجهاً إلى المغرب لإتمام علمه، والاطلاع على علوم الآخرين، إلا أنه يرجح سبباً آخر، وهو أن السنة التي غادر فيها ابن حوقل بغداد كانت ذروة الصراع على منصب أمير الأمراء، والاطاحة بالخلفاء، وكان الضعف قد استفحل في الدولة العباسية في عصرها الثاني، وهذا ما دفع ابن حوقل إلى الهجرة من بغداد لتجنب الفتن، واضطراب الأوضاع التي نكست جميع مناحي الحياة في بغداد.

ولكن لا يستبعد عنصر الخوف عند العلماء في البوح بمساوئ ولاية العهد؛ خشيةً على أنفسهم من الهلاك، وممتلكاتهم من المصادرة، فمنهم كما أسلفنا قد تعايش مع الأمر الواقع؛ علَّه يستطيع التغيير للأفضل والأصلح، أو لمكاسب شخصية، ومنهم من تجنب الاحتكاك بالسلطة متفادياً التعامل معهم متذرعاً بطلب العلم حسب اعتقادنا.

ولنا في قصة أحد زعماء القرامطة أبو الفوارس، الذي أُلقي القبض عليه زمن الخليفة المعتضد بالله، دعماً لترجيحنا بأن الخوف لعب دوراً مهما في غياب دور العلماء والفقهاء في قضية ولاية العهد، فقد أباح أبو الفوارس بعدم أحقية بني العباس في الخلافة في نقاش جمعه بالخليفة المعتضد بالله، فأمر الخليفة المعتضد بالله بتعذيبه، وتقطيعه، وقتله[2].

ويستنتج أن تلك الأسباب مجتمعه الحرص على وحدة الأمة الاسلامية، والخوف من بطش ولاة العهد...؛ هي التي دفعت مصادرنا المؤرخة من قبل أهل السنة لسرد الوقائع التاريخية المتعلقة بولاة العهد والخلفاء دون التعليق عليها بشكل هجومي ملفت للنظر،- هذا وإن كان هناك تعليق-، بالرغم من استخدامهم الحوقلة، والاسترجاع، والحسبنة على الحوادث التاريخية التي كان لها أثر واضح على مجريات التاريخ كالثورة الزنجية، والقرمطية، والتعديات الرومية. وعلى النقيض كان المؤرخين المعارضين لولاية العهد في الدولة العباسية يعلقون على الأحداث التاريخية حسب اهوائهم، ونزعاتهم، وتياراتهم، ومنبع تلك القوة والجرائة أنهم كانوا بجانب الثورات التي تقوم ضد الخلفاء العباسيين كالثورات العلوية، والخوارج... .

(1) الدفاع: رواد علم الجغرافية، ص 107.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 410.

- **موقف الدول المستقلة من ولاية العهد.**

لعبت قضية ولاية العهد وما رافقها من فتن واضطرابات دوراً كبيراً في بلورة عمال الأمصار والولايات فكرة الانفصال عن سلطة الخلافة، وإعلان المنطقة المسيطر عليها منطقة مستقلة عن الدولة العباسية.

ومن العوامل التي شجعت العمال والولاة والخارجين على الدولة على الانفصال ضعف الخليفة، وتسلط الأتراك من حولهم على مقاليد الحكم، وتمركز القيادات في عاصمة الخلافة سامراء أولاً، وبغداد ثانياً، وبُعد كثير من الولايات عن مركز الخلافة.

- **الدول المستقلة الشرقية:**

الدولة الطاهرية " 205- 259هـ = 820- 873م ".

لقد نشأت الدولة الطاهرية لما لها من فضل منذ تأسيس الدولة العباسية، ابتداءً بالدعوة لبني العباس، ومروراً بالاشتراك في الفتنة التي اندلعت بين الأمين والمأمون التي تم فيها القضاء على الأمين على يد جيش المأمون بقيادة طاهر بن الحسين[1]، وعلى إثرها ولَّى الخليفة المأمون طاهر بن الحسين المنطقة الشرقية سنة 205هـ[2]، فكانت أول دولة تستقل عن الخلافة العباسية في المشرق[3]، وقد كانت الدولة الطاهرية منذ تأسيسها إلى نهايتها من الدول التي استقلت اسمياً عن الدولة العباسية، وكان ولاؤها للدولة العباسية[4].

ولشدة ما حل في الجزء الشرقي من الثورات ضد الدولة العباسية؛ كانت الدولة الطاهرية هي ساعد الدولة العباسية الضارب لكل الخارجين عليها، فقد كان لثورات العلويين في المناطق الشرقية بالغ الأثر في إضعاف الدولة الطاهرية، فقد كانت الدولة الطاهرية تتصدي بأمر من

---

(1) اليادكارى: آل طاهر والحركة الأدبية، ص 6؛ العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 149؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 219؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 228؛ أبو الدهب: المعجم الإسلامي، ص 378.

(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج10، ص 141؛ ابن الأثير: الكامل، ج5، ص 454؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 455؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 219؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 228؛ حجو: أسباب سقوط الدولة العباسية، ص 35.

(3) العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 149.

(4) حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 72؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 456؛ اليادكارى: آل طاهر والحركة الأدبية، ص 67؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 219؛ أبو الدهب: المعجم الإسلامي، ص 378.

الخليفة لتلك الثورات، إلى أن تمكنت الدولة الصفارية من السيطرة على أعمال الطاهريين، وأسقطتها سنة " 259هـ = 873م "[1].

وقد تم استرداد بعض المناطق التابعة للدولة الطاهرية سنة " 265هـ = 868م" على يد جيش الخليفة، فأعاد الخليفة ابن طاهر للولاية، ولكنه تحرج استحياء بالعودة لتلك المناطق بعد ما حدث به على يد الصفاريين، فأناب عنه من يتولى تلك المناطق، واستكفى الطاهريون بمنصب قيادة الشرطة في بغداد، والاحتفاظ بإمارة خراسان اسمياً. وقد انتهت الدولة الطاهرية سنة " 300هـ = 912م "[2].

الدولة الزيدية العلوية بطبرستان " 250– 316هـ = 864– 928م ".

كان سبب تأسيس هذه الدولة أنَّه في سنة " 250هـ = 864م " بسبب سوء تصرف وَصيف، خرج أبو الحسين يحيي بن عمر بن يحيي بن حسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب – رضي الله عنهم – بالكوفة، وذلك لضائقة مالية أحلت بأبي الحسين، فطلب من وصيف المال، فأغلظ له في القول ولم يجب طلبه، فخرج إلي الكوفة وجمع الناس حوله، وطرد عامل الكوفة، وفتح السجون، وسيطر على بيت مال المسلمين في الكوفة، وقويت شوكته بمن حوله وبالمال الذي أخذه، ولكنه هُزِم وقُطِع رأسه بعد فشله في مجابهة جيش الخليفة[3].

وعلى إثر مقتل أبي الحسين من جهة، وإقطاع الخليفة المستعين بالله قطائع بطبرستان لابن طاهر الذي قضي على ثورة ابن الحسين، فزاد على ما أقطعه الخليفة الأرض الموات، خرج الحسن بن زيد بن إسماعيل بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهم– سنة " 250هـ = 864م "، واجتمعت له الناس وبايعته، فطرد عامل طبرستان، وسيطر على آمُل – وهي أول مدائن طبرستان – ، وأخذ منها الخراج، واشتبك مع جيش ابن طاهر وانتصر عليهم، فامتلك مدن متعددة[4]، ولكنه وانهزم وتقهقر عن المدن التي ملكها سنة " 251هـ = 865م " بعد قتال مع جيش ابن طاهر[5].

---

(1) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 457؛ العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 150؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 219؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 228؛ حجو: أسباب سقوط الدولة العباسية، ص 36.

(2) اليادكارى: آل طاهر والحركة الأدبية، ص 66– 67.

(3) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج 4، ص 152– 154؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 33– 34؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 156– 157؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 32– 33.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 34– 35؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 48.

(5) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج 4، ص 173؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 179.

يرى أن النزاع على ولاية العهد وفرَّ ظروف مناسبة للدولة العلوية للقيام بثوراتها واعلان المناطق المسيطر عليها مناطق تابعة للدولة العلوية؛ لانشغال الخليفة المستعين بالله خلال تلك الفترة بالمحافظة على منصبه من الانتزاع من المرشح للخلافة من قبل الأتراك المعتز بالله. فقد شهدت بغداد وسامراء الصراع من أجل الوصول للخلافة، وانشغلت عن الاهتمام بأمور امصارها التي أخذت بالانفصال عنها واحدةً تلو الأخرى.

وفي سنة " 255هـ = 869م " كانت هناك معركة بين الحسن بن زيد وجيش الخليفة، أجبرت الحسن بن زيد على إلى التراجع عن طبرستان التي سيطر عليها[1]. وفي سنة " 256هـ = 870م " سيطر الحسن بن زيد على الري، فأرسل الخليفة جيش بقيادة موسى بن بُغا لاسترداد الري[2]. وفي سنة " 257هـ = 871م " كانت للعلوي الحسن بن زيد وقع مع محمد بن طاهر أمير خراسان، فسيطر العلوي الحسن على جرجان[3]، وفي محاولة للقضاء على ثورة الحسن بن زيد، كانت هناك معركة بين جيش موسى بن بُغا التابع للخلافة، وجيش الحسن بن زيد سنة " 258هـ = 872م "، انهزم فيها الحسن بن زيد[4]، وقضي على الدولة العلوية الزيدية سنة " 316هـ = 928م "، وتم تجريدها من المدن المسيطرة عليها واحدةً تلو الأخرى[5].

الدولة الصفارية " 254- 290هـ = 868- 903م "

كانت المعطيات تشير لقيام الدولة الصفارية سنة " 253هـ = 867م " على يد الجنديين في الجيش التطوعي؛ لمواجهة الخوارج يعقوب بن الليث وأخيه عمرو، ومع مرور الأيام وسقوط أمير جيش المطوعة أسير، تقلَّد يعقوب أمر جيش المطوعة، فسيطر على سجستان[6]، وأخذ بالاشتباك مع الدولة الطاهرية كلما سنحت له الفرصة، فكان له الظفر والنصر في معاركه مع جيش الدولة الطاهرية، وأظهر الولاء للدولة العباسية[7].

---

(1) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج 4، ص 207.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 226- 227.

(3) جرجان: بالضم وآخرها نون، وهي مدينة عظيمة ومشهورة بين طبرستان وخراسان. الحموي: معجم البلدان، م2، ص 119.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 233- 238.

(5) المصدر نفسه، ج7، ص 47.

(6) سجستان: بكسر أوله وثانيه، وسين أخرى مهملة، وتاء مثناه من فوق، وأخرها نون، وهي ناحية كبيرة وولاية واسعة جنوب مدينة هراة. الحموي: معجم البلدان، م3، ص 190.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 193؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 367- 368؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 458؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 51.

وفي سنة " 255هـ = 869م " استولى يعقوب على بعض المدن[1]؛ وذلك بفضل النزاع على ولاية العهد من قبل الأتراك بين الخليفة المخلوع المقتول المعتز بالله، وترشيح المهتدي لهذا المنصب وما رافقه من اضطرابات. وفي سنة " 259هـ = 873م " استطاع السيطرة على عاصمة الدولة الطاهرية نيسابور[2][3].

فخرج الخليفة المعتمد على الله سنة " 262هـ = 876م " لمحاربة يعقوب بن الليث الصفار الذي تمرد، ورفض رسالة الخليفة بتعيينه بعض المناطق، فانهزم بن الصفار لأن من حوله كرهوا أن يقاتلوا السلطة الشرعية ممثلة بالخليفة الذي يقود الحرب ضدهم، بعد أن خلف الدمار في الأماكن التي حلَّ بها[4]، وكما ذكرنا سابقاً أنَّ جيشه الذي تأمره هو أصلاً متطوعين لنصرة الخلافة، فكان ولاؤهم للخلافة أكثر من ولائهم للدولة الصفارية[5]، واستمر الجفاء بين يعقوب والخليفة إلى أن مات يعقوب سنة " 265هـ = 879م "[6].

فتسلم الأمر من بعده أخيه عمرو بن الليث، وكتب للخليفة بالطاعة، فأقره على ما كان لأخيه يعقوب قبل مماته[7]، ولكن سرعان ما ساءت العلاقات بين الدولة الصفارية والخلافة العباسية، فقد عزله الخليفة المعتمد على الله عن المناطق التي أقره عليها، وأمر بلعنه على المنابر، وبحضور الحجاج من المناطق التابعة للدولة الصفارية[8].

ومع تعيين الخليفة المعتضد بالله سنة " 279هـ = 892م "، حاول عمرو بن الليث التودد للخلافة من جديد، فأرسل الهدايا، فولَّاه منطقة خراسان، وهذا ما أثار حفيظة نائب محمد بن طاهر في تلك البلاد رافع بن هرثمة، الذي قُتل على يد عمرو بن الليث بعد حرب دارت رافضاً قرار

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 197- 198؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 368؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 458. البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 51.

(2) نيسابور: مدينة مشهورة بخراسان. الحموي: معجم البلدان، م4، ص 124.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 242؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 82؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 72؛ العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 151.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 516- 519؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 173- 174؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 260- 261؛ العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 151.

(5) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 461.

(6) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 368؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 283؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 381؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 230؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 53.

(7) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 545؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 230؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 398؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 283؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 461؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 53.

(8) حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 75؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 463.

الخليفة بولاية عمرو لتلك البلاد[1]، وبعد هذا الانتصار طالب عمرو ولاية بلاد ما وراء النهر[2] من الخليفة، فأجابه لذلك كي يواجه قوة الدولة السامانية علّه يتخلص منه، وأرسل عمرو جيوشه لتلك المناطق، فاصطدم بقوة السامنيين، فهزموه، وبعثوا به أسيراً إلى الخليفة، فسجنه حتى مات، وأخذ الخليفة بإرسال جيوشه تباعاً حتى تم لهم القضاء على الدولة الصفارية سنة " 298هـ = 911م "[3].

الدولة السامانية " 261- 389هـ = 874- 999م ".

تسلّم نصر بن أحمد الساماني[4] ولاية منطقة ما وراء النهر رسمياً بتعيينٍ من الخليفة المعتمد على الله سنة " 261هـ = 874م "، وقد كانت الأسرة السامانية تتولى أعمال تلك المنطقة من ذي قبل ولكن كنواب عن ولاة خراسان[5]، وتنسب هذه الدولة إلى أسرة فارسية عريقة، وقد نال السامانيون مركزاً مهماً زمن الخليفة المأمون[6].

فوقفت الدولة السامانية جنباً إلى جنب مع الدولة الطاهرية في أزماتها، وفي حماية المنطقة التي يديرون شؤونها كعمال، الأمر الذي جعل الدولة الطاهرية تتمسك بالأسرة السامانية كنواب عنهم في بلاد ما وراء النهر، وحتى بعد سقوط الدولة الطاهرية على يد الدولة الصفارية كما ذكرنا سابقاً، لم تجد الدولة العباسية خيراً من الأسرة السامانية لإدارة تلك المناطق الواقعة وراء النهر، مع الأخذ بعين الاعتبار ولاءهم للدولة الطاهرية من قبل، فقدرت إخلاصهم فأقرتهم على منطقة ما وراء النهر، جاعلةً من تلك المنطقة منطقة منفصلة عن إقليم خراسان[7].

وقد كانت الدولة السامانية من الدول التي استقلت اسمياً عن الدولة العباسية، ولكن فعلياً كانت تؤتمر بأمر الدولة العباسية، وكانت يدها الضاربة في المنطقة الشرقية " بلاد ما وراء النهر"،

---

(1) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 464.

(2) بلاد ما وراء النهر: يعني المناطق الواقعة شرق نهر جيحون بخراسان، وتعرف سابقا بلاد الهياطلة وفي الإسلام سميت ما وراء النهر. الحموي: معجم البلدان، ج5، ص 45.

(3) ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 438؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 464؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 99- 100.

(4) نصر بن أحمد بن أسد بن سامان خداه بن جثمان بن طمغاث بن نوشرد بن بهرام جوبين بن بهرام خشنش. ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 254.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 254؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 389؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 84.

(6) ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 389؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 80؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 465- 466؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 84.

(7) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 466.

ولكن حين طمع بها الصفاريون أصبحت اليد الضاربة للدولة العباسية في المنطقة الغربية لبلاد ما وراء النهر[1].

ولكن الدولة السامانية في نهاية المطاف سقطت وزالت عندما تولى أمرها أمراءٌ ضعفاءٌ وصغارٌ في السن، وعندما تدخلت النساء في شؤون تلك الدولة، وبسبب الصراع الداخلي بين أفراد البيت الساماني، والاعتماد على العنصر التركي في قيادة الجيش، وظهور البويهيين كقوة ناهضة في المنطقة الشرقية، كل ذلك أدي إلى سقوط الدولة السامانية[2]. بالاضافة لما افرزته قضية ولاية العهد في وصول خلفاء ضعفاء لم يستطيعوا دعم ومساندة الدول التي كانت تدين لهم بالولاء الكامل؛ من أجل المحافظة على أطراف الدولة العباسية من الانهيار بيد دول تستقل بتلك المناطق عن جسم الدولة العباسية.

(1) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 468- 469؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 88.

(2) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 467- 468؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 81- 83.

- الدول المستقلة الغربية

الدولة الطولونية " 254- 292هـ = 868- 905م ".

ساد خلال الدولة العباسية منذ بداية العصر العباسي الثاني أن يرسل إلى مصر ولاة من الأتراك الذين استبدوا بالخلافة، وكان القائد التركي الذي يوكل بمصر يؤثر البقاء في عاصمة الخلافة؛ خشيةً من الدسائس، فكانوا يرسلون من ينوب عنهم من أبناء جنسهم الأتراك[1].

وقد تأسست الدولة الطولونية عندما عيَّن أحد كبار قواد الأتراك بايكباك[2] أحمد بن طولون[3] على مصر سنة " 254هـ = 868م "[4]، ولما قتل الخليفة المهتدي بالله بايكباك، عقد مصر لياركوج التركي[5]، فكان بينه وبين ابن طولون علاقات، فوكله بمصر فعلا شأنه، وقويت سيطرته[6] ثم أضيفت له ولاية الشام، والثغور، وإفريقية[7].

وقد كانت الدولة الطولونية من الدول التي استقلت اسمياً عن الدولة العباسية، فقد اكتفت الدولة الطولونية بالطاعة الشكلية للخليفة العباسي، فقد كانت معالم الخلافة العباسية باقية في أرجاء الدولة الطولونية من ذكر اسم الخليفة على المنابر في الدعاء، ونقش اسم الخليفة على العملة، وإرسال جزء من الخراج لخزينة الخلافة العباسية[8].

---

(1) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 426- 427؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 234؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 134؛ بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 220.

(2) كان بايكباك التركي زوج أم أحمد بن طولون. شريف: نظم الحكم، ص 304؛ بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 220.

(3) أمير مصر التركي أبو العباس أحمد بن طولون، كان والده طولون ممن أهداهم عامل بخارى وخراسان للخليفة المأمون، وتقدم في الجيش إلى أن أصبح أمير. ابن عساكر: تاريخ مدينة دمشق، ج71، ص 217- 218؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج13، ص 94؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 49؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 3.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 351؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 195؛ شريف: نظم الحكم، ص 304؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 57؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 428؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 134؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 220؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 234.

(5) كان ياركوج " باجورخ" التركي والد زوجة أحمد بن طولون. شريف: نظم الحكم، ص 304؛ بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 220.

(6) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 195؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 368- 369؛ الشرقاوي: تحفة الناظرين، ص 143؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 428- 429؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 134.

(7) السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص 594.

(8) كُحيلة: العقد الثمين، ص 234؛ شريف: نظم الحكم، ص 303.

وأثناء انشغال الموفق بالله بإخماد ثورة الزنج، ومع وصول أخبار وفاة عامل دمشق أماجور، استطاع ابن طولون السيطرة على دمشق سنة " 265هـ = 879م "، وتوجه بعدها إلى حمص[1]، وأنطاكية[2][3].

ولكن بتسلط الموفق بالله على الخلافة في وجود أخيه الخليفة المعتمد على الله، كان لأحمد بن طولون علاقات طيبة مع الخليفة المعتمد على الله، فراسله الخليفة المعتمد على الله يشكو سوء حاله في ظل تسلط أخيه الموفق بالله، فأشار أحمد بن طولون على الخليفة أن يأتي إلى مصر؛ فما كان من الخليفة إلى أن عقد العزم على الرحيل إلى مصر سنة " 269هـ = 883م "، منتهزاً فرصة انشغال أخيه الموفق بالله بحرب الزنج، ولكن تلك المحاولة باءت بالفشل[4].

وعلى إثر ذلك الحادث، ولتدخل أحمد بن طولون ببعض شؤون الدولة، وقع العداء بينه وبين المتنفذ والمسيطر على الخلافة الموفق بالله؛ فكانت هناك معركة في مكة بين جيش أحمد بن طولون، وجيش الموفق بالله سنة " 269هـ = 883م "، وعلى إثرها أمر الموفق بالله بلعن ابن طولون على المنابر[5].

وقد كان يشعر الموفق بالله من ذي قبل، عندما أرسل إلى ابن طولون يطلب منه المال لتغطية نفقات الحرب ضد الزنج، فبعث ابن طولون المال، ولكن الموفق بالله أحس أن ابن طولون أرسل المال متبرعاً وليس طاعةً للدولة[6].

وبوفاة أحمد بن طولون سنة " 270هـ = 884م "، تسلّم ابنه خمارويه الولاية مكان أبيه[7]. لم يرق للموفق بالله هذا التعيين فكان له وقعة بين خمارويه وابن الموفق أبي العباس " المعتضد

---

(1) حمص: بالكسر ثم السكون، والصاد مهملة، وهي من البلدان القديمة المشهورة، وتقع في نصف الطريق بين دمشق وحلب. الحموي: معجم البلدان، م2، ص 302.

(2) أنطاكية: بالفتح ثم السكون، والياء مخففة، وكانت قصبة العواصم من الثغور الشامية، وهي من أشهر البلاد. الحموي: معجم البلدان، م1، ص 266.

(3) بني سلامة: دمشق في العصر العباسي، ص 107.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 222؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 30- 31؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 386؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 231؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 412- 413؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 432؛ بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص 222.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 329؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 413.

(6) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 431.

(7) ابن العديم: زبدة الحلب، ج1، ص 87؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج13، ص 96؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 49؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 231؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 59- 62؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 295- 302؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 434؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 235؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 40.

باالله"، كانت سجالاً بين الطرفين سنة " 271هـ = 885م "، ولكن ميزان القوى في النهاية رجح لخمارويه[1].

وعلى إثر المعارك التي دارت بين خمارويه وجيش الدولة العباسية، أرسل خمارويه لأبي أحمد الموفق باالله يطلب الصلح سنة " 273هـ = 886م "، فتمَّت الموافقة على الصلح، وكتب المتنفذ بالسلطة الموفق باالله يعقد لخمارويه بولاية مصر، والشام، والثغور لمدة ثلاثة عقود، فأعاد خمارويه الدعاء للخليفة على المنابر بدلاً من لعنه كما درج أيام والده أحمد بن طولون بعد المشاكل التي كانت بينهم[2].

وفي سنة " 282هـ = 895م " تم اغتيال خمارويه على يد خدمه[3]، وبموته ساءت أحوال الدولة الطولونية، وعمت الفتن والثورات أرجائها، وأصبح ولاة الدولة الطولونية يتشكلون حسب رغبة الجند[4].

فأصرَّ الخليفة المكتفي باالله سنة " 291هـ = 904م " بعد القضاء على القرامطة أن يعيد للدولة العباسية هيبتها باسترجاع ما فقدته زمن قوة ابن طولون، فأكرم قواد جيشه المنتصرين في حربهم على القرامطة، ووجههم إلى دمشق ومصر؛ لإعادة ضمها إلى سيطرة الدولة العباسية الفعلية، وذلك بعد تيقن الخليفة المكتفي باالله من ضعف أركان الطولونيين؛ بسبب الخسائر التي تكبدوها في حروبهم مع القرامطة[5].

فانتهت الدولة الطولونية على يد الخليفة المكتفي باالله سنة" 292هـ = 905م " بعد بعثه الجيوش البرية والبحرية لاستعادة الشام ومصر من أيدي الطولونيين، فكانت الغلبة لجيش الخليفة المكتفي باالله، فدخل جيش الخليفة مصر، واستولى على مقدرات آل طولون، وبعث إلى الخليفة ما

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 222؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 342؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 551؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 231؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 63؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 42- 43.

(2) ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 64- 65؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 434؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 44.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 350- 351؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 261؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج21، ص 9؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 406؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 234؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 74- 75؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص 596.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 33؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 424- 425؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 435؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 235- 236؛ حجو: أسباب سقوط الدولة العباسية، ص 40.

(5) الطبري: تاريخ، ج10، ص 116؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 373؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 423.

قبض عليه من آل طولون إلى بغداد[1]. فعادت مصر للدولة العباسية فعلياً بعد أن انفصلت ما يقرب من الأربعة عقود عن جسم الدولة العباسية.

ويدل ذلك على أن الصراع بين ولاة العهد للوصول للخلافة، والمتنفذين من حولهم؛ قد أضعف الدولة العباسية عن مواجهة ولاة الأمصار الذين استقلوا عن جسم الدولة العباسية، فمتى أتيح لخليفة قوي الفرصة لاستعادة المناطق التي انفصلت عن سلفه الضعفاء، استغلها لاعادة هيبة سلطته، بالرغم من أن الدولة الطولونية لم تنفصل بشكل رسمي عن الدولة العباسية، بل كانت تابعة اسمياً لها كما أسلفنا، ولكن كان ذلك تبرير من قبل الخلفاء الضعفاء بأنهم يتحكمون بتلك الأمصار، ولكن الخليفة القوي لا يقبل بتلك المسميات.

الدولة الإخشيدية " 323- 358هـ = 935- 969م ".

لم تستقر أحوال مصر بعد نهاية الدولة الطولونية، ففي سنة " 292هـ = 905م " تولى إمرة مصر أربعة ولاة. وفي سنة " 307هـ = 919م " كان هناك تبديل سريع في الولاة على مصر، فتولى أمرها اثنين من الولاة. وفي سنة " 309هـ = 921م " تنقل على ولاية مصر أربعة ولاة كما حدث سابقاً[2]. فقد عهد الخلفاء العباسيين خلال إحدى وثلاثون سنة، من سنة " 292هـ – 333هـ = 905 – 945م " بولاية مصر لخمسة عشر والياً[3].

وليس ذلك بغريب على العصر العباسي الثاني، فخلال تلك الفترة تقلب في حكم الدولة العباسية بسبب النزاع على ولاية العهد، خمسة خلفاء، وعشرات الوزراء، وذلك في مركزية الدولة العباسية بغداد، فكيف يستطيع هؤلاء الخلفاء حماية الأمصار المتفرقة والبعيدة، وهم لا يستطيعون حماية وترتيب منطقة نفوذهم.

وخلال تلك الفترة كانت هناك عدة محاولات للدولة الفاطمية للاستيلاء على مصر، ولكنها باءت بالفشل. وفي الوقت نفسه تهيأت الظروف لأحد القادة الأتراك بالاستقلال بمصر مرة أخرى عن الدولة العباسية[4]. فقد خضعت مصر لسيطرة الدولة العباسية المباشرة ما يقرب من الثلاثين عاماً " 293- 323هـ = 905- 934م "[5].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج10، ص 118- 119؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 424- 425؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 267؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 239؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 443- 444؛ شريف: نظم الحكم، ص 304؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 236.

(2) ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 174- 227.

(3) شريف: نظم الحكم، ص 304.

(4) كُحيلة: العقد الثمين، ص 236؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 438.

(5) العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 232.

إلى أن عيَّن الخليفة الراضي بالله محمد بن طغج[1] مصر سنة " 324هـ = 936م "، إضافة لما كان يتولاه من أعمال الشام[2]، وقد لُقب محمد بن طغج سنة " 327هـ = 939م " من قبل الخليفة الراضي بالله بالإخشيد[3]، ودُعِيَ بذلك على المنابر؛ لجهوده في التصدي للدولة الفاطمية التي هاجمت مصر أكثر من مرة كما ذكرنا سابقاً[4].

وفي سنة " 328هـ = 940م " وقع الشقاق بين الخليفة والإخشيد، وكانت هناك حروب بين جيش الخليفة بقيادة أمير الأمراء ابن رائق والإخشيد، وفي النهاية تم الصلح بين الطرفين على أن تكون الرملة الحدود بينهم[5]. وبموت ابن رائق سنة " 330هـ = 940م " استطاع الإخشيد استرداد دمشق[6].

يستشف أن جهود الإخشيد في التصدي للدولة الفاطمية، لم تكن السبب الرئيسي الذي دفع الخليفة الراضي لاعطائه هذا المنصب، وابقائه في ذلك المنصب من قبل الخليفة الجديد، ولكن يرجح أنهم أرادوا بذلك كسب ود الإخشيد ليقف إلى جانبهم في المرحلة القادمة، وهي عزل الخليفة، وتولية العهد لمن يراه الأتراك مناسب في حال خروج الخليفة عن طوعهم.

فقد استغاث الخليفة المتقي بالله بالإخشيد من تسلط أمير الأمراء توزون، وقد عرض الإخشيد على الخليفة بأن يستقر بمصر، ويتخذها مقراً لخلافته بعيداً عن تسلط المتنفذين من حوله، ولكن الخليفة آثر الصلح مع توزون الذي غدر به بعد الصلح، وخلعه من الخلافة وهو مسمول العينين كما ذكرنا سابقاً[7]، وقد منح الخليفة للإخشيد حكم مصر، وما في يده من بلاد

---

(1) أبو بكر محمد بن عبد الله بن طغج بن جف الملقب بالإخشيد ويعني عند منطقة فرغانة التي تعود أصوله لها بملك الملوك ويلقب من ملك منطقة فرغانة بالإخشيد، على غرار من ملك اشروسنة يلقب الافشين، ومن ملك خوارزم يلقب خوارزم شاه، ومن ملك جرجان يلقب صول، ومن ملك أذربيجان يلقب اصبهبذ، ومن ملك طبرستان يلقب سالار، ومن ملك الفرس يلقب كسرى، ومن ملك اليمن يلقب تبع، ومن ملك الحبشة النجاشي... . ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 50؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 174.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 126.

(3) ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 174؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 438؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 236؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 52.

(4) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 438.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 149- 150؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 116؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 130- 131؛ العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 142.

(6) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 162؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 131؛ العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 142.

(7) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 439؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 126.

الشام وراثياً في أولاده[1]. وبموت الإخشيد سنة " 334هـ = 946م "[2]، كان للإخشيد ولدان صغيران، فسيطر على مقاليد الحكم كافور الإخشيد الذي أصبح المسير والمسيطر على الدولة الإخشيدية[3].

(1) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 439؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 55.

(2) اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 236؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 441؛ العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 144- 145؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 237؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 232؛ الكرد: فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية، ص 56؛ حجو: أسباب سقوط الدولة العباسية، ص 41.

(3) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 441؛ العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 144- 145؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 237- 238؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 232؛ حجو: أسباب سقوط الدولة العباسية، ص 41.

- الدول المستقلة الجنوبية.

دولة بني زياد " 205- 402هـ = 821- 1012م ".

كانت دولة بني زياد أول دولة تنشأ في اليمن بعد انفصالها عن الدولة العباسية زمن الخليفة المأمون سنة" 205هـ = 821م"[1]، فقد ولَّى الخليفة المأمون ابن زياد على اليمن، فأقام مدينة زبيد[2]، واتخذها مقراً لحكمه وتوفي زياد سنة " 245هـ = 859م "[3]، فتولى الأمر من بعده ابنه إبراهيم بن محمد[4]، وعند وفاة إبراهيم سنة " 287هـ = 900م "، تولى بعده ابنه زياد بن إبراهيم[5]، ثم قام بالأمر بعد موت زياد أخوه إسحاق بن إبراهيم، وخلال فترة حكمه هوجمت عاصمة دولته زبيد من قبل القرامطة، وحلَّ بها النهب والخراب[6].

وقد انحصر سلطان دولة بني زياد على اليمن على بعض المناطق بعد أن حكمت اليمن بأسرها بتدخل دولة بني يعفر الناشئة سنة " 225هـ = 840م "، وانتزاع بعض أجزائها لصالحهم[7]، وقد دامت دولتهم ما يقرب من القرنين[8].

ويدل ذلك على أن اليمن كانت تضربها الفرقة، دون استطاعة الدولة العباسية التي تواجه نفس الحال من قبل ولاة العهد من حسم الأمور في اليمن، فقد كانت تستغل تفوق بعض العمال لكسبهم إلى جانبها، وابقاء اليمن تابعةً لها.

دولة بني يعفر " 225- 393هـ = 840- 1003م ".

وهي ثاني دولة يمنية تنشأ زمن الخلافة العباسية وقد اشتملت دولتهم على أجزاء متعددة من اليمن[9]، وكان مؤسسها النائب عن الوالي العباسي في اليمن إبراهيم بن يعفر الحميري الذي استقل بها، ويعتبر يعفر بن عبد الرحيم بن إبراهيم حفيد هذا النائب هو المؤسس الحقيقي لتلك

---

(1) شرف الدين: اليمن عبر التاريخ، ص 184.

(2) زبيد: بفتح أوله، وكسر ثانيه ثم ياء مثناة من تحت، وهي مدينة مشهورة باليمن، أحدثت زمن الخليفة المأمون. الحموي: معجم البلدان، م3، ص 131.

(3) العرشي: بلوغ المرام في شرح مسك الختام، ص13؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 24.

(4) العرشي: بلوغ المرام في شرح مسك الختام، ص13؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 25؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 80.

(5) العرشي: بلوغ المرام في شرح مسك الختام، ص13؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 25.

(6) العرشي: بلوغ المرام في شرح مسك الختام، ص13؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 98.

(7) شرف الدين: اليمن عبر التاريخ، ص 184؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 80.

(8) أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 25؛ شرف الدين: اليمن عبر التاريخ، ص 184.

(9) شرف الدين: اليمن عبر التاريخ، ص 186.

الدولة " 247- 259هـ = 861- 872م "، وقد كانت الدولة اليعفرية تدفع الضرائب في بادئ الأمر للدولة الزيادية سابقة الذكر[1].

ولو نظرنا لتلك الفترة لوجدناها مناسبة للانفصال عن الدولة العباسية، حتى وإن كان ذلك الانفصال اسمياً، فخلال فترة حكم يعفر لليمن، كان الصراع على ولاية العهد مشجع للانفصال، فقد قتل الخليفة المتوكل، ونصب ولي العهد ابنه المنتصر للخلافة، وقتل المنتصر، ونصب المستعين للخلافة من قبل الأتراك، وقتل المستعين بأيدهم، وحلَّ مكانه المعتز برغبةٍ من الأتراك، وقتل المعتز بأمرهم، وتولى المهتدي الخلافة، وتم قتله على أيديهم، وتعيين الخليفة المعتمد على الله.

وفي سنة " 280هـ = 893م " توجه العلوي الملقب الهادي إلي الحق يحيي بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهم – إلي اليمن وملك المنطقة الواقعة بين صنعاء[2] وصعدة[3]، وجرت بينه وبين عمال الدولة العباسية حروب[4]. وفي سنة " 288هـ = 901م " خرج أحد العلويين وسيطر على صنعاء، فخرجت له دولة بني يعفر فهزمته، واستعادت صنعاء، وخطبوا للخليفة المعتضد بالله على منابرها[5].

وقد هاجم القرامطة صنعاء سنة " 293هـ = 906م " فعاثوا فيها فساداً، فاجتمع أهل صنعاء وما حولها فردوا القرامطة عن صنعاء[6] وورد كتاب للخليفة وقرأ على منابر بغداد برد القرامطة عن صنعاء[7]، وهذا يدلل على أن دولة بني يعفر كانت تابعة في ولائها للدولة العباسية.

---

(1) العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 219.

(2) صنعاء: منسوبة إلى جودة الصنعة في ذاتها، وصنعاء هي قصبة اليمن وأحسن بلادها. الحموي: معجم البلدان، م3، ص 425- 426.

(3) صعدة: بالفتح ثم السكون، وهي مدينة عامرة في اليمن. الحموي: معجم البلدان، م3، ص 406.

(4) اليماني: تاريخ اليمن، ص 21.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 407؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 441.

(6) الطبري: تاريخ، ج10، ص 128؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 431؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 98.

(7) الطبري: تاريخ، ج10، ص 128.

- **الدول المستقلة الشمالية.**

الدولة الحمدانية " 317- 394هـ = 929- 1003م ".

ظهر الحمدانيون كثائرين زمن الخليفة المعتضد بالله على الدولة العباسية، ولكن الخليفة أحسن لهم عندما انتصر الحسين بن حمدان على هارون الشاري أحد الخوارج، وبعث به أسيراً للخليفة، فاشتهر الحمدانيون، واستفادة الخلافة منهم كقوة عربية لضرب القوى التي تخرج على الخلافة[1].

فقامت الدولة الحمدانية في منطقة الموصل[2] ثم في حلب[3] على أثر النزاع بين الخلافة في بغداد، وأمير الأمراء الذي أصبح المسيطر على الخلافة[4].

فقد عين الخليفة المكتفي بالله سنة " 293هـ = 906م " أبو الهيجاء عبد الله بن حمدان ولاية مدينة الموصل لجهودهم في مناطق الثغور[5]، وعندما توفى أبو الهيجاء سنة " 317هـ = 929م " تولى مكانه ابنه الحسن بأمر من الخليفة المقتدر بالله الذي أقره على ما كان لوالده[6].

وفي ظل الصراع بين الخليفة وبين أمير الأمراء البريدي، استعان الخليفة المتقي بالله بابن حمدان سنة " 330هـ = 942م "، فقلده إمرة الأمراء، ولقّبه ناصر الدولة، ولقّب أخاه أبا الحسين علي بسيف الدولة[7]، ورغم هذه المساعدة للخليفة إلا أن الحمدانيين كانوا يفضلون الابتعاد عن المواجهة مع القوى المتنافسة لإدراكهم بعدم جدوى محاولة الإصلاح، ففضلوا توجيه جهودهم نحو الثغور؛ لكسب التأييد الإسلامي لمهمتهم في الدفاع عن الثغور الإسلامية أمام الروم[8]. ويرجح الباحث أن الدولة الحمدانية كانت من الدول التي استقلت اسمياً عن الدولة العباسية ولكن ولاءها كان للدولة العباسية.

---

(1) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 442- 443.

(2) الموصل: بالفتح، وكسر الصاد، وهي مدينة مشهورة وعظيمة إحدى قواعد الإسلام، فهي باب العراق، ومفتاح خراسان، ومنها يقصد إلى أذربيجان. الحموي: معجم البلدان، م5، ص 223.

(3) حلب: بالتحريك، وهي مدينة عظيمة واسعة، وكثيرة الخيرات طيبة الهواء والأرض والماء، وكانت قصبة جند قنسرين. الحموي: معجم البلدان، م2، ص 282.

(4) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 442؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 239.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 426.

(6) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 58؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 239.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 162؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 239؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 444؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 122- 123.

(8) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 444- 445.

وفي ظل الأوضاع المتدهورة في نهاية العصر العباسي الثاني المترتبة على صراع ولاية العهد من قبل المتحكمين بالخلافة، فقد تمكن سيف الدولة علي بن أبي الهيجاء عبد الله الحمداني من السيطرة سنة " 333هـ = 945م " على مدينة حلب، وانتزاع مدينة حمص من يد الإخشيد بعد معركة كان النصر لسيف الدولة الحمداني، وحاول الاستيلاء على دمشق ولكنه عجز عن ذلك بعد حصارها، وقد استغلت الروم تلك المنازعات وحاولت اجتياح حلب، فخرج لهم الحمدانيون وهزموهم[1]، واستمرت الدولة الحمدانية بعد العصر العباسي الثاني فترة من الزمن.

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 203.

الفصـــل الرابـع

الأتراك وولاية العهد في العصر العباسي الثاني" 247-334هـ = 861- 945م ".

- ❁ سـيطرة الأتـراك علــى مقاليـد الحكـم فــي العـصر العباسي الثاني " 247 - 334هـ = 861 - 945م ".
- ❁ موقف الأتراك من اختيار ولاة العهد.
- ❁ الآثار المترتبة على التدخل التركي في ولاية العهد.

الفصل الرابع : الأتراك وولاية العهد في العصر العباسي الثاني" 247- 334هـ = 861- 945م ".

- سيطرة الأتراك على مقاليد الحكم في العصر العباسي الثاني" 247- 334هـ =861- 945م ".

سيطر العنصر التركي على مقاليد الحكم في العصر العباسي الثاني" 247- 334هـ = 861- 945م "، رغم أنهم موجودون في الدولة العباسية منذ خلافة المأمون، مروراً بمن استكثرهم واعتمد عليهم بدلاً من العرب والفرس الخليفة المعتصم بالله، ولكن لم تكن لهم حينئذٍ فعالية وصلاحيات لسببين، أولهما: لأنهم مستجدون على الدولة العباسية، وغير مطلعون على خباياها، ويستجدون رضا الخلفاء لتمكين أنفسهم. وثانيهما: قوة الخلفاء في العصر العباسي الأول " 132- 247هـ = 749- 861م "، الذين لم يتيحوا لهم الفرصة لمد نفوذهم وتسلطهم على مقدرات الخلافة في أيامهم.

ولكن مع مرور الزمن، وتمكنهم من معرفة مجريات الأمور داخل الدولة العباسية، وتمكين أنفسهم في المناصب الحساسة، وقدوم الخلفاء قليلي الخبرة والحنكة؛ استطاع الأتراك فرض أنفسهم على الخلفاء من خلال تدخلهم في تولية العهد والبيعة للخلافة، فأصبح بعض الخلفاء يعتبرونهم أولياء نعمتهم، ولا يرفضون لهم طلباً، وبعد ذلك تمادوا إلى أبعد الحدود، حيث خلعوا الخلفاء، وسجنوهم، وسملوا أعينهم، وقتلوهم.

وفي ظل السيطرة التركية، يتبجح أحد قوادهم واصفاً مدى تنفذهم في شؤون الدولة، فيقول: " ولنا بغداد بأسرها، تسكن ما سكنا، وتتحرك ما تحركنا، والدنيا كلها معلقة بها وصائرة إلى معناها، فإذا كان هذا أمرها، فجميع الدنيا تبعٌ لها، وبالتالي تبعٌ لنا"[1].

سيطرة الأتراك على الخلفاء.

كان أول تدخل فعلي من قبل الأتراك هو قتل المتوكل على الله سنة " 247هـ = 861م "، وتذكر الروايات ثلاث أسباب لمقتله. السبب الأول: أنه أمر بمصادرة أملاك وصيف[2]، ومنحها إلي الفتح بن خاقان[3].

---

(1) الالوسي: الرأي العام، ص 143.

(2) كان وصيف التركي أميراً كبيراً، أصله من مماليك المعتصم ومن مشاهير قواده، استحجبه المعتصم ثم الواثق و المتوكل والمنتصر، وكانت له صلاحيات الوزير، قتل في سامراء سنة " 253هـ = 867م ". الصابئ: رسوم، ص 33.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 222؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 136؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 136؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 351؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 287.

السبب الثاني: أن عبيد الله بن يحيي، والفتح بن خاقان أثنوا الخليفة المتوكل على الله عن رأيه بإمامة ابنه المنتصر بالله المسلمين في صلاة آخر جمعة من شهر رمضان، وجعلها للمعتز، فوافق الخليفة، وصلاة عيد الفطر التي همَّ أن يجعل إمامتها للمنتصر، فذللوا للخليفة المتوكل على الله الخروج لها[1].

السبب الثالث: أن الخليفة المتوكل على الله أخذ بالحط والاستهانة بمنزلة ولي العهد ابنه المنتصر بالله أمام رجال الدولة، وعزله من ولاية العهد[2]، وفي سنة " 246هـ = 860م " أخَّر الخليفة المتوكل على الله ابنه المنتصر بالله من ولاية العهد، وقدَّم المعتز بالله للولاية؛ بسبب مواقف المنتصر بالله الرافضة من الحط بمنزلة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –، وجعل أمر المنتصر بالله بيد أخيه المعتز بالله، إن شاء عهد إليه من بعده، وإن شاء عزله من ولاية العهد لمن يراه مناسباً[3]، وأمر الخليفة المتوكل على الله بضرب اسم المعتز على السكة، فكانت علامة واضحة لتقديم المعتز على المنتصر بولاية العهد[4].

وبذلك فُتح الباب على مصراعيه للأتراك لمعاقبة الخليفة المتوكل على الله؛ لسحبه بعض صلاحيات أحد القادة الأتراك، ولم يكن هؤلاء ليجسروا على هذا الفعل لأول مرة، إلا لأنهم أمنوا جانب بني العباس، من خلال ابنه المنتصر بالله الذي تآمر معهم على قتله، فالتقت مصالحهم المتمثلة في قتل الخليفة المتوكل على الله، ووزيره الفتح بن خاقان، فبذلك لا يوجد من يطالب بدم الخليفة المقتول؛ لأن الذي يطالب بدم الخليفة، أصبح من وراء هذا الدم خليفة المسلمين الجديد.

لم يكن الخليفة المنتصر بالله أسعد حظاً من والده الخليفة المقتول المتوكل على الله؛ فهو من جعل يد الأتراك تصل لرقاب الخلفاء؛ فهو أولى بها فمات سنة " 248هـ = 862م "[5].

وتذكر كثير من المصادر أن أحد أسباب وفاة الخليفة المنتصر بالله أنه مات مسموماً[6]؛ وذلك لأن المنتصر كان يردد في بعض الأحيان عبارة "هؤلاء الأتراك قتلة الخلفاء"[7]، ووصل ذلك

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 222– 223؛ الجوزي: المنتظم، ج11، ص 355– 356؛.

(2) الطبري: تاريخ، ج9، ص 225؛ الجوزي: المنتظم، ج11، ص 356؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 137.

(3) الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 243.

(4) الكفاوين: الشعر العربي، ص 83.

(5) القضاعي: تاريخ، ص 456– 457؛ ابن الجوزي: تلقيح فهوم، ص 90؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 45؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 353– 354؛ الشهابي: معجم ألقاب، ص 172.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 16؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 148؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 354.

(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 16؛ الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 42؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 283؛ مقديش: نزهة الأنظار، م1، ص 257؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 49.

إلى مسمع أحد قادة الترك بُغا الصغير، فقال للذين قتلوا الخليفة المتوكل على الله، يجب التخلص منه فكان لهم ذلك[1].

ويرجح أن الخليفة المنتصر بالله مات مسموماً؛ ليكتمل ما بدأه الأتراك من حوله بخلع أخويه من ولاية العهد، وعدم البيعة الصريحة الواضحة لابنه عبد الوهاب، فلم يكن هناك عائقاً أمامهم إلا شخصية الخليفة، فعملوا على الإطاحة بها بعملية قتل نظيفة عجزت المصادر التاريخية بالجزم بأن لهم يد في موته؛ من أجل الوصول إلى ساحة خلافة فارغة من الخليفة وولاة العهد؛ ليسهل تشكيل الخلافة وفق رغباتهم، ووفق مايرونه مناسباً في شخصية الخليفة الجديد المنتقى.

وفي ظل السيطرة التركية على الخليفة المنتصر بالله، وفي خضم حياته المنزوعة الصلاحيات، وتصويراً لحالته المهينة، قال الخليفة المنتصر:

مَا لِلْكَرِيمِ مَعهُ صَبْـــــــرُ	الذُّل يَأْبَاهُ الفَتَــى الحُــــرُّ
فَلَيْـسَ لَهُ عِنْـــدهُم عُذْرُ	لَوْ يَعْلَم النَّاسُ الَّذِي نَالَنِي
وَلَيْسَ لِي فِي ظَاهِرٍ	كَانَ إِلَيَّ الأَمْرُ فِي بَاطِنٍ أَمْرُ[2].

وكان للأتراك زمن الخليفة المستعين بالله سيطرة وتمكن في شؤون الخلافة والدولة، مما حذا بأحد الشعراء أن يصف حال الخليفة المغلوب على أمره مع الأتراك، فقال:

بيْنَ وَصِيفٍ و بُغَا	خَلِيفَةٌ فِي قَفَصٍ
كَمَا تقُولُ البَبَّغا[3].	يَقُولُ مَا قَالاَ لَهُ

فاستوزر الخليفة المستعين بالله كاتبه عبد الله بن محمد بن يزداد، وكان تنصيبه لهذا المنصب من غير مشاورة الأتراك، فغضب رؤساؤهم على الوزير الجديد، وزاد غضبهم اتِّباعه سياسة التقشف، وإلغائه علاوات الجيش، فهددوه بالقتل، فهرب من سامراء إلى بغداد[4].

وفي تعدٍّ سافرٍ من الأتراك، قتل الخليفة المستعين بالله سنة " 252هـ = 866م " على يد حاجبه سعيد بن صالح التركي الذي قطع رأسه، وترك جثته ملقاة في الطريق حتى دفنها جماعة من العامة[5]. وفي ذلك يقول الشاعر:

ردوا نوائـــب درهم بالسـيـــف	لله دُر عصابـــــة تركيـــة

---

(1) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 42- 43؛ ابن تغري بردي: مورد اللطافة، ج1، ص 160.

(2) الشهري: الشكوى في الشعر العربي، ص 398.

(3) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 284؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 473؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 11؛ حمدان: صورة الخلافة في الشعر العباسي، ص 111؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 215؛ العمد، وآخرون: تاريخ الدولة العباسية، ص 127.

(4) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 289.

(5) ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 491؛ الالوسي: الرأي العام، ص 141.

قتلوا الخليفة أحمد بن محمد وكسوا جميع الناس ثوب الخوف

وطغوا فأصبح ملكنا منقسما وإمامنا فيه شبيه الضيـــــف[1].

وكان تدخل الأتراك وتسلطهم وتجرؤهم على الخلفاء قد بلغ حداً بعيداً، فقد تحجج الأتراك بحجتهم الواهية التي يتخذونها ذريعة عند رغبتهم بالإطاحة بأحد الخلفاء، وهي المطالبة برواتبهم، فكان ضحية هذه الهبَّة للمطالبة بالمرتبات الخليفة المعتز بالله، الذين بايعوه، وسرعان ما خلعوه، وقتلوه. فانطلق لسان الشعراء يصفون مقتله، وفي ذلك يقول أحد الشعراء:

بكر التُّرك نَاقِمِين عَلَيه خَالِعِيــه أَفدِيه مِنْ مَخْلُـــــوعِ

قَتَلُوه ظُلْمَاً وَجُوراً فَألفُوه كَرِيـــمَ الأَخْــــلَاقِ غَير جَزُوعِ

أَصْبَحَ التُّركُ مَالِكِي الأَمْر والعَالَم مَا بَينَ سَامِعٍ وَمُطِيعِ[2].

وفي أيام الخليفة المهتدي بالله، استفحل أمر بايكباك التركي ضد الرعية من خراب، ونهب، وقتل، وشكا العامة له، فأصدر أوامره لبايكباك للكف عن تسلطه فرفض؛ فأمر الخليفة بقتله، وقال: " أريد قلع هؤلاء الأتراك وتطهير الدنيا منهم"، فكانت نهاية الخليفة المهتدي بالله القتل، عندما انحاز الأتراك المنضمين لجيش الخليفة إلى صفوف أبناء جلدتهم الواقفين ضد الخليفة من الأتراك[3]. قتل صالح بن وصيف سنة 255هـ كاتبي الخليفة أحمد بن إسرائيل، والحسن بن مخلد[4]، فلما علم الخليفة المهتدي بضربهم حتى الموت، استنكر ذلك[5]. وهذا دليل على تسلط الأتراك، وعدم الرجوع للخليفة، وعدم استشارته في الأمور الحساسة.

وفي ظل الضعف الذي حلَّ بالخلفاء، حاول الشعراء استنهاض هممهم، وتذكيرهم بتاريخهم التليد، وتشبيههم بآبائهم وأجدادهم، فهذا الشاعر يمدح الخليفة المهتدي بالله فيقول:

له عزمة ما استبطأ المُلك نُجحها ولا استعتـب الأيــامَ وَرْيُ زِنادِهـــا

رشيديـــــةٌ فِي نجرِهَـــا وَاثقيـــــةٌ يُرِي الله إيثَار التُّقَى مِنْ عَتَادِهَا[6].

كان للأتراك دور كبير في اعتلاء الخليفة المعتمد على الله سدة الخلافة سنة " 256هـ = 869م "، فقد بايعه الأتراك، ولقّبوه المعتمد على الله[7].

---

(1) الالوسي: الرأي العام، ص 141.

(2) المصدر نفسه، ص 142.

(3) ابن العمراني: الإنباء، ص 136.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 396؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 203.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 203.

(6) البستاني: أدباء العرب، ص 183.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 224.

كان من خيرات زمن الخليفة المعتمد على الله، أن قام أخوه الموفق بالله بإعادة هيبة الخلافة العباسية، فمن خلال قيامه بأعباء الدولة، لم يتضح أثر للأتراك كما كان عليه الحال مسبقاً من تسلط وتنفذ، فقد أحكم ولي العهد الموفق بالله قبضته على الخليفة والخلافة.

وجاء نتيجة لذلك أن تنازل الخليفة المعتمد على الله عن ولاية العهد من ابنه جعفر الملقب بالمفوض، لابن أخيه أبو العباس أحمد ابن وليّ العهد الموفق بالله الملقب بالمعتضد سنة " 299هـ = 912م "[1].

ومن خلال مصادرنا التاريخية لم يتبين أي دور حقيقي للأتراك في خلافة المعتضد بالله، فلم تذكر المصادر أي اعتراض أو أي تزكية على شخصية الخليفة المعتضد، ويتساءل الباحث هل اختفي الأتراك من المناصب الحساسة ومن جيش الدولة العباسية؛ ولذلك لم تظهر لهم كلمة في هذا التعيين؟ لا، ولكن كان سبب تسلط الأتراك، أن أجواء الخلفاء الضعفاء هي التي سمحت لهم التدخل في شؤونهم، والتسلط عليهم، ويأتي تعيين الخليفة المعتضد بالله شاهد على أن الأتراك تعلو كلمتهم بالخلفاء الضعفاء، وتخبو كلمتهم بالخلفاء الأقوياء.

شعر الأتراك المجمدة جهودهم ونفوذهم على الخلافة، بأن الأمر لا يستقيم لهم ما دام هناك خلفاء أقوياء مثل المعتضد بالله وابنه المكتفي من بعده، فأجمعوا أمرهم على تقليد الخلافة أمراء ضعفاء من البيت العباسي؛ لتعود لهم السلطة يحركونها كما شاءوا، فاجتمع رأيهم بعد موت المكتفي بالله على الخليفة المقتدر بالله ابن الثلاثة عشر ربيعاً كما ذكرنا سابقاً. وهكذا عمل الأتراك على تقليد الخلافة من لا يستحقها، فعاد الأمر والنهي لهم، وللخليفة الاسم واللقب[2].

قلَّد الخليفة المقتدر بالله سنة " 301هـ = 914م " ابنه أبا العباس " الراضي بالله"، الذي وصل للخلافة بعد الخليفة القاهر بالله ولاية مصر والمغرب، وكان يبلغ من العمر أربع سنين، وكان ينوب عنه على مصر مؤنس الخادم[3]. بهذه المناصب لصغار السن زاد تسلط، وتجبر، وسيطرة الأتراك على أمور الخلافة، ولم يعتبر المقتدر بالله مما جرى له في بداية خلافته من خلعه من الخلافة لصغر سنه.

وبموت الخليفة المقتدر بالله وصلت الخلافة العباسية إلى أعلى درجة من الفوضى والفساد، فأصبح الخلفاء عاجزين تماماً عن القيام بمهامهم أمام تسلط القادة الحاكمين من الأتراك[4].
وفي سنة " 321هـ = 933م " فُرض على الخليفة القاهر بالله الإقامة الجبرية في دار الخلافة من قبل قيادات الأتراك كمؤنس المظفر، وعلي بن يلبق، ووصل بهم الحد أن قاموا بتفتيش كل من

(1) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 368.
(2) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 359- 360؛ الناطور، وآخرون: الخلافة الإسلامية، ص 282.
(3) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 478.
(4) الناطور، وآخرون: الخلافة الإسلامية، ص 282.

دخل وخرج على دار الخلافة، وإخراج من كانوا محبوسين في دار الخلافة، ومُنعت حاشية الخليفة من المرتبات[1].

وظهر التحكم بالخليفة بشكلٍ فاضحٍ، عندما أرسل البريدي للخليفة المتقي بالله يطلب المال ليفرقه على الجند، فرفض الخليفة، فأرسل البريدي للخليفة يتهدده، ويذكره بمصير أسلافه من الخلفاء المعتز بالله، والمستعين بالله، والمهتدي بالله، فأناخ الخليفة لطلبه، ولم يتشرف الخليفة برؤية البريدي فترة مكوثه في بغداد[2].

وعُيِّن للخليفة المستكفي بالله مصروف يومي يقدر خمسة آلاف درهم من قبل العنصر الجديد الذي تولى أمر الخلافة العباسية وهم البويهيون، وكان مصروفه قد يتأخر في بعض الأوقات[3].

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 317؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 79؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 276- 277.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 156.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 206؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 127.

سيطرة الأتراك على الوزارات والمناصب الحساسة في الدولة العباسية.

كانت السيطرة التركية على الخلافة العباسية لها بالغ الأثر على منصب الوزارة، إذ ضعف بسبب تسلطهم وتنفذهم شخص الوزير، فكثر عزل، وحبس، ومصادرة أملاك الوزراء؛ مما حذا بالوزراء للتودد للأتراك ببذل الأموال، والرشوة لنيل منصب الوزارة، ولا ضير في إنفاق المال الكثير من قبل الوزراء للوصول إلى هذا المنصب، فسيجمعون أموالاً أكثر مما بذلوه؛ لأن همهم من خلال هذا المنصب هو جمع الأموال لتعويض ما دفعوه؛ وبذلك ضاعت هيبة الوزير، وخلص إلى أن تكون صلاحياته كاتباً للخليفة في نهاية هذا العصر[1].

وكان من معالم الضعف الذي حلَّ بالخلافة العباسية، أن الوزير بعد أن كان ينفذ أوامر الخليفة، أصبح مفوض من الخليفة بتسيير أمور الدولة، والخليفة ليس له من الأمر شيء في ظل السلطات الممنوحة للوزير[2].

لم تكن للوزارة في عهد الخليفة المنتصر بالله الأثر الكبير؛ لقصر مده حكمه، ولتحكم الأتراك بسياسة الدولة[3]، وكان وزيره أحمد بن الخصيب[4]، وقد كان ذلك بتزكية من الأتراك لأنه شاركهم في تغطيه عملية قتل الخليفة المتوكل على الله ووزيره الفتح بن خاقان، واستمر وزيراً للخليفة المنتصر بالله، وكان ينفذ توجيهات الأتراك، ومن تلك التوجيهات حث الخليفة المنتصر بالله على خلع أخويه وليي العهد المعتز بالله والمؤيد بالله[5].

وخير دليل على فلتان زمام الأمور من الخليفة المنتصر بالله، أنه خلال فترة خلافته القصيرة كان له من الحجاب أربعة، مرتبين على التوالي وصيف، ثم بُغا، ثم ابن المرزبان، ثم أتامش[6].

ووَلَّى المنتصر بالله سنة " 247هـ = 861م " المظالم رجلاً غير مناسب لهذا المنصب، وهو أبو عمرة أحمد بن سعيد مولى بني هاشم، فقيل به من الشعر ما يصف حاله في تدبير منصبه الجديد:

---

(1) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 331.

(2) العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 36.

(3) حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 262.

(4) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 363؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 141؛ القضاعي: تاريخ، ص 458؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 239؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 247؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 353؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 262؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 288؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 6.

(5) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 288.

(6) القضاعي: تاريخ، ص 458.

يا ضَيْعةَ الإسلامِ لمَّا وَلِي   مظالـمَ النـــاسِ أبو عَمْـرَهْ
صُيِّرَ مأموناً على أُمَّـــةٍ   وليس مأْمُوناً على بَعْرَهْ[1].

استمر الوزير أحمد بن الخصيب بشَغل منصب الوزارة في خلافة المستعين بالله " 248-252هـ = 862- 866م "[2] لمدة شهرين[3]، وقد كان للوزير أحمد بن الخصيب الدور الأكبر في اعتلاء الخليفة المستعين بالله سدة الخلافة؛ وذلك تنفيذاً لرغبة الأتراك في استخلاف المستعين بالله[4]، وعُين للوزارة أبو صالح عبد الله بن محمد بن يزداد[5]، وكما ذكرنا سابقاً أن ابن يزداد هرب من سطوة الأتراك وعدم رغبتهم في إشغال هذا المنصب، ثم خلفه في الوزارة شجاع بن القاسم[6]، و محمد بن الفضل الجرجرائي[7]، ولم يكن الوزير الجرجرائي ذو تأثيرٍ في منصبه[8]، ويذكر ابن الطقطقا أنه على إثر هروب الوزير ابن يزداد، لم يستوزر الخليفة المستعين بالله أحد، ولكن شجاع، والجرجرائي عُينوا ككتاب للخليفة، ولم يرقوا إلى الوزارة لكثرة الفتن والاضطرابات[9]، وكان من حجابه أتامش، ثم وصيف، ثم بُغا[10]. من خلال تلك التقلبات الوزارية السريعة الناتجة عن سيطرة الأتراك، وضعف الخليفة المستعين بالله؛ تقلصت صلاحيات الوزير، وتم تجاهل تقاليدها، فتولاها القائد أتامش التركي[11]، واستبد في إدارة شؤونها[12].

وفي سنة " 250هـ = 865م " غضب الخليفة المستعين بالله على جعفر بن عبد الواحد،؛ وذلك بفعل مكيدة دبرها القائد التركي وصيف، مما دفع الخليفة لنفيه إلى البصرة[13].

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 145؛ الكتبي: عيون التواريخ، ص 375؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 457.
(2) القضاعي: تاريخ، ص 462؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 242؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 288.
(3) ابن الطقطقا: الفخري، ص 242؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 262.
(4) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 147؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 288.
(5) القضاعي: تاريخ، ص 462؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 126؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 242؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 263؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 7.
(6) القضاعي: تاريخ، ص 462.
(7) ابن العمراني: الإنباء، ص 126؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 7.
(8) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 289.
(9) الفخري، ص 242.
(10) القضاعي: تاريخ، ص 463.
(11) أتامش ابن أخت بُغا الكبير. المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 363.
(12) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 8؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 288.
(13) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 35.

وبتولي المعتز بالله للخلافة " 252- 255هـ = 866- 870م " تغير خلال فترة حكمه ثلاثة وزراء، جعفر بن محمود الاسكافي[1]، ولم يكن مرضي عليه من قبل الخليفة المعتز بالله؛ لأنه فرض في الوزارة من قبل الأتراك[2]، وكانت أهواء بعض الأتراك معه، والبعض الآخر ضده، فثارت بسببه فتنة؛ فعزله الخليفة المعتز بالله[3]. ثم استوزر عيسى بن فرخانشاه[4]، ولم يكن بأسعد حظاً من الاسكافي، فتم عزله بسبب الأتراك [5]. ثم استوزر أبو جعفر أحمد بن إسرائيل الأنباري[6]، رفض الأتراك الاستقرار الذي ساد الوزارة زمن الوزير الأنباري، فسيطر القائد التركي صالح بن وصيف على أغلب مرافق الدولة الإدارية والمالية[7]، والذي كان حاجب للخليفة المعتز بالله[8]، وبذلك عطَّل مهام الوزير الأنباري، واقتصرت مهام الوزير على كتابة المراسلات للخليفة، والمشاركة في الاحتفالات الدينية والوطنية[9]. ولم يقف صالح بن وصيف التركي عند هذا الحد بل قبض على الوزير الأنباري، وضربه، وصادر أمواله، ولم يقبل وساطة الخليفة المعتز بالله في رفع يديه عن الوزير الأنباري، وتم عزله. واستقدم المتسلط التركي صالح بن وصيف الوزير السابق الاسكافي للوزارة – وهو من الموالين لهم – [10]، فرفض الخليفة المعتز بالله إعادة الاسكافي للوزارة، وطلب أن يستوزر عبد الله بن محمد بن يزداد، ولكن هيهات أن تنفذَ رغبةٌ لخليفةٍ ضعيفٍ، فأصرَّ صالح بن وصيف التركي على وزارة الاسكافي، وكان له ذلك[11]. ولكن الغريب أنَّه رغم استوزار الاسكافي بناء على إصرار الأتراك، إلا أنَّه كان منزوع الصلاحيات، فلم تتعدَّ صلاحياته كتابة الرسائل

(1) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 365؛ القضاعي: تاريخ، ص 467؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 196؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 289؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 7.

(2) ابن الطقطقا: الفخري، ص 244؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 289.

(3) ابن الطقطقا: الفخري، ص 244.

(4) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 365؛ القضاعي: تاريخ، ص 467؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 244؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 196؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 289؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 7.

(5) ابن الطقطقا: الفخري، ص 244؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 289.

(6) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 365؛ القضاعي: تاريخ، ص 467؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 244؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 196؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 289؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 7.

(7) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 365؛ القضاعي: تاريخ، ص 463؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 288.

(8) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 365؛ القضاعي: تاريخ، ص 463.

(9) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 288.

(10) ابن الطقطقا: الفخري، ص 245؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 289.

(11) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 289- 290.

للخليفة، وحضور المواكب والاحتفالات، أما فعلياً فقد بقيت الأمور الأساسية في منصب الوزارة بيد صالح بن وصيف التركي، فكانت الكتب توقع باسمه وكأنَّه الوزير[1].

وبتعيين الخليفة المهتدي بالله " 255- 256هـ = 870-870م "، كان الاسكافي هو الوزير، فأقره في منصبه، ولكنه بعد فترة عزله[2]، واستوزر أبا صالح جعفر بن أحمد بن عمار[3]، وخلفه في الوزارة سليمان بن وهب[4]، وكما ذكرنا سابقاً فقد باشر الخليفة المهتدي بالله إدارة خلافته عن قرب، فساد الوفاق والانسجام بين الخليفة والوزراء، وأصبحوا لا يقطعون أمراً دون إشارته، وقد كانت جميع خطوات الخليفة المهتدي بالله تصب في تقليص سيطرة الأتراك[5].

وتولى الخلافة المعتمد على الله " 256- 279هـ = 870- 892م "، فاستوزر عبيد الله بن يحيي بن خاقان[6]، وقد تم تعيينه للوزارة بعد اختياره من قبل الأتراك[7]، وكان الخليفة يكرهه[8]، فعند موته عُيِّن للوزارة من قبل الخليفة الحسن بن مخلد[9] سنة " 262هـ = 876م "[10] في محاولة للتخلص من سيطرة الأتراك على الوزارة، ولكن الوزير الحسن لم يستمر في منصبه طويلاً؛ لسوء علاقاته مع الأتراك، ولعلمه بقدوم القائد التركي موسى بن بُغا إلى مقر الخلافة سامراء؛ هرب الوزير إلى بغداد، وعيَّن الأتراك مكانه الوزير سليمان بن وهب[11]، وضعف شأن الوزارة لتحكم ولي العهد الموفق أخو الخليفة بمقاليد الحكم، وإدارة دفة الحكم دون الرجوع للخليفة[12]، فعزل الموفق

---

(1) القضاعي: تاريخ، ص 467؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 290.

(2) ابن الطقطقا: الفخري، ص 247؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 263.

(3) ابن العمراني: الإنباء، ص 136؛ القضاعي: تاريخ، ص 471.

(4) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 367؛ القضاعي: تاريخ، ص 471؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 136؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 247؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 263.

(5) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 290.

(6) القضاعي: تاريخ، ص 478؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 139؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 263؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 291؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 7.

(7) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 291.

(8) حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 263.

(9) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 189؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 251؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 196؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 291؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 263؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 7.

(10) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 189.

(11) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 189؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 273؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 12؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 291.

(12) حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 263.

بالله الوزير سليمان بن وهب، واختار الوزير الجديد إسماعيل بن بلبل، ولكن سرعان ما عزله[1]، وعيَّن الموفق بالله للوزارة بعد فترة أحمد بن صالح بن شيرزاد القطربلي[2]، ولكنَّ الوزير القطربلي لم يمكث أكثر من شهر لمرض حلَّ به ومات على إثره[3]، وبموت وليّ العهد الموفق بالله، انحلت العقدة الإدارية عند الخليفة المعتمد على الله، فاختار الخليفة المعتمد بالله الوزير عبيد الله بن سليمان بن وهب لشغل منصب الوزارة، واستمر في وزارته إلى نهاية خلافة المعتمد بالله[4].

لم يقتصر نفوذ الأتراك على تسيير منصب الوزارة على حسب رغبتهم، بل تعدى ذلك إلى ولاة الأمصار الذين يتم اختيارهم حسب رغبة الأتراك.

وخير ما نستشهد به في هذا المقام، أن أغلب ولاة دمشق منذ خلافة المنتصر بالله " 247- 248هـ = 861- 862م " إلى خلافة المعتمد على الله " 256- 279هـ = 870- 892م " غالبتهم كانوا من الأتراك، وهم الوالي عيسى بن محمد النوشري التركي زمن الخليفة المنتصر بالله " 247- 248هـ = 861- 862م "، والوالي يمكجور التركي، والوالي صالح العباسي التركي الذي ضم له ولاية الأردن، والوالي النوشري بن طاجيل التركي زمن الخليفة المستعين" 248- 252هـ = 862- 866م "، والوالي يمكجور التركي زمن الخليفة المعتز بالله " 252- 255هـ = 866- 868م "، والوالي السابق يمكجور التركي، والوالي أصرم التركي زمن الخليفة المهتدي بالله " 255- 256هـ = 868- 869م "، والوالي أماجور التركي، وابنه الوالي علي بن أماجور التركي، والوالي أحمد بن طولون التركي الذي سيطر على دمشق زمن الخليفة المعتمد على الله[5].

وبقيت مصر أيضاً على نفس الحال إلي أن سيطر عليها أحمد بن طولون، فمنذ خلافة المنتصر بالله كان والي مصر يزيد بن عبد الله التركي[6]، واستمر يزيد بن عبد الله التركي والي مصر طوال فترة الخليفة المستعين بالله، وقليلاً من خلافة المعتز بالله[7]، ثم خلفه الوالي مزاحم بن خاقان التركي، ثم ابنه أحمد بن مزاحم بن خاقان التركي[8].

---

(1) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 291.

(2) ابن الطقطقا: الفخري، ص 254؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 291؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 7.

(3) ابن الطقطقا: الفخري، ص 254.

(4) ابن الطقطقا: الفخري، ص 254؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 292؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 7.

(5) بني سلامة: دمشق في العصر العباسي، ص 129- 131.

(6) القضاعي: تاريخ، ص 459؛ الشرقاوي: تحفة الناظرين، ص 143.

(7) القضاعي: تاريخ، ص 463- 467؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص 594.

(8) القضاعي: تاريخ، ص 468؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص 594.

وتولى الخلافة المعتضد بالله ابن أخ الخليفة السابق المعتمد على الله[1]." 279- 289هـ = 892- 902م "، وقد جرت العادة على إبقاء الوزير في منصبه بحلول الخليفة الجديد[2]، فاستمر ابن وهب بشَغل منصب الوزارة زمن الخليفة المعتضد بالله إلي أن مات الوزير ابن وهب، فعمد الخليفة المعتضد بالله إلي تجميد أموال الوزير ابن وهب والسيطرة عليها، وبغرامة مالية استطاع ابن الوزير السابق القاسم بن عبيد الله افتداء قرار التجميد والسيطرة، فقلَّده الخليفة المعتمد على الله الوزارة خلفاً لأبيه[3].

وبتعيين الخليفة المكتفي بالله، كان من أخذ له البيعة للخلافة هو الوزير القاسم بن عبيد الله، فعظم شأنه عند الخليفة المكتفي بالله، ولما أدركه الموت، أشار على الخليفة بتعيين العباس بن الحسن خلفاً له في الوزارة[4].

فتسلَّم الخليفة المقتدر بالله " 295- 320هـ = 908- 932م " الخلافة، فأقرَّ الوزير السابق العباس بن الحسن على وزارته التي كان يشغلها أيام أخيه الخليفة المكتفي بالله، واستمر في وزارته إلى أن قتل في محاولة اغتيال الخليفة المقتدر بالله الفاشلة كما ذكرنا سابقاً، فعيَّن الخليفة المقتدر بالله ابن الفرات للوزارة خلفاً للعباس بن الحسن[5].

بعد أن قام الخليفة المقتدر بالله سنة " 311هـ = 923م ". بإعادة هيكلة المناصب الحساسة من حوله، وعزل الوزير حامد بن العباس عن الوزارة، وعزل علي بن عيسى عن الدواوين والأعمال؛ لأنه أخَّر رواتب الجند، وقلَّد الوزارة لأبي الحسن علي بن محمد بن الفرات[6].

وترك الخليفة المقتدر بالله لوزيره ابن الفرات تصريف أمور الخلافة؛ لعلاقاته الطيبة بين حرم الخليفة وقواده[7]. فقد كان أمر الوزراء علاوة على تدخل الأتراك، مرهون برضا أم الخليفة المقتدر بالله وقهرمانتها، فإذا غضبن على وزيرٍ فمآله إلى زوال وخلع[8].

---

(1) ابن الطقطقا: الفخري، ص 255.
(2) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 292.
(3) ابن الطقطقا: الفخري، ص 256.
(4) ابن الطقطقا: الفخري، ص 258؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 292- 293.
(5) ابن الطقطقا: الفخري، ص 265؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 7.
(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 219؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 12.
(7) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 294.
(8) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 361.

واستمر ابن الفرات في تقلبه في منصب الوزارة، فتارةً يُولَى الوزارة، وتارةً يُخلع منها، وقد بقي على هذا الحال المتقلقل في شَغله لمنصب الوزارة للمرة الثالثة، حتى تم القبض عليه وقتله سنة " 312هـ = 924م "[1].

وكان ما مرَّ به الوزير ابن الفرات، إنَّما هو تأثير القائد التركي مؤنس المظفر، ودسائس من الوزراء الجدد، فقد عزم الخليفة على إعادة الوزير ابن الفرات بعد فشل الوزير الجديد محمد بن عبيد الله الخاقاني في إدارة منصبه الجديد، فرفض القائد التركي مؤنس المظفر، ورشَّح له للوزارة علي بن عيسى بن الجراح[2].

وعلى إثر ذلك ساءت أحوال الوزارة زمن الخليفة المقتدر بالله؛ وذلك للتنقلات والتغيرات السريعة في الوزراء، فقد تقلَّد الوزارة اثنا عشر وزيراً خلال فترة حكم الخليفة المقتدر بالله، كان منهم من تولى وعُزل أكثر من مرة[3] كابن الفرات، وعلي بن عيسى[4]، وكان من وزرائه حامد بن العباس[5]، وفي فترة وزارته كان يُسيّر أمور الوزارة علي بن عيسى بعد الإفراج عنه من سجنه، وكان أشبه بالنائب للوزير حامد، ولضعف الوزير حامد سيطر على الوزارة، ولم يبق للوزير الأصلي حامد سوى الاسم، وقال فيهم الشاعر:

هَذا وَزيرُ بِلَا سوادِ وَذَا سوادِ بِلَا وَزيرُ[6].

ومن وزراء المقتدر الآخرين أبو القاسم عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن يحيي بن الخاقان وهو ابن الوزير السابق، وأبو العباس أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن الخصيب، وأبو علي محمد بن علي بن مقلة، وأبو القاسم سليمان بن الحسن بن مخلد، وأبو القاسم عبيد الله بن محمد الكلوذاني، والحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب[7].

وبقي الوزير ابن مقلة يشغل منصب الوزارة زمن الخليفة الجديد القاهر بالله " 320- 322هـ = 932- 934م "[8]، غير أن الوزير شارك القواد الأتراك بالإطاحة بالخليفة القاهر بالله، ولكن الخليفة فطن لخطتهم، وهاجمهم، وأحبط محاولتهم، فأفلت الوزير ابن مقلة واختفى؛ فاختار

(1) ابن الطقطقا: الفخري، ص 266.

(2) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 294- 295.

(3) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 378؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 361.

(4) حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 264.

(5) ابن العمراني: الإنباء، ص 157؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 268- 274.

(6) ابن العمراني: الإنباء، ص 157؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 500.

(7) ابن الطقطقا: الفخري، ص 268- 274؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 362- 363؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 8.

(8) ابن الطقطقا: الفخري، ص 276؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 8.

للوزارة محمد بن القاسم بن عبيد الله الذي نزع منه الخليفة صلاحياته، واعتقله بعد فترة من وزارته حتى وفاته، وعُيِّن الوزير أحمد بن عبيد الله بن سليمان الخصيبي، وهو آخر وزراء الخليفة القاهر بالله(1).

وبتعيين الخليفة الراضي بالله للخلافة " 322– 329هـ = 934– 941م " عيَّن الوزير أبا على بن مقلة، وهي المرة الثالثة التي يشغل فيها منصب الوزارة، وكان ذلك مقابل مال دفعه للخليفة لتنصيبه الوزارة، ثم عمت الفوضى فتم عزله، وحلَّ مكانه في الوزارة عبد الرحمن بن داود بن الجراح(2)، ولم تطل أيام وزارته فقد قدَّم استقالته للخليفة الراضي بالله، فعُيِّن خلفاً له الوزير أبو جعفر محمد بن القاسم الكرخي، ولم تدم أيام وزارته طويلاً حتى خُلع من الوزارة، فعُيِّن خلفاً له الوزير سليمان بن الحسن بن مخلد، ولم يكن الوزير الجديد بأسعد حظاً ممن سبقوه، فقد عجز عن إدارة شؤون الوزارة؛ لتسلط الأتراك والجيش في شؤون الدولة(3)؛ فاضطر الخليفة الراضي بالله إلي تعيين ابن رائق شؤون الدولة، ولقبه أمير الأمراء. بذلك المنصب المستحدث في الدولة العباسية لم يبق للوزارة أي نفوذ، واقتصرت اختصاصات الوزارة على حضور الأشياء الصورية أمام الناس، أما فعلياً فبيد أمير الأمراء(4)، وخير دليل على تنفذ أمير الأمراء ابن رائق في شؤون الوزارة، أنَّه رشَّح للخليفة الراضي بالله الوزير أبا الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات للوزارة(5).

ولم يكن هذا المنصب ليظهر في عهد الراضي بالله من فراغ ومن ترف، ولكن عندما تيقن الخليفة من ضعف الوزارة، وعجز الأتراك حتى في تسلطهم، وضياع أملاك الدولة، والأزمات الاقتصادية المتتالية؛ اضطر الخليفة مرغماً على الاستعانة بأمراء الأمصار لإنقاذ الخلافة من الوضع المتدهور باستمرار، فاستعان بالأمير محمد بن رائق كما ذكرنا سابقاً، فاستحدث منصب أمير الأمراء، وبذلك تكون قد خرجت جميع صلاحيات الخلافة السياسية، والمالية، والعسكرية ليد من يحصل على هذا المنصب(6).

ففي خلافة المتقي لله " 329– 333هـ = 940– 945م " تسلم الوزارة وزراء منزوعي الصلاحيات؛ بفضل تدخل أمير الأمراء في ذلك فكان منهم، الوزير أحمد بن محمد بن ميمون،

---

(1) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 303– 304.

(2) ابن الطقطقا: الفخري، ص 280– 281.

(3) ابن الطقطقا: الفخري، ص 281– 282؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 304.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص123؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 491؛ حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 265؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 304– 305؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 221.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص126؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 282.

(6) ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 498؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 367.

والوزير محمد بن القاسم الكرخي[1]، والوزير سليمان بن الحسن بن مخلد، والوزير أبو عبد الله البريدي لمرتين، والوزير أبو إسحاق محمد بن إبراهيم الاسكافي المعروف بالقراريطي، والوزير أبو العباس أحمد بن عبيد الله الأصفهاني، والوزير أبو الحسين علي بن أبي علي محمد بن مقلة[2].

بذلك يكون تعيين الوزير من اختصاصات أمير الأمراء. ففي خلافة المستكفي بالله " 333- 334هـ = 945- 946م " أقدم أمير الأمراء توزون التركي على منع الخليفة من اختيار الوزير، وحصر صلاحيات الخليفة باختيار من يسير أمور ضياعه، وهذه إشارة إلى اختفاء منصب الوزارة في ظل تسلط أمير الأمراء[3]، فكان آخر من دُعِيَ له بالوزارة زمن الخليفة المستكفي بالله الوزير محمد بن علي السامري[4].

---

(1) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 397؛ القضاعي: تاريخ، ص 526- 527؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 8.

(2) القضاعي: تاريخ، ص 526- 527؛ ابن الطقطقا: الفخري، ص 284- 286؛ السيوطي: حسن المحاضرة، ج2، ص 198؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 8- 9.

(3) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 305.

(4) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 399؛ القضاعي: تاريخ، ص 533؛ زامباور: معجم الأنساب والأسرات الحاكمة، ص 9.

موقف الأتراك من اختيار ولاة العهد في العصر العباسي الثاني" 247- 334هـ = 861-945م ".

كان الخليفة الواثق بالله آخر الخلفاء العباسيين الذي يتم مبايعته على الطريقة المتبعة في الدولة العباسية دون منازعاتٍ ودون تدخلٍ من رجال الدولة، ووفق وصيةٍ متبعةٍ، ففي تنصيب الخليفة المتوكل على الله، برزت إلي السطح تدخل القوة التركية لتثبيت من أرادت من الخلفاء لشغل ذلك المنصب؛ وفقاً لرغباتهم، وتنفيذاً لأوامرهم، فقد همشوا دور العرب، والفرس، وحتى بني العباس من الاختيار، وكان لنجاح الأتراك في تمرير عقد الخلافة للمتوكل على الله أثرٌ كبيرٌ في تولية الخلفاء من بعده، وأصبح الأتراك أهل الحل والعقد، ولا تتم خلافة أحد من ولاة العهد إلا بموافقتهم ورضاهم، وبذلك أصبح منصب الخلافة مرهون بيد الأتراك[1].

فذلل الأتراك للخليفة المنتصر بالله خلع أخويه المعتز بالله والمؤيد بالله من ولاية العهد سنة " 248هـ = 862م "؛ خشيةً من الانتقام لوالدهم الخليفة المقتول المتوكل بالله، وطمَّعوه بالبيعة لابنه عبد الوهاب بولاية العهد[2]. وتذكر بعض المصادر أن الخليفة المنتصر بالله برَّر لأخويه سبب عزلهم؛ وأنه يخشى عليهم القتل من الأتراك[3]، وتم ذلك الخلع بعد مرور أربعين يوماً على خلافته[4]، وذلك بعد مشاوراتٍ بين أحمد بن الخصيب، ووصيف، وبُغا[5].

لم يجد الباحث نصاً بتولية ابن الخليفة المنتصر بالله عبد الوهاب لولاية العهد، وبذلك يكون الأتراك نجحوا في خلع وليي العهد بشكلٍ رسميٍّ، و بقرارٍ خلافيٍّ" رئاسي" دون أن تظهر معالم واضحة لتدخلهم في خلع وليي العهد، ودون الوفاء بما وعدوا الخليفة بتعيين ابنه عبد الوهاب ولياً للعهد من بعده .

وتم اختيار الخليفة العباسي الثاني عشر المستعين بالله سنة " 248هـ = 862م " من قِبل بُغا الكبير، وبُغا الصغير، وأتامش، وأحمد بن الخصيب، بعد أن استحلفوا القواد الأتراك بأن يرضوا

---

(1) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 330- 331.

(2) الطبري: تاريخ، ج9، ص 244؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 143؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 3- 4؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 146- 147.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 245- 246؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 145؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 4؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 20؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 353؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 49.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 244؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 143؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 20؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 353.

(5) الطبري: تاريخ، ج9، ص 244؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 20؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 353.

بمن يختاره هؤلاء من الخلفاء، فوقع على المستعين بالله الاختيار لمنصب الخلافة؛ وذلك ليبتعدوا عن تعيين أحد أبناء الخليفة المقتول المتوكل على الله(1).

وقد سطَّر الشعراء بعض الأبيات التي تدلل على تسلط وتدخل الأتراك في ولاية العهد وخلع الخلفاء، وإن لم يرد ذكرهم مباشرةً في الأبيات، وكانت تلك الأبيات بحق الخليفة المستعين بالله، ويُقاس عليها حال الخلفاء في العصر العباسي الثاني.

خُلِعَ الخَلِيفَةُ أَحمدُ بن محمَّدٍ وَسَيُقْتَــل التَّالِي لَهُ أَوْ يُخْلَعُ
وَيَزُول مُلْكُ بَنِي أَبِيهِ وَلاَ نَرَى أَحَداً بِمُلْكٍ مِنْهُم يَتَمَتَّـــعُ(2).
إِيْهَا بني العَبَّاسِ إن سبيلَكم في قَتْلِ عبدِكم سبيلٌ مَهْيَــعُ
رَقَّعتُــم دُنْيَاكُــــــمُ فَتَمَزَّقَــتْ بكُمُ الحَيَاةُ تمزُّقاً لا يُرْقَعُ (3).

فكان خلع الخليفة المستعين بالله تحت رغبة القواد الأتراك وصيف، وبُغا(4).

وفي مأساة يسطرها التاريخ بحق الخليفة المعتز بالله " 252- 255هـ = 866- 869م "، ويخلدها للأتراك المتنفذين في الدولة العباسية، أنَّه لما استقرَّ المعتز في خلافته أحضروا المنجمين لكشف كم سيعيش، وكم سيبقى في الخلافة، فقام أحد الحضور من الظرفاء، وقال أنا أعرف من المنجمين بما تسألوا، فأجابهم يبقي كما يريد الأتراك، فلم يبق أحد في المجلس إلا ضحك(5).

وقد أقدم الخليفة المعتز بالله سنة " 252هـ = 866م " على تدبير قتل أخاه المؤيد بالله؛ خشيةً من توليه الخلافة، بفعل وشاية امرأةٍ تركيةٍ، بأن الأتراك عازمين على إخراج المؤيد من السجن(6)، فحتى نساء الأتراك لم يسلم منهم ولاة العهد.

تم تعيين المهتدي بالله للخلافة من غير عهدٍ مسبقٍ من الخلفاء سنة " 255هـ = 869م "، ولكن حين تعيينه رفض البيعة من أحد، حتى يسلمها له الخليفة السابق المعتز بالله(7).

وهذا الرفض من قبل الخليفة الجديد، يدل على أن الأتراك كانوا قد بايعوه، ولكنه انتظر تسلمها بشكلٍ شرعيٍّ من قبل الخليفة السابق.

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 256؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 146- 147؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 123؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 354؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 288.
(2) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 183؛ الشهري: الشكوى في الشعر العربي، ص 397.
(3) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 183؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 237.
(4) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 190.
(5) ابن الطقطقا: الفخري، ص 243.
(6) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 197.
(7) الطبري: تاريخ، ج9، ص 391؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 81؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 201.

وفي سنة " 256هـ = 870م " تمت البيعة الخاصة للخليفة المعتمد على الله في منزل الأمير التركي يارجوخ[1].

قَوِيَ موقف ولي العهد المعتضد بالله بعد مؤازرة قيادات الجيش له بأخذ البيعة، وبعد موت ولي العهد الموفق، أجمع أصحابه على تسليم ابنه المعتضد بالله جميع صلاحياته[2].

تعرض الخليفة المقتدر بالله سنة " 296هـ = 909م " لإجماع الوزراء والقيادات التركية على خلعه، والبيعة لابن المعتز[3]، وكانت هذه أول محاولة للأتراك لخلع المقتدر بالله.

جاءت تولية الخليفة المكتفي بالله سنة " 289هـ = 902م " على إثر مناكفات سياسية بين الوزير القاسم بن عبيد الله، وقائد الجيش بدر غلام المعتضد، فقد عزم الوزير على إخراج الخلافة من ولد الخليفة المعتضد بالله، ولكن لنفوذ وعزم قائد الجيش بدر على جعلها في أبناء ولي نعمته الخليفة المعتضد؛ انتهز الوزير موت الخليفة المعتضد بالله، وقائد جيشه بدر في فارس، فعيَّن الخليفة المكتفي بالله ابن الخليفة المعتضد لما بينه وبين بدر من خلافٍ، وتباعدٍ مسبقٍ في حياة والده الخليفة المعتضد بالله[4].

قتل سنة " 289هـ = 902م ". عبد الواحد بن أبي أحمد الموفق، وكانت والدته تسأل عنه، فيقال لها: إنَّه بخير، وإنَّه مقيم في دار الخلافة، ولم يُكتَشَف موته إلا عندما مات المكتفي بالله، ولم يظهر بعدها فتيقن موته[5].

لم تذكر مصادرنا التاريخية سبب موته، فالراجح من الاسم أنه أخو الخليفة المعتضد بالله، وعم الخليفة الحالي المكتفي بالله، إذ يرجح الباحث أن قتله جاء على خلفية سياسية خشيةً من تنصيبه بعد ابن أخيه المكتفي بالله لمنصب الخلافة.

تمت البيعة للخليفة المقتدر بالله بعهدٍ من أخيه الخليفة المكتفي بالله سنة " 295هـ = 905م "، وكان صغير السن كما ذكرنا سابقاً.

وصل الخليفة القاهر بالله إلي الخلافة سنة " 320هـ = 932م " وفق تشاورٍ جرى بين الأتراك مابين معارضٍ وموافقٍ، ولكن في النهاية تقلَّد الخلافة نزولاً عند رغبة الأتراك[6].

---

(1) ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 524.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 363.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 79؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 441.

(4) الطبري: تاريخ، ج10، ص 89؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 9؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 413؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 442.

(5) الطبري: تاريخ، ج10، ص 93- 94؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 415.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 306؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 75.

عندما مرض الخليفة الراضي بالله سنة " 329هـ = 940م " مرض الموت، أرسل إلى القائد التركي بجكم الحاصل على لقب أمير الأمراء، يسأله أن يعقد ولاية العهد من بعده إلى ابنه الأصغر أبي الفضل(1).

ولكن بويع الخليفة المتقي بالله سنة " 329هـ = 940م " بعد موت الراضي؛ وذلك نزولاً على رغبة أمير الأمراء، الذي رفض تنفيذ وصية الخليفة الراضي بالله(2).

وقد كان للأتراك سياسة غريبة لها أبعادها على شخصية ولي العهد الخليفة المرتقب، وهي قيام الأتراك بتولية الخدم خدمةً، وتربيةً، ومعاشرةً لولاة العهد، ومؤانستهم لتضعف نفوسهم ولتصقل شخصيتهم من خلال الخدم، وكان الخلفاء يشجعون تلك الطريقة خشيةً على أولادهم من الأتراك، ولكن كان لها آثار سلبية على ولاة العهد، بأنه حين يستخلف لا يجد سوى الخدم الذي تطبع بطباعهم عوناً له(3). فهذا مؤنس الخادم زمن الخليفة المقتدر بالله قبض على زمام الدولة، وتسلط في سيطرته، فكانت له القيادة، والإمارة، والوزارة(4)، وكما ذكرنا سابقاً كانت نهاية الخليفة المقتدر بالله على يد خادمه مؤنس في الحرب التي دارت بينهما.

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 403؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 130.

(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 3؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 130؛ الناطور، وآخرون: الخلافة الإسلامية، ص 283.

(3) البستاني: أدباء العرب، ص 169؛ محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 360؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 219.

(4) البستاني: أدباء العرب، ص 169.

- الآثـار المترتبـة علـى التـدخل التركـي فـي ولايـة العهـد فـي العـصر العباسـي الثاني"247- 334هـ = 861- 945م".

جنـى الأتـراك علـى أنفسهم الويـل والثبـور بتـشتتهم، وعـدم تكـاتفهم، وتـشبثهم بـالنعم التـي يسيحون بها في ظل الخلافة العباسية، ولكنهم أخذوا يحسدون أنفسهم على مناصبهم، وغنائمهم، وحظـوتهم التـي جنوها مـن تقريبهم للخلفـاء؛ فجدُّوا فـي تـدبير المؤامرات الداخليـة، أي بـين العناصـر التركيـة أنفسهم، والمؤامرات الخارجيـة التـي قد تـصل لمشاورة ومشاركة الخليفـة فـي الـتخلص مـن بعض العناصر التركية.

الآثار المترتبة على الأتراك أنفسهم.

بإيعاز من وزير الخليفة المنتصر بـالله أحمد بن الخصيب، تم إرسال وصيف غازياً إلـى الثغـور مـع الـروم سـنة " 248هـ = 862م " بـأمر الخليفـة المنتـصر بـالله؛ وذلـك لوجـود بعـض المناوشات والأحقاد بين ابن الخصيب ووصيف[1]، وبهذا تكون الساحة فارغة لابن الخصيب في إدارة أمور الدولـة، والتحكم بها دون وجود منافسين حقيقيين لـه، وهـي رسالة واضـحة بـأنَّ الخليفـة رهن إشارة وزيره.

بتعيين الخليفة المستعين بالله سنة " 248هـ = 862م "، حصل أحمد بن الخصيب على منصب كاتب الخليفة، وأصبح أتامش وزير الخليفة[2].

مات بُغا الكبير سنة " 248هـ = 862م "، فولّى الخليفة المستعين ابنه موسى مكان أبيه بنفس الصلاحيات، وولاه ديوان البريد[3].

وفـي سـنة " 248هـ = 862م " نقـم المـوالى الأتـراك علـى أحـد قـوادهم، ووزيـر خليفـتهم المستعين بـالله أحمد بـن الخصيب، فنفاه الخليفـة إلـى إقرطيش[4][5] " كريت"[6]، ونفى عبيد الله بن

(1) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 142؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 19- 20.

(2) الطبري: تاريخ، ج9، ص 256؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 150؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 147؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 22؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 354.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 258؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 7؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 151.

(4) أقريطش: بفتح الهمزة وتكسر، والقاف ساكنة، والراء مكسورة، وياء ساكنة، وطاء مكسورة، وشين معجمة، وهي جزيرة في بحر المغرب، وهي جزيرة كبيرة فيها مدن وقرى، وفتحت زمن الخليفة المأمون. الحموي: معجم البلدان، م1، ص 236.

(5) الطبري: تاريخ، ج9، ص 259؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 151؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 354.

(6) واصف: معجم الخريطة التاريخية، ص 14.

يحيي بن خاقان إلى برقة[1][2]، وهذا دليل على أنَّ الخليفة المستعين بالله كان مستضعفاً بين جنوده وقادته.

فعيَّن أتامش على مصر والمغرب، وجعله وزيره مقدماً على جميع الناس سنة 248هـ[3]، خلفاً للوزير المنفي أحمد بن الخصيب.

وتم قتل أتامش وكاتبه شجاع سنة " 249هـ = 863م "؛ وذلك لأنَّهم انفردوا بغنيمة بيت المال بأمرٍ الخليفة المستعين بالله، فكانت الأموال من جميع الأمصار الواردة إلى بيت مال المسلمين، تصب عند أتامش وكاتبه، وذلك دون المحاصصة بينهم وبين وصيف وبغا، فاستغل وصيف وبُغا الموالي التي تنظر إلى الأموال أنَّها تنتهب من قبل أتامش وكاتبه، فأوغروا صدورهم على أتامش وكاتبه، فهجموا عليهم، فاستجاروا بالخليفة المستعين بالله، فلم يجرهم، فقتلوا أتامش وكاتبه، ونهبوا دار أتامش، وأخذوا منها أموالاً كثيرة[4].

أحيكت المكيدة من قبل وصيف وبُغا ضد أحد قوادهم، وواحد ممن نفذ عملية قتل الخليفة المتوكل على الله سنة " 248هـ = 862م "[5]، وهو باغر، وتم قتله سنة " 251هـ = 865م "[6].

وفي سنة " 252هـ = 866م " أمر الخليفة المعتز بالله بإسقاط اسمي وصيف وبُغا من الدواوين، ودبَّر لقتلهم، ولكنهم علموا بذلك، فاسترضوا الخليفة، فرضي عنهم، وأعاد لهم صلاحيتهم كما كانوا سابقاً[7].

---

(1) برقة: بفتح أوله والقاف، وهي اسم صقع كبير تشتمل على مدن وقرى وتقع بين الإسكندرية وافريقية. الحموي: معجم البلدان، م1، ص 388.

(2) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج12، ص 48؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 25؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 354؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 392.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 260؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 8؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 151؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 391.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 263– 264؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 151؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 21– 22؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 154؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 355– 356؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 288.

(5) الطبري: تاريخ، ج9، ص 278– 280؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 161؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 154.

(6) الطبري: تاريخ، ج9، ص 278؛ المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 363؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 161؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 42؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 163؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 480؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 358– 359؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 242.

(7) الطبري: تاريخ، ج9، ص 354– 356؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 183.

قُتل وصيف التركي سنة " 253هـ = 867م "[1] لسوء رده على الجند الأتراك وغيرهم ممن طلبوا مرتباتهم، فجعل الخليفة المعتز بالله صلاحيات وصيف إلي بُغا الشرابي[2].

وفي سنة " 254هـ = 868م " قُتِل بُغا الشرابي، وجاءوا برأسه إلي المعتز، فابتهج المعتز كثيراً بمقتله، وعلَّق رأسه في سامراء، ثم ذهب برأسه إلى بغداد، وحبس ونفى جماعة من ولده[3].

ويقول الشاعر في هذا المقام:

فَاليَومَ عَاوَدَت الخِلَافَةُ عِزَّهَـــــا وَأَضَاءَ وَجْهُ المُلْكِ بَعْدَ ظَــلَامِ

أَضْحَى بُغَاءُ وَأَقْرَبُوه وَحِزْبُـــــــه وَكَأَنَّهُم حُلْمٌ مِنَ الأَحْــــلَامِ[4].

طَاحُوا فَمَا بَكَتْ العُيونُ عَلَيهِمُ بِدُمُوعِهَا وَمَضُوا بِغَيرِ سَلَامِ[5].

قتل موسى بُغا سنة " 256هـ = 870م " صالح بن وصيف؛ وذلك لخشيته من صالح في التآمر مع الخليفة المهتدي بالله ضدهم[6].

وفي سنة " 263هـ = 877م " مات عبيد الله بن يحيي بن خاقان، فحلَّ مكانه في منصب الوزارة الحسن بن مخلد، فقدم موسى بن بُغا إلى سامراء؛ فهرب الوزير الجديد الحسن بن مخلد، وعُيِّن مكانه وزيرٌ جديد [7]. فمنذ مقتل الخليفة المتوكل على الله، تضاءلت أهمية الوزارة بسبب سيطرة الأتراك على مقاليد الأمور، فأصبح منصب الوزير يخضع لتأثيرهم المباشر، واختيار الوزراء رهن إشارتهم[8].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 374؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 200؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 70؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 189؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج19، ص11؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 223؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 241.

(2) الطبري: تاريخ، ج9، ص 374؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 200- 201؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 70؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 189؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 223؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 366.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 73.

(4) البستاني: أدباء العرب، ص 183.

(5) خفاجي: الآداب العربية، ص 21.

(6) الطبري: تاريخ، ج9، ص 374؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 100؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 214؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 360- 366- 367.

(7) الطبري: تاريخ، ج9، ص 532؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 290؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 273؛ السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 291.

(8) السامرائي: تطور نظام الوزارة، ص 288.

وهذه علامة واضحة على أنَّ الأتراك كانوا يخشون بعضهم البعض، أكثر من خشيتهم للخليفة، فكيف يهرب وزيرٌ عيَّنه الخليفة من قدوم وزيرٍ آخرٍ، وهذا دليلٌ جلي على ضعف الخليفة الذي لا يستطيع حماية قراراته خشيةً من الوزراء الأتراك.

في عهد الخليفة المعتمد على الله وقع الشقاق بين الأتراك، وانقسموا على أنفسهم، فطلبوا من الخليفة المعتمد على الله تعيين قائد للجيش من البيت العباسي، فتم تعيين أخيه ولي العهد الموفق بالله، فأصبح الحاكم الفعلي للدولة، وحَجَّم نفوذ الأتراك، فأصبح الآمر الناهي على الخليفة والأتراك(1).

قُتل قائد جيش المعتضد بالله بدر الغلام سنة " 289هـ = 902م " بفضل المكيدة التي دبرها الوزير القاسم بن عبيد الله للتخلص من بدر؛ خشية إظهار أمره المسبق بتنحيه، واستثناء أبناء الخليفة المعتضد بالوصول إلى سدة الخلافة(2)، وللخروج من هذا المأزق عيَّن الوزير الخليفة المكتفي بالله ليس حباً بالخليفة الجديد، ولا والده، ولكنَّه اختار من أبناء الخليفة المعتضد بالله من له عداوةً مسبقةً مع قائد الجيش كما ذكرنا سابقاً؛ ليكون على استعدادٍ كاملٍ لتلقي الأخبار المسمومة من الوزير ضد قائد الجيش، وفي الطرف الأخر يكون على حذر من كل خطوات الخليفة تجاهه، وعدم الطمأنينة للخليفة خشية الماضي.

انقسم الأتراك على أنفسهم في فتنة عزل الخليفة المقتدر بالله سنة " 296هـ = 909م "، فبعد موافقة من الأغلبية، غيَّر بعضهم رأيه لمصالح مشتركة مع الخليفة، فوقعت الفتنة بين الأتراك لحساب الخليفة المنقلب ابن المعتز، والخليفة المنقلَب عليه المقتدر بالله(3)، وقُتل عددٌ من القيادات والشخصيات، كان من أبرزهم القائد التركي وصيف بن صوارتكين(4).

وفي سنة " 296هـ = 909م " قتل المقتدر بالله حاجبه سوسن؛ وذلك عندما كشف الوزير ابن الفرات عن دور هذا الحاجب في فتنة عزله وموالاته للخليفة ابن المعتز، وقد استخدم الوزير تلك المعلومات عندما حاول الحاجب زعزعة الأحوال من حول الوزير(5).

---

(1) خفاجي: الآداب العربية، ص 21؛ حمدان: صورة الخلافة في الشعر العباسي، ص 110.

(2) الطبري: تاريخ، ج10، ص 89؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 9؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 413؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج21، ص 41؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 416؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 442.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 79- 81؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 441- 443.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 443.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص 464.

سخط الخليفة المقتدر بالله على وزيره علي بن الفرات سنة " 299هـ = 912م "، فخلعه من الوزارة، وصادر أمواله، وأموال من والاه، وعيَّن للوزارة أبا علي محمد بن يحيي بن عبيد الله بن يحيي بن خاقان(1).

فاضطربت بغداد ثلاثة أيام لهذا القرار، ثم عاد الهدوء بعد ذلك(2)، وكان سبب العزل أن وصل للخليفة المقتدر بالله أنَّ وزيره ابن الفرات يتآمر مع الأعراب على احتلال أو نهب بغداد(3).

حاز مؤنس على لقب المظفر سنة " 309هـ = 921م "، وتم تعميم الكتب من قبل الخليفة المقتدر بالله بذلك إلى أمراء الأمصار، وعيَّنه على مصر والشام(4).

وفي سنة " 321هـ = 933م "، وبعد سنة من تنصيب الخليفة القاهر بالله للخلافة، وعلى إثر محاولات الأتراك ورجال الجيش الانقلاب على الخليفة القاهر بالله، تم إلقاء القبض على مؤنس الخادم " المظفر"، وتم حبسه بأمر من الخليفة على يد بعض القادة الأتراك(5)، وبعد ذلك قطع رأسه؛ وذلك على إثر الشغب الذي افتعله الجند من أنصار مؤنس، وطيف برأسه في شوارع بغداد(6).

وفي سنة " 322هـ = 934م " قتل الخليفة القاهر بالله أحد القادة الذين أشاروا بتعيينه للخلافة، إسحاق بن إسماعيل النوبختي(7)، وهو من الذين أصروا على مؤنس الخادم وغيَّروا رأيه في قضية استخلاف القاهر بدلاً من ابن الخليفة المقتدر بالله كما ذكرنا سابقاً.

عُزل أمير الأمراء محمد بن رائق التركي على يد القائد التركي بجكم، الطامح في نيل اللقب الذي يحمله ابن رائق، وتلقب بأمير الأمراء(8). وفي سنة " 328هـ = 940م " تزوج بجكم التركي بنت أبي عبد الله البريدي سارة(9).

بوفاة توزون التركي كان الأتراك وصلوا إلى حدٍ كبيرٍ من التفكك والانهيار، وكان ذلك نذير خطرٍ هدد وجودهم في ظل ظهور قوة جديدة على الساحة السياسية في بغداد، مستغلةً الأوضاع

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 123؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 35– 36.
(2) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 470.
(3) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 35؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 197.
(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 199.
(5) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 80– 82.
(6) المصدر نفسه، ج7، ص 85.
(7) المصدر نفسه، ج7، ص 106.
(8) علي: مختصر تاريخ العرب، ص 265.
(9) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 382؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 306.

المترهلة لمقر الخلافة بغداد، وللأتراك، وللخلفاء؛ لتبدأ الخلافة العباسية في المعاناة من جديد، ولكن ليس على يد الأتراك، بل على يد القوة الجديدة الفرس البويهيين[1].

(1) الناطور، وآخرون: الخلافة الإسلامية، ص 284.

الآثار المترتبة على الأطراف الأخرى.

في خضم الحوادث المتتالية من عزلٍ وتثبيتٍ للخلفاء زاد نفوذ الأتراك، وفي المقابل زاد تجبرهم على الناس من باب أولى، الأمر الذي ألَّب عليهم بعض عناصر الجند من المغاربة الذين طمعوا أن يكون لهم نصيبٌ من الجاه والنفوذ في إدارة الخلافة كما للأتراك، وذلك بعد مشاركة الأتراك في الفتن التي دارت رحاها بين المستعين بالله والمعتز بالله(1).

ففي سنة " 251هـ = 865م " انهزم الأتراك، ونُهب عسكرهم من قبل أهل بغداد(2). وفي سنة " 252هـ = 866م " وقعت صدامات بين المغاربة والأتراك؛ وذلك لحنق المغاربة على تسلط الأتراك في مقاليد الحكم من خلعٍ وقتلٍ للخلفاء والوزراء، وضربهم لعيسى بن فرخانشاه(3)، وكان من حرَّك ذلك في نفوس المغاربة محمد بن راشد، ونصر بن سعيد، ولكن تم الصلح بين الطرفين، واختبأ محمد بن راشد، ونصر بن سعيد في منزل محمد بن عزون، فوشي بهم، فأخذهم الأتراك وقُتلا، فبلغ الخليفة المعتز بالله دور ابن عزون في قتلهم، فأراد قتله فشُفع له فنفاه إلى بغداد(4).

ويستدل من غضب الخليفة المعتز بالله على ابن عزون، أنَّه راضٍ عن تصرف المغاربة، الذين وقفوا في وجه الأتراك، علَّها تكون قوةً تستطيع أن تضاهي الأتراك، وتحد من سطوتهم و نفوذهم.

تذمر الفرس على تدخل وسيطرة الترك على الخلافة، بعد أن كان الفرس هم عمود الخلافة العباسية، والخير يُجنى لهم، فجاءت ثورة الزنج رداً على إحلال العنصر التركي مكان العنصر الفارسي، وقد لعبت الثورة الزنجية على وتر أنَّها ثورة على فساد وتسلط الأتراك، لتغطية أفكارها ومبادئها الفاسدة الموجه نحو الإسلام.

فأخذ صاحب الثورة الزنجية في التودد للدولة العباسية، والتهديد والوعيد للأتراك فقال:

بَنِي عَمِّنَا إنَّا وَأَنْتُـــــم أَنَامِل   تَضَمنَهَا مِنْ رَاحَتِيهَا الأَصَابِعُ(5).
بَنِي عَمِّنَا وَلَّيْتُم التُّركَ أَمْرَنَا   وَنَحْن قَدِيماً أَصْلُهَا وَعَمُودُهَـــــا
فَمَا بَالُ عُجْم التُّركِ تَقْسِمُ فَيْئَنَا   وَنَحْنَ لَديهَا فِي البِلَادِ شُهُودُهَـا
فَأُقْسِم لَأُذْقَـــت القَرَاح وَانْ أَذُقْ   فَبُلْغَةُ عَيْشٍ أَوْ يُبَاد عَمِيدُهَا(6).

---

(1) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 343.
(2) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 182.
(3) كان يشغل منصب وزير الخليفة المعتز بالله. القضاعي: تاريخ، ص 467.
(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 369؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 186.
(5) الشهري: الشكوى في الشعر العربي، ص 402.
(6) خفاجي: الآداب العربية، ص 23؛ الشهري: الشكوى في الشعر العربي، ص 402.

اندلعت الفتنة بين الأتراك والمغاربة سنة " 277هـ = 890م "، فوقعت الخسائر في الطرفين، ولكنَّ صاحب المغاربة فضَّ النزاع[1].

وفي سنة " 278هـ = 891م " جرت حرب في بغداد بين قيادات الجيش، وتم الصلح فيما بعد[2].

أُعيد الوزير السابق ابن الفرات للوزارة مرة أخرى سنة " 304هـ = 917م "، وعُزِل علي بن عيسى بن الجراح، وكان عزله أول تدخل مباشر من نساء القصر في شؤون الخلافة، فتمَّ عزله لمنافرةٍ بينه وبين أم موسى القهرمانة كما ذكرنا سابقاً[3].

وخلال الفترة الأخيرة من السيطرة التركية، استعان الخليفة بالدولة الحمدانية لمساندته في التصدي للتدخل التركي. ففي سنة " 330هـ = 942م " كان هناك حروب بين قائد الجيش التركي أبي الحسين البريدي وبين الخليفة المتقي لله بمرافقة الحمدانيين، وكانت الحرب سجال بين الطرفين، ولكن الكفة رجحت للحمدانيين[4].

وفي زمن الصراع على منصب أمير الأمراء، أحسَّ الأتراك بتدخل العنصر الفارسي المتمثل بالقائد كورتكين الفارسي الذي واجه البريدي التركي، فنهضت الأتراك تبحث لها عن زعيمٍ يوحد شملها بعد أن شارفت على الفناء الإداري في شؤون الدولة مقابل تدخل الفرس، فأعيد ابن رائق لمنصب أمير الأمراء، وكمتزعِّم للأتراك من جديد لصد التدخل الفارسي على حساب الأتراك[5].

ولكن في نهاية السيطرة التركية، وفي لحظة الضعف الأخيرة طالبت قيادات الجيش في بغداد القائد الفارسي أحمد بن بويه أن يتوجه نحو بغداد للسيطرة عليها[6].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج10، ص 18؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 360.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 361.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 166؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 491- 492.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 163- 164.

(5) محمود، الشريف: العالم الإسلامي، ص 381.

(6) شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 142.

الفصـــل الخامس

الآثـار الـسياسية لولايـة العهـد فـي العـصر العباسـي الثانـي " 247 – 334هـ = 861 – 945م " على دولـة الخلافة العباسية .

- ❁ الآثار السياسية الداخلية لولاية العهد:
- ❁ الآثار السياسية الخارجية لولاية العهد:

الفصل الخامس: الآثار السياسية لولاية العهد في العصر العباسي الثاني " 247 – 334هـ = 861 – 945م " على دولة الخلافة العباسية .

لقد كان لولاية العهد شديد الأثر على استقرار الدولة العباسية، فقد كانت أخبار خلع وقتل الخلفاء تصل إلى جميع الأمصار ؛ فكان ذلك حافزاً لمن أراد الخروج على الخلافة، وقد مرَّت الدولة العباسية في عصرها الأول ببعض الاضطرابات، والانشقاقات، والثورات، والدعوات المناهضة لها، ولكن لم تصل في قوتها واستفحالها إلى ما وصلته في العصر العباسي الثاني.

ويحث الجاحظُ الخليفة المتمكن من منصبه، البحث عن أحوال خاصته، ومن حوله، وأحوال رعيته، وإنما سُميَ الخليفة راعياً لتفحصه دقائق أمور رعيته، ومتى عجز الخليفة عن معرفة أحوال وأخبار رعيته، فليس له من اسم الراعي إلا رسمه، ومن منصبه إلا ذكره[1].

الآثار السياسية الداخلية لولاية العهد.

ثورات العلويين.

استمر موقف العلويين العدائي للدولة العباسية امتداداً لموقفهم من الدولة الأُموية؛ لاعتقادهم بأنَّ الدولة العباسية منذ قيامها قد سلبتهم حقهم في الخلافة؛ لأنَّهم بحكم قربهم من الرسول – صلى الله عليه وسلم – أحق بالخلافة من العباسيين كما ذكرنا سابقاً[2].

فكثَّف العلويون حركاتهم المناهضة للدولة العباسية في ظل النزاع القائم بين ولاة العهد والطامحين لذلك المنصب. ففي سنة "251هـ = 865م " خرج بمدينة الري محمد بن جعفر بن أحمد بن عيسى بن الحسين الصغير بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولكن تم القضاء عليه[3].

وفي السنة نفسها " 251هـ = 865م " خرج بالكوفة العلوي الحسين بن محمد بن حمزة بن عبد الله بن حسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فتبعه حشدٌ كبيرٌ من الناس، ولكن تم إلقاء القبض عليه وسجنه، ولحق الدمار والخراب بالكوفة[4].

وفي سنة " 251هـ = 865م " ظهر أحد العلويين بمدينة نينوى في العراق، وتم القضاء على جماعة ممن تبعه، وهرب هذا العلوي إلي الكوفة[5].

---

(1) التاج، ص 165.

(2) البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 14.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 180.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص49– 50؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 486.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 180.

وفي سنة " 251هـ = 865م " سيطر العلوي إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب على مكة؛ فهرب عاملها، وتم الاستيلاء علي بيت عاملها الهارب، وبيوت أصحاب السلطان، وقتل عدداً من الناس، وانتهب ما في الكعبة من مال، وكسوة، وخيرات، وأخذ كثيراً من أموال الناس(1)، ولم تقتصر السيطرة على مكة فحسب، بل سيطر على المدينة المنورة؛ فهرب عاملها، فرجع إلي مكة؛ فعمَّ البلاء والغلاء، وتوجه إلى مدينة جدة؛ فصادر أموال التجار، واحتكر الطعام عن أهل جدة، فعاد إلى مكة فقتل وسلب عدداً كبيراً من الحجَّاج؛ مما دفع الحُجَّاج للهروب رغم أنَّ موعد وقفة عرفة قد حان؛ فلم يشهد الحُجَّاج تلك الشعيرة، فوقف هو وأصحابه في عرفة، ثم عاد إلى جدة، وأخذ من أهلها الأموال الكثيرة(2).

في قزوين(3) ظهر سنة " 251هـ = 865م " العلوي الحسين بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الأرقط بن محمد بن علي بن الحسين بن علي المعروف بالكوكبي، فطرد عاملها(4)، وتم القضاء عليه سنة " 253هـ = 867م " علي يد موسى بن بغا(5).

وفي سنة " 252هـ = 866م " تكرر الهجوم على الكوفة من أحد العلويين ومن تبعه، فآذى الناس وأخذ أموالهم، ولكن في النهاية أُرسلوا إلى سامراء(6).

ويُرجح أنَّ النشاط العلوي المناهض للدولة العباسية برز بشكلٍ واضحٍ خلال فترة حكم الخليفة المستعين بالله، وهذا إنَّما يدل على أن العلويين استغلوا الوضع المتدهور للخلافة العباسية، في ظل خليفة مسيطَرٍ عليه من قبل الأتراك، وفي خضم النزاعات الدائرة على ولاية العهد بين المؤيدين للخليفة المنوي خلعه المستعين بالله، والمؤيدين للخليفة الجديد المعتز بالله؛ فقد انتهز العلويون فرصةً لثوراتهم على الدولة العباسية في نهاية حكم الخليفة المستعين بالله، الذي انشغل في تحصين نفسه، وفي الرد على المناهضين له.

وفي سنة " 256هـ = 870م " ثار أحد العلويين وهو علي بن زيد، واستولى على الكوفة، وطرد عامل الخليفة منها، واستقر بها، وكانت له معارك مع جيش الخليفة وكان النصر حليفه(7).

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 50؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 181.

(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 50؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 486- 487.

(3) قزوين: بالفتح ثم السكون، وكسر الواو، وياء مثناة من تحت ساكنة، ونون، وهي مدينة مشهورة بين الري وأبهر، فتحت زمن الخليفة الراشدي عثمان بن عفان – رضي الله عنه –. الحموي: معجم البلدان، م4، ص 342.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 180- 181.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص 192.

(6) المصدر نفسه، ج6، ص 187.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 227؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج19، ص 22؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 525.

وفي سنة " 260هـ = 874م " قُتل علي بن زيد العلوي المسيطِر على الكوفة على يد الثورة الزنجية[1].

ويرى أن العلويين لم يألوا جهداً في استغلال الفرص لتحقيق مآربهم، فهذه الثورة تزامنت مع الفتنة التي افتعلها الأتراك؛ بهدف الإطاحة بالخليفة المهتدي بالله سنة " 256هـ = 870م ".

وفي سنة " 312هـ = 924م " خرج رجل ادّعى أنَّه محمد بن إسماعيل بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في الكوفة، واستعان بالأعراب لتدعيم ثورته، ولكن تم القضاء على تلك الثورة[2]. ومن خلال تتبع الأحداث التاريخية، يرجح قيام هذه الثورة مستغلةً تلك المنطقة التي كان القرامطة قد سيطروا عليها، وتم إجلاؤهم عنها من قبل جيش الخليفة الذي ترك الكوفة، وذهب لتأمين بعض المناطق خشيةً من سيطرة القرامطة عليها[3]، فكانت الكوفة منطقةً خصبةً لتلك الثورة.

---

(1) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 268؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 156؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 249؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 546.

(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 240؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 23.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 23.

ثورات الأمصار:

أصبحت أمصار الدولة العباسية في عصرها الثاني في مهب رياح الفتن والثورات والتغير، فلم يستقر الوضع فيها؛ بسبب النزاعات على ولاية العهد، ولتدخل الأتراك في تعيين الخلفاء، واستخدام القوة في ذلك؛ وهذا ما دفع بعض الأمصار لاستغلال الوضع المتدهور، وانشغال الخليفة ومن حوله بإحاكة المؤامرات للتخلص من بعضهم البعض، وللتخلص من سيطرة العمال والولاة الذين استغلوا مناصبهم خلال الفتن في اضطهاد بعض الأمصار، وإساءة السيرة فيهم.

فقد كانت العلاقة طردية، كلما ازدادت الفتن حول الخليفة، زاد تسلط الولاة والعمال على أمصارهم؛ فأدى إلى زيادة سخط الناس على الولاة، وعلى الخلافة التي أهملت المراقبة على هؤلاء الولاة والعمال.

ففي سنة " 248هـ = 862م " تحرك أحد الخوارج في مدينة الموصل، فوجَّه الخليفة المنتصر بالله من يردعه، فقضى عليه، وقتله ومجموعة من أصحابه[1].

وفي سنة " 248هـ = 862م " ثار أهل حمص على عاملهم من قبل الخليفة المستعين بالله فطردوه، فبعث لهم بجيشٍ أخمد ثورتهم نكايةً بهم على طرد عامله، فقتل منهم كثيراً، وأسر بعض أعيانهم، وجلبهم إلى سامراء[2]، وهدم سور مدينتهم[3]. رغم أن المصادر لم تذكر سبب ثورة أهل حمص على عاملهم، إلا أنه يُستدل من الثورة وطردهم له بأنه سيء السيرة مع أهل حمص؛ وهذا ما دفعهم لما فعلوا مستغلين فتنة مقتل الخليفة المنتصر بالله، وهي الفترة الانتقالية بين مقتله وبين تعيين الخليفة المستعين بالله.

وفي سنة " 249هـ = 863م " هجمت مجموعة من الناس على سجن بسامراء، وأخرجوا مَن بالسجن، فتدخل بُغا، وأتامش، ووصيف، ومجموعة من الأتراك، فقُضي على تلك الهبة في اليوم نفسه[4].

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 5؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 151.

(2) الطبري: تاريخ، ج9، ص 259؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 8؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 24؛ الكتبي: عيون التواريخ، ص 389؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 465؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 375.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 259؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 8؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 151؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 24؛ الكتبي: عيون التواريخ، ص 389؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 465.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 21؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 154.

وفي أعمال متفرقة، قامت جماعة سنة " 249هـ = 863م " باعتراض علي بن الجهم بن بدر الشاعر[1] قرب حلب فقتلوه، وسلبوه ما بحوزته، وكان عاقد العزم على الذهاب للثغور[2]، ويتضح أنَّ هذه الجماعة امتهنت قطع الطريق للاستيلاء على الأموال.

وفي سنة " 250هـ = 864م " جدد أهل حمص ثورتهم على عامل الخليفة المستعين بالله، وقتلوه، فبعث إليهم الخليفة جيشاً بقيادة موسى بن بُغا الكبير، فَقَتَل منهم عدداً كبيراً، وأحرقها، وأسر جماعةً من أعيانها[3].

وفي سنة " 250هـ = 864م " كانت هناك أعمال نهبٍ، وقتلٍ قام بها الجند في بلاد فارس[4].

وفي ظل الفترة الانتقالية، فترة الفتنة بين خلع الخليفة المستعين بالله وتنصيب الخليفة المعتز بالله سنة " 251هـ = 865م "، أغار الأعراب على بعض القرى قتلاً ونهباً، وقطعت بعض القبائل طريق جدة[5].

وفي سنة " 252هـ = 866م " وقعت فتنة بين أصحاب محمد بن عبد الله بن طاهر والجيش في بغداد الذين طالبوا بمرتباتهم، جرت خلالها أعمال نهب وقتل، ولكن في النهاية كانت الغلبة لمحمد بن عبد الله بن طاهر[6].

لم يكن التسلط على الناس خاصاً بالخليفة ورجاله المتنفذين من الأتراك، بل تعدى ذلك، فهذا صاحب شرطة الموصل سنة " 252هـ = 866م " سجن شاباً جميلاً فكان يسجنه في النهار، ويخرجه في الليل لمجالسته، فشكى لوالده فقال:" أنا بالنهار محبوس، وبالليل عروس"، فثار لأجله والده ومن بايعه حتى أخرجوه من سجنه[7]، وكان هذا الشاب ابن مساور بن عبد الحميد بن مساور الشاري البجلي الموصلي وهو من الخوارج، الذي أرهق الدولة العباسية بسبب تصرفٍ أحمقٍ لقائد شرطة الموصل الذي دفع بمساور بالخروج على الخلافة، فكان له انتصار على والي طريق

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 21؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 154.

(2) علي بن الجهم بن بدر السامي من ولد سامة بن لؤي بن غالب، وكان من المقربين للخليفة المتوكل على الله، وكان فاضلاً متديناً وصاحب شعر. ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 26.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 276؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 161؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج18، ص 29؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 221– 222؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 478؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 375؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 53.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 36؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 161.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 181.

(6) المصدر نفسه، ج6، ص 183– 184.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 187؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 50.

خراسان بندار الطبري الذي قتل علي يد مساور وأتباعه سنة " 253هـ = 867م "[1]، وها هو يستولي على أكثر أعمال الموصل، وهزم جيش الموصل، وأوقع بهم القتل سنة " 254هـ = 868م "[2]. وفي سنة " 255هـ = 869م " سيطر مساور على الموصل دون قتال؛ لهرب واليها، ثم ارتحل عنها إلى الحديثة[3] التي اتخذها مقراً له، وكان في هذه السنة اشتباكٌ بين جيش الخليفة وجيش مساور، هُزِم فيه جيش الخليفة[4].

وفي سنة " 256هـ = 870م " كانت هناك حروب بين مساور وجيش الخليفة، واستخدم مساور وجيشه الكر والفر، فاستولى على مناطق كبيرة من العراق، واستولى على أموال تلك المناطق لتقوية جيشه، ومنع عن الخليفة أموال تلك المناطق، ومع تراجع جيش الخليفة إلى سامراء، عاد مساور لمنطقته وأخذ خراجها لتقوية جيشه. وفي سنة " 260هـ = 874م " وقعت مناوشات بين مساور وقبيلة ربيعة؛ لقيام أحد أتباع مساور بقطع رأس محمد بن هارون بن المعمر، فعزمت ربيعة على قطع الطرق عن مساور وأتباعه[5]. وفي سنة " 263هـ = 877م " مات مساور الشاري وهو في طريقه لمواجهة جيش الخليفة[6]، وبعد حروب متعددة لخلف مساور الشاري، تم القضاء عليهم سنة " 283هـ = 896م "[7].

وفي عهد الخليفة المهتدي بالله، ابتدأ أمر صاحب الزنج سنة " 255هـ = 869م "[8]، وركز صاحب تلك الدعوة الذي ادعى أنَّه علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 374؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 190؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 493- 494؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 50.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 195.

(3) الحديثة: بفتح أوله، وكسر ثانية، وياء ساكنة، وثاء مثلثة، وهي اسم لعدة مدن في مناطق مختلفة، والمقصودة هنا حديثة الموصل. الحموي: معجم البلدان، م2، ص 230.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 205- 212.

(5) المصدر نفسه، ج6، ص 220- 248.

(6) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 272؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 410؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 51.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 384.

(8) الطبري: تاريخ، ج9، ص 410؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 85؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 206؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 266؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 224؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 27؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 65.

الحسين بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنه– على عنصر الزنج[1] المقهورين الفقراء؛ لجلبهم لنصرته.

وادعى أنَّه لا يبتغي عرض الدنيا، وإنَّما ثار للدين، وجاءه يهودي فسجد له، وزعم أنَّه يجد صفته في التوراة[2]. ويعتبر ذلك دلالة واضحة لتدخل اليهود في تلك الفتنة؛ وذلك بتحميس صاحب الزنج، وتشجيعه في طغيانه وضلاله، وبتحفيز ضعفاء القلوب بالانضمام له، فهو موجودٌ في التوراة منذ القدم، إذاً هو على حق، عائداً بأذهان ضعفاء القلوب، وقائداً ضعفاء القلوب لوجود صفات الرسول – صلى الله عليه وسلم– في التوراة، وصفات عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– في الإنجيل، إذاً فاليهود عملوا على إزكاء نار الثورة الزنجية.

وفي الواقع لم تكن ثورة الزنج نابعةً من حرصهم على المسلمين، بل حركة لها خلفية سياسية ومذهبية، فكما ذكرنا سابقاً أنَّها اتخذت من تدخل الأتراك ذريعة، فكانت ثورة ضد المسلمين، حتى أنَّهم استباحوا كل ما وصلت إليه أيديهم من ديار المسلمين فساداً، وقتلاً، ونهباً[3].

وفي مناشدةٍ من شاعرٍ لولاة أمر المسلمين، وللمسلمين أنفسهم بالدفاع عن ديار المسلمين التي طالتها أيدي الزنج يقول:

أَخَذَلْتُمْ إِخْوَانِكُمْ وَقَعدْتُم   عَنْهُمُ وَيْحَكُـم قُعُـودَ اللِّئَـامِ
كَيْفَ لَمْ تَعْطِفُوا عَلَى أَخَوَاتٍ   فِي حِبَالِ العَبِيدِ مِن آلِ حَـامِ
كَيْفَ تَرْضَى الحَوْرَاءُ بِالمَرْءِ بَعْلاً   وَهو مِنْ دُونِ حُرْمَةٍ لاَ يُحَامِي
انْفُرُوا أَيُّهَا الكِرَامُ خِفَافاً   وَثِقَالاً إِلَي العَبِيـدِ الطّغَـامِ
أَبْرَمُوا أَمْرَهُم وَأَنْتُم نِيَامٌ   سَوْأَةً سَوْأَةً لِنَـومِ النّيَـامِ[4].

وعظم شأن صاحب الزنج وأتباعه، وتفاقم إلى أن سيطر على مناطق متعددة من أراضي الدولة العباسية، وبقي حتى قُضِي على ثورته في عهد الخليفة المعتمد على الله سنة " 270هـ = 884م "[5].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 410؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 85؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 206؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 266؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 224– 225.

(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 88.

(3) الشهري: الشكوى في الشعر العربي، ص 403.

(4) المصدر نفسه، ص 404.

(5) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 35– 36؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 231؛ القلقشندي: مآثر الإنافة، ج1، ص 249– 250.

وكانت تلك الثورة من الثورات الخطيرة والعنيفة التي وقعت في العصر العباسي الثاني، وكادت أن تقضي على الدولة العباسية، ولقد استمرت تلك الثورة ما يزيد على الأربعة عشرة سنةً[1].

طرد أهل الموصل سنة " 260هـ = 874م " نائب عامل الموصل، وذلك بعد قتال كان النصر والتغير من نصيب أهل الموصل. وفي السنة نفسها " 260هـ = 874م " قتل الأعراب والي الخليفة على حمص، فأرسل الخليفة والي آخر. وقتل فيها عامل أذربيجان العلاء بن أحمد الأزدي؛ وذلك لمرض أصابه، فأراد الخليفة أن يستبدله، فاعترض على هذا التغيير، وخرج لقتال الوالي الجديد على أذربيجان، فقتل في تلك الحرب[2].

وفي هجوم للأعراب سنة " 262هـ = 876م " قتل عامل مدينة الموصل. وفي السنة التالية " 263هـ = 877م " انتُدب أبو العباس المعتضد بالله قبل أن يصبح خليفة من قبل والده ولي العهد الموفق بالله؛ لتأديب الأعراب على تجاوزاتهم[3].

وسيطر أحمد بن طولون سنة " 264هـ = 878م " على أنطاكية بعد حصارها، وقتل واليها من قبل الخليفة العباسي[4]، وعلى دمشق، وحمص، وحماة، وحلب[5].

وفي سنة " 266هـ = 880م " قتل أهل حمص واليهم [6] زمن الخليفة المعتمد على الله.

ظهر القرامطة سنة " 278هـ = 891م " انطلاقاً من الكوفة[7]، وعَظُم أمر القرامطة سنة " 286هـ = 899م " انطلاقاً من البحرين، وبدأت الحرب بين الخليفة والقرامطة[8].

وتم القضاء على القرامطة زمن الخليفة المكتفي بالله سنة " 291هـ = 904م "، وجُلب رئيس القرامطة والأسرى معه إلى بغداد، وتم جلدهم، وتقطيع أيديهم وأرجلهم، ومن ثم قطع

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 663؛ ابن العمراني:الإنباء، ص 137؛ العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 125؛ السامر: ثورة الزنج، ص 47؛ الكفاوين: الشعر العربي، ص 95.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 247- 249.

(3) المصدر نفسه، ج6، ص 270- 273.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 543؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 277.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 277.

(6) الطبري: تاريخ، ج9، ص 551؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 290؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 19؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 230؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 419.

(7) الطبري: تاريخ، ج10، ص 23؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 363؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 232؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 399؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 232- 233؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 90؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 129؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 323.

(8) الطبري: تاريخ، ج10، ص 71- 72؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج21، ص 27- 28؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 411؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 134؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 132.

رؤوسهم[1]، ولم تنتهِ بقايا القرامطة، بل عادوا من جديد سنة " 293هـ = 906م " بقيادة أخو رئيس القرامطة الذي قُضِيَ عليه سنة " 291هـ = 904م " الحسين بن زكرويه، واجتمع معه جماعة من الأعراب واللصوص، منطلقاً من الدالية على طريق الفرات بعد أن أحلَّ الخراب بها، وتوجه إلى طبرية[2]، فحارب أهلها حتى أحلَّ القتل والنهب والخراب فيها، ثم انصرف عنها[3].

ولقد ارتكب القرامطة خلال ثورتهم أبشع الجرائم بحق الآمنين وأهل الأمصار، وطال ذلك قوافل الحجَّاج، وحتى البيت الحرام لم يسلم من شرهم.

فقد هاجم القرامطة سنة " 294هـ = 907م " قوافل الحُجَّاج العائدة إلى خراسان، وقوافل أخرى للحُجَّاج، وكانت سياستهم الإبادة الكاملة لما تصل إليه أيديهم، حتى الجرحى يُجهزوا عليهم[4]. وعلى إثر ذلك، ثارت مشاعر الخاصة والعامة على الأخبار البشعة التي حلَّت على يد القرامطة بحق الآمنين من الحُجَّاج؛ فوجَّه الخليفة المكتفي في السنة نفسها " 294هـ = 907م " جيوشه لردع القرامطة، فتمكن جيش الخليفة من إلحاق الهزيمة بالقرامطة، وأسر زكرويه قائد القرامطة، ونفر من خواصه ونوابه، وقطع رأس زكرويه، وأرسل خصيصاً إلى خراسان خشية انقطاع الحُجَّاج من تلك الناحية بعد ما لحق بحجاجهم تلك السنة، وقُضِيَ على القرامطة في العراق، وتم ملاحقة فلولهم في الشام على يد الحمدانيين[5]، واختفت أخبار القرامطة بعد ذلك؛ بسبب الهزيمة الساحقة التي حلت بهم، فلم يكن لديهم القوة على استفزاز المسلمين والخليفة بأعمالهم الشنيعة، ليس حرصاً منهم على المسلمين، أو اعترافهم بخطأ ما يفعلون، ولكن يرجح أنهم كانوا يلملمون جراحهم؛ لإعادة الكرة مرةً أخرى على المسلمين أينما وصلت إليه أيديهم، ويؤكد هذا ترجيح أنَّ تلك الفترة كانت مع نهاية خلافة المكتفي بالله الذي ألحق بهم الهزيمة، ومع بداية خلافة المقتدر بالله التي عصفت الفتن خلال فترة حكمه، ولكن القرامطة استغلوا تلك الفترة لاستعادة قوتهم من جديد.

---

(1) الطبري: تاريخ، ج10، ص 108- 114؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 22. 23؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 421- 422.

(2) طبرية: اسم عجمي، وهي بليدة مطلة على بحيرة طبرية، وهي في طرف جبل ويطل عليها جبل الطور، وهي من أعمال الأردن في طرف الغور، فتحها المسلمين سنة 13هـ صلحاً على يد الصحابي الجليل شرحبيل بن حسنة- رضي الله عنه-. الحموي: معجم البلدان، م4، ص 17.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 44.

(4) الطبري: تاريخ، ج10، ص 131- 132؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 432- 433؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 16.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 433- 434.

فقد تمكن القرامطة من السيطرة على بلاد البحرين، وكان بين القرامطة برئاسة أبو سعيد الحسن بن بهرام الجنابي والخليفة المقتدر بالله سنة " 301هـ = 914م " مراسلات تمت من قبل الخليفة للقرامطة وبشكل ودي لإطلاق سراح الأسرى المسلمين من سجونهم القرمطية، ولكن خلال تلك المراسلات تم قتل أبو سعيد زعيم القرامطة من قبل خادمه، فتولى ابنه أبو طاهر سليمان، فأجاب الخليفة على طلبه، وأطلق سراح الأسرى المسلمين من سجونهم[1].

وهاجم أبو طاهر سليمان بن أبي سعيد الهجري القرمطي سنة " 311هـ = 923م " مدينة البصرة، فقتل واليها، وعدداً كبيراً من أهلها، وأفسد فيها نهباً، وسبياً للأطفال والنساء، وغنم منها الكثير، وولَّى عائداً من حيث أتى[2]. وفي السنة التالية " 312هـ = 924م " هاجم القرامطة قوافل الحجَّاج فنهبوها، وكان غالب تلك القافلة من بغداد، فضجَّت بغداد بتلك الأخبار، وعمَّت الفوضى في شوارع بغداد على وصول الأخبار الشنيعة بحق قوافل الحُجَّاج، وتم تعميم الأخبار على قوافل الحُجَّاج بمهاجمة القرامطة، فحول بعض الحُجَّاج طريقهم إلى الكوفة بعد معاناةٍ شديدةٍ من قلة الزاد، ولكنَّ القرامطة أدركوهم فنهبوهم، وأسروا أبو الهيجاء الحمداني وعدداً من خواص الخليفة المقتدر بالله، وترك الحُجَّاج في موضعهم يصارعون الجوع، والعطش، وحر الشمس، وأخذ الغنائم، والسبي من الأطفال والنساء، وعاد إلى مدينته هجر[3][4].

وإذا علمنا أنَّ عُمر أبو طاهر القرمطي خلال الهجوم الأول على ممتلكات الدولة العباسية بعد توليه رئاسة القرامطة بعد اغتيال والده كما ذكرنا سابقاً، كان سبع عشرة سنة[5]، فهذا يوضح لنا فترة الهدوء " 301 – 311هـ = 914 – 923م " التي حلَّت بالدولة العباسية خلال نحو عقد من الزمان، كان سببها تمكين أبو طاهر القرمطي لنفسه بسبب صغر سنه، فقد كان يبلغ من العمر ما يقرب من السبع سنوات عند توليه رئاسة القرامطة.

---

(1) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج 5، ص 21– 22؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 482.

(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 219– 220؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 55.

(3) هجر: بفتح أوله وثانيه، وهي مدينة في البحرين وتعتبر قاعدتها، وقيل: ناحية البحرين كلها هجر. الحموي: معجم البلدان، م5، ص 393.

(4) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص 67– 68؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 239؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 17– 18؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج23، ص 352؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 464؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 238.

(5) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص 68؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 18؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج23، ص 352.

وهذا فإنَّما يدل على قوة شخصية أبو طاهر والضعف المهين في أركان الدولة العباسية من جراء ولاية العهد، فقد أربك أبو طاهر الساحة في الدولة العباسية بما تملك من قوة، ودب الرعب في قلوب المسلمين في ذلك الوقت.

وأطلق أبو طاهر القرمطي الأسرى بما فيهم أبو الهيجاء الحمداني في السنة نفسها " 312هـ = 924م "؛ ولكن كان ذلك استرضاءً للخليفة، وتمهيداً لخطوته المقبلة، وهي المطالبة من الخليفة المقتدر بالله ببسط يده على البصرة والأهواز، ولكن الخليفة رفض ذلك[1]، وكردة فعل هاجم أبو طاهر القرمطي الكوفة، وهزم جيش الخليفة، وعاث في الكوفة نهباً وسلباً، ثم عاد إلى قاعدته هجر، وكان الخليفة المقتدر بالله قد ندب له جيشاً، وجهزه بقيادة مؤنس المظفر، فوصل جيش الخليفة الكوفة، فكان القرامطة قد انسحبوا منها، فعَين مؤنس المظفر نائباً عنه للكوفة، وتوجَّه مؤنس لتأمين منطقة واسط؛ خشيةً عليها من القرامطة[2].

فرَّ أهل مكة منها سنة " 314هـ = 926م "؛ لوصول الأخبار بقدوم القرامطة[3]، وتعطل موسم الحج لهذه السنة وخاصة الحُجَّاج الخراسانيين، والحُجَّاج الذين يمرون عبر طريق العراق خوفاً من القرامطة[4].

وفي سنة " 315هـ = 927م " توجَّه أبو طاهر القرمطي من قاعدته هجر قاصداً الكوفة[5]، فوجَّه الخليفة المقتدر بالله جيوشاً لمواجهة القرامطة ولكنها هزمت، وغنم القرامطة الكثير من مخلفات الجيوش المنهزمة والهاربة، وحاول تحويل الضغط على بعض المناطق الأخرى، ولكنه لم ينجح، فاطمأن أهل بغداد[6]، ولم يحج أهل العراق وخراسان خوفاً من القرامطة[7].

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 240؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 22.

(2) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص 81- 82؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 22- 23.

(3) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص 83؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 255؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 30؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج23، ص 358؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 468؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 242؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 70.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 256؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج23، ص 359؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 242.

(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 263؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 31.

(6) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص 98- 102؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 263- 265؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 33- 34.

(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 265.

وفي ظل الرعب الذي تملك المسلمين عند سماع خبر القرامطة، سيطر أبو طاهر القرمطي على الرحبة[1]، وقتل عدداً كبيراً من أهلها سنة " 316هـ = 928م "[2]، وطلب أهل قرقيسيا[3] الأمان، فأمَّنهم بشرط فرض الإقامة الجبرية على أهل تلك المدينة في ساعات النهار، وأخذ بالسيطرة على مناطق أخرى، وطلبت بعض المناطق الأمان أسوة بقرقيسيا[4]، فاستقال الوزير علي بن عيسى من وزارته هذه السنة " 316هـ = 928م " عندما رأى سيطرة القرامطة في البلاد التابعة للخلافة، وعجز الخليفة المقتدر بالله في إنهاء تلك السيطرة القرمطية[5].

فقد كان نصر القرامطة على جيش الدولة العباسية نابعاً من عوامل نفسية أكثر من القوة العسكرية، فقد كانت الجيوش تتقدم في بعض الأحيان ويتملكها الرعب من مواجهة القرامطة، فكانت الهزيمة مصيرهم، فقد قال الخليفة المقتدر بالله: " لعن الله نيفاً وثمانين ألف، يعجزون عن ألفين وسبعمائة " فهو يلعن جيشه المنهزم العائد إلى بغداد، بعد معرفة إمكانيات جيشه الكبير مقابل جيش القرامطة[6].

وفي سنة " 317هـ = 929م " زاد طغيان القرامطة، فهاجم أبو طاهر القرمطي الحُجَّاج، ولكن تلك المرة لم يعترض القوافل، بل هجم على مكة يوم التروية، فنهب وقتل الحُجَّاج في بيت الله الحرام، ولم يقف عند هذا الحد، بل اقتلع الحجر الأسود من الكعبة[7]، وأرسله إلى قاعدته هجر،

---

(1) الرحبة: قرية بمحاذاة القادسية على مسافة من الكوفة على يسار الحجاج إذا أرادوا مكة. الحموي: معجم البلدان، م3، ص 33.

(2) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص 104؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 272؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 38؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 471؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 248؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 76.

(3) قرقيسياء: بالفتح ثم السكون، وقاف أخرى، وياء ساكنة، وسين مكسورة، وياء أخرى، وألف ممدودة، ويقال بياء واحدة، وهي بلد على نهر الخابور، وعندها مصب الخابور في الفرات. الحموي: معجم البلدان، م4، ص 328.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 272؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 38؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 248.

(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 272؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 248.

(6) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 34.

(7) رد القرامطة الحجر الأسود إلى الكعبة سنة 339هـ. ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 34؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 360؛ الذهبي: العبر، ج2، ص 56؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 158- 204؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 490؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 209.

وارتكب أقبح الأفعال بحق الكعبة، حيث اقتلع بابها، وأخذ كسوتها، وقسمها كغنيمة حرب بين أصحابه، وطرح القتلى في زمزم، ونكب مدينة مكة شر نكبة[1]. وكان يقول:

أَنَا باللهِ وباللهِ أَنَا يِخْلُقُ الخلقَ وأُفْنِيهم أَنَا[2].

ويرجح أنَّ هذا الهجوم كان من أخطر الهجمات القرمطية على الدولة العباسية، ولكن لم يكن بهذه القوة وبهذه الشناعة إلا بعد أن استغل القرامطة تلك الفترة التي تعرض فيها رأس هرم الدولة العباسية الخليفة المقتدر بالله؛ لمحاولة الإطاحة به خلال تلك السنة " 317هـ = 929م " فقد كانت الفتنة دائرة، وكان هَم الخليفة ومن حوله من مؤيدين ومعارضين ينصب على الخروج بنتائج لصالحهم، فاستغل القرامطة تلك الفتنة[3]، وقد كان للقرامطة هجمات عدة سنة " 323هـ = 935م " لكنها ليست ذات أثرٍ كسابقاتها[4].

وبعد ذلك تلاشت هجمات القرامطة على أمصار الدولة العباسية، ويعلل ابن الأثير هذا الهدوء؛ بسبب الخلافات التي حلَّت بين القرامطة، فتمسكوا بقاعدتهم هجر، وتركوا قصد البلاد والإفساد بها[5]، وهناك سبب آخر وهو أنَّ الفترة الأخيرة من عصر الدولة العباسية الثاني قد شهدت صراعاً على منصب أمير الأمراء، أي أن كل من أراد الوصول لهذا المنصب، كان لا يرغب في وجود منافسين غيره، وهذا ما جعل تلك الفترة غير مناسبة لأصحاب الثورات؛ لأن أمير الأمراء صاحب الكلمة العليا في الدولة، ومالك القوة كان هذه المرة لا يدافع عن المسلمين في الدولة العباسية من الأخطار الخارجية، ولكنه يدافع عن نفسه، وعن بقائه في هذا المنصب، أو الوصول لهذا المنصب، وسيضطر لاستخدام القوة المفرطة في التصدي للهجمات، ولاسيما أن هجمات القرامطة كانت تصب في قلب ومركزية الدولة العباسية وليست في الأطراف.

---

(1) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 385- 387؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص 115؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 281؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 53- 54؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 74؛ الدواداري: كنز الدرر، ج5، ص 360؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 474؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 251- 252؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 203- 204؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 37- 39؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 252- 253؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 303؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 81؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 489؛ العسيري: موجز التاريخ الإسلامي، ص 209.

(2) اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 204؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 38؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 253؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 303؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 81؛ العصامي: سمط النجوم العوالي، ج3، ص 489.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 279- 280؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 49.

(4) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 389- 390؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 115.

(5) الكامل، ج7، ص 142.

قدم سنة " 284هـ = 897م " وفد من أهل طرطوس[1]، يسألون الخليفة المعتضد بالله أن يرسل والياً من قبله إلى مدينة طرطوس، وكانت طرطوس قبل ذلك في يد ولاة ابن طولون، ولسوء سيرته طردوه من ديارهم[2]، فسير الخليفة المعتضد بالله ابن الإخشيد أميراً من قبله على طرطوس[3].

هوجمت الأنبار[4] سنة " 286هـ = 899م " علي يد الأعراب، فأغاروا ونهبوا القرى وقتلوا من طالته أيديهم من أهل تلك القرى، فبعث الخليفة المعتضد بالله جيشاً لردعهم فلم يستطع، وهزم جيش الخليفة، فعززهم بجيش آخر أخذ يلاحق الأعراب حتى فرقهم[5].

وفي سنة " 287هـ = 990م " هوجمت قوافل الحُجَّاج من قبل الأعراب قطاع الطرق[6].

وفي خطوات جدية لتأديب الأعراب قطاع الطرق، هجم عليهم مؤنس الخادم سنة " 302هـ = 915م " فقتل منهم الكثير، واستولى على أموال كثيرة مما اكتسبوه من قطعهم للطرق[7].

ولكن تكرر الهجوم على قوافل الحجاج، ففي سنة " 302هـ = 915م " هجم بعض الأعراب على الحجاج الراجعين من أداء فريضة الحج فنهبوهم، وسبوا من الحرائر، والمماليك، و الإماء عدداً ليس بالقليل[8].

ويرجح أنَّ هذا الهجوم جاء رداً على هجوم مؤنس الخادم على قطاع الطرق في السنة نفسها " 302هـ = 915م " كما ذكرنا سابقاً. ولكن من تكرار تلك الحوادث أليس هناك من خطوات عملية لحماية الحجاج من قبل الخليفة المقتدر بالله؟ كمرافقة كتيبة من الجيش الحجاج ذهاباً وإياباً لحمايتهم، علماً بأنَّ مؤنس الخادم تابع للخلافة، فالهجوم لم يقصد به الحُجَّاج، بقدر ما يقصد به الاستهتار بمكانة وقوة جيش الخليفة في ظل النزاعات المتكررة على ولاية العهد.

وفي سنة " 303هـ = 916م " خرج الأعراب على مجموعة تحرس الطرق، فاقتتلوا، فتمكن حراس الطرق من قتل وأسر مجموعة من الأعراب، فبعثوا بالأسرى إلى بغداد، فثار العامة عليهم فقتلوهم جميعاً لهول ما ارتكبوه من جرائم[9].

---

(1) طرطوس: بلد في الشام على البحر قرب المرقب وعكا. الحموي: معجم البلدان، م4، ص 30.

(2) الطبري: تاريخ، ج10، ص 52؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 390.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 390.

(4) الأنبار: بفتح أوله، مدينة على الفرات غربي بغداد، جددها الخليفة أبو العباس السفاح، وبنى فيها قصوراً، وأقام بها إلى أن مات. الحموي: معجم البلدان، م1، ص 257.

(5) الطبري: تاريخ، ج10، ص 72؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 397- 398.

(6) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 406.

(7) الطبري: تاريخ، ج10، ص 150؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 486.

(8) الطبري: تاريخ، ج10، ص 150- 151؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 486- 487.

(9) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 154؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 489- 490.

وثار أهل البصرة سنة " 305هـ = 917م " على واليهم الحسن بن الخليل الفرغاني، ولإخماد تلك الثورة أحرق الجامع، وقتل عدداً كبيراً من سكانها(1).

لم تقتصر الفتن والهبات على عامة الناس بل تعدت إلى السجون، ففي سنة " 306هـ = 918م " وقعت أعمال شغب داخل السجن الجديد، وحاول بعض السجناء الهرب، ولم تخمد تلك الأعمال إلا بتدخل قائد الشرطة الذي سيطر على السجن بعد أن قطع رأس أحد السجناء(2).

وفي سنة 306هـ أجرى الخليفة المقتدر بالله بعض التنقلات في جهاز شرطة بغداد، وقرن صلاحيات الشرطة بفتوى الفقهاء، فضعفت قوة الردع في الدولة؛ مما أدى إلى انتشار الفتن، ونهب بيوت التجار، وخطف البنات من الطرق المقطوعة على يد اللصوص، وكثر الفساد(3).

وفي سنة " 307هـ = 919م " وقعت فتنة واشتباكات بين أصحاب الحرف في الموصل وحرق أجزاء من السوق، فكان والي المدينة خارج مدينة الموصل، ومع وصول الأخبار عن تلك الاضطرابات ولَّى عائداً إلى المدينة، فعزم أهل الموصل على قتال الوالي، وعدم السماح له بدخول المدينة، والمصيبة التي دفعت الخليفة المقتدر بالله إلى عزله، أنَّ الوالي لجأ للاستعانة بقطاع الطرق من الأعراب، فأمرهم بتخريب كل ما وصلت إليه أيديهم، وولَّى مكانه عاملاً آخر للمدينة حدَّ من اعتداءات الأعراب(4).

وفي سنة " 310هـ = 922م " اضطربت العامة في مدينة الموصل، وقتلوا نائب حاجب المدينة(5).

وفي سنة " 317هـ = 929م " تجددت الاشتباكات بين أصحاب الحرف في مدينة الموصل، وعَمَّ القتال، وأُحرق جزء من السوق، ومارس اللصوص دورهم في تلك الاضطرابات، وتدخل والي المدينة للصلح بين الطرفين ولكن دون جدوى، ثم تدخل العلماء والمشايخ فأصلحوا بينهم(6).

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 176.
(2) المصدر نفسه، ج13، ص 179.
(3) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 501.
(4) المصدر نفسه، ج6، ص 506.
(5) المصدر نفسه، ج7، ص 11.
(6) المصدر نفسه، ج7، ص 57.

في سنة " 318هـ =930م " وقعت اضطرابات بين أهل نصيبين[1]، فاقتتلوا بها قتالاً شديداً، ووقعت الخسائر بالممتلكات من حرق ونهب[2].

لو أمعنا النظر في تلك الثورات والاشتباكات المتعددة والمتكررة لوجدناها تبرز على السطح، وتزداد حدةً مع كل نزاع وصراع على ولاية العهد في الوصول الى الخلافة؛ لانشغال الخلفاء المعزولين، وولاة العهد المنوي تنصيبهم للخلافة، والقادة العسكريين والسياسيين في تلك الصراعات والنزاعات، فكانت تلك الاوضاع مُناخاً مناسباً لانطلاق الثورات والاشتباكات.

---

(1) نصيبين: بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح، وهي مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام. الحموي: معجم البلدان، م5، ص 288.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 63.

الآثار السياسية الخارجية لولاية العهد.

استغل الروم – أصحاب الصراع التقليدي مع المسلمين– الفتن التي تضرب الخلافة العباسية بسبب ولاية العهد، فقاموا بشن غارات عدة على أراضي الدولة العباسية، وكان النصر حليفهم في ظل بعض الخلفاء الضعفاء الذين وصلوا للخلافة عن طريق ولاية العهد، وكان الصراع يأخذ طابع الكر والفر وانتهاز الفرص.

فعمَّت الاضطرابات بغداد وسامراء الناقمتين على الأتراك سنة " 249هـ = 863م " بعد انتصار الروم على المسلمين عند الثغور الجزرية، وانتهاك حرمات تلك الثغور، وقتل قائدين وعدد كبير من الجنود المسلمين، واستشعارهم أنَّ الأتراك همهم قتل وتعيين الخلفاء حسب رغباتهم دون الرجوع للرعية، ولكن هذه الاضطرابات أخمدت بالقوة(1).

والراجح أنَّ الاضطرابات عمَّت تلك المدن؛ لشعور الجند والناس أنَّ المدافعين عن الدولة ليس لهم إلا مصالحهم الشخصية، دون أن يحركوا النصرة للجهات المغتصبة من ربوع دولتهم، أو تتحرك مشاعرهم لما يحدث مع أعداء الإسلام، وكأنَّ هؤلاء الجنود ليسوا مسلمين، وتلك الأراضي ليست للمسلمين، وهذا يدل على ضعف الخليفة وقواد جيشه من حوله.

لقد قام عددٌ من أغنياء أهل بغداد وسامراء بإنفاق الأموال على كل من استعد للذهاب إلى الثغور، وأقبل من أراد الذهاب إلى الثغور لمواجهة الروم من عدة أمصار مختلفة، أما مؤسسة الخلافة فلم يكن لها أي تحرك رسمي(2).

وينصح الجاحظ الخلفاء في هذه الأحوال" إذا دهمه أمرٌ جليلٌ، من فتق ثغر، أو قتل صاحب جيش، أو ظهور عدو يدعو إلى خلاف الملة، أو قوة مناوئة، أن يترك الساعات التي فيها له، ويجعلها وسائر الساعات في تدبير مكايدة عدوه، وتجهيز جنوده وجيوشه، وأن يصرف في ذلك شغله وفكره وفراغه، ولا يجعل للتسويف والتمني، وحسن الظن بالأيام نصيباً"(3).

وفي سنة " 251هـ = 865م " غزا المسلمون أرض الروم، وغنموا منها الكثير، وأسروا عدداً من الروم(4).

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 261– 262؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 153– 154؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 220؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 468– 469؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 355.

(2) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج 4، ص 150؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 20– 21؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 153– 154.

(3) التاج، ص 171.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 180.

وفي سنة " 253هـ = 867م " غزا المسلمون بقيادة محمد بن معاذ بلاد الروم، ولكن كانت الهزيمة حليفة المسلمين في هذه الغزوة، وأُسر القائد محمد بن معاذ(1).

وفي سنة " 259هـ = 873م " سيطر الروم على مدينة سميساط(2)، وحاولوا السيطرة على مدينة ملطية(3)، ولكن الأهالي قاوموهم وهزموهم، وقُتل رئيسهم(4).

وفي سنة " 263هـ = 877م " سلَّم أهل مدينة لؤلؤة(5) الصقالبة مدينتهم للروم(6)، وكان فيها قلعة إستراتيجية للمسلمين تكشف كل تحركات الروم البرية والبحرية المتوجهة نحو الثغور الإسلامية قبل وصولها للأهداف المقرر مهاجمتها، وقد استاء أهل مدينة طرطوس الثغرية لضياع تلك القلعة الحصينة من يد المسلمين، وعلى ما سيخلفه ذلك عليهم من هجمات مباغتة على الثغور الإسلامية من غير سابق إنذار(7)، وكان ذلك بسبب تأخر دفع أرزاق أهل لؤلؤة من قبل عامل مدينة طرطوس، وكتبوا لأهل طرطوس يشكون من عاملهم، ويقولون: " إن لم ترسلوا إلينا أرزاقنا وميرتنا، وإلا سلمنا القلعة إلى الروم"، فجمع أهل طرطوس من بعضهم؛ لتغطيه أرزاق أهل لؤلؤة، وأرسلوا ما جمعوا مع عاملهم، ولكنه أخذها لنفسه، فلما تأخرت أرزاقهم سلموا القلعة للروم(8).

ويستنتج أنَّ أهل مدينة لؤلؤة لم يكونوا مسلمين، بل كانت مدينة لؤلؤة أشبة بالمدينة المستأجرة من قبل المسلمين " كنقطة مراقبة متقدمة "، مقابل مبلغ معين من المال يُدفع لهم من المسلمين مقابل إعلامهم بتحركات الروم صوب الأراضي الإسلامية.

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 277؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج19، ص 11؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 375؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج2، ص 405؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 58.

(2) سميساط: بضم أوله، وفتح ثانيه ثم ياء مثناة من تحت ساكنة، وسين أخرى ثم بعد الألف طاء مهملة، وهي مدينة على شاطئ الفرات الغربي في طرف بلاد الروم. الحموي: معجم البلدان، م3، ص 258.

(3) ملطية: بفتح أوله وثانيه، وسكونه الطاء، وتخفيف الياء، والعامة تقول بتشديد الياء وكسر الطاء، وهي من بناء الاسكندر، وهي بلدة من بلاد الروم مشهورة تتاخم الشام، وهي للمسلمين. الحموي: معجم البلدان، م5، ص 192.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 506؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 245؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج19، ص 29؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 371؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 544؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 421؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 39.

(5) لؤلؤة: قلعة قرب طرطوس فتحت زمن الخليفة المأمون. الحموي: معجم البلدان، م5، ص 26.

(6) الطبري: تاريخ، ج9، ص 532؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 272؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 421؛ البيطار: تاريخ العصر العباسي، ص 312.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 272؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 421- 422؛ البيطار: تاريخ العصر العباسي، ص 312- 313.

(8) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 272.

وفي سنة " 264هـ = 878م " استطاع الروم ملاحقة المسلمين المنتصرين في كمين راح ضحيته كثيرٌ من المسلمين، وأُسر قائد جيش المسلمين عبد الله بن رشيد بن كاوس[1]. ولكن في السنة التالية " 265هـ = 879م " وبخطوة من قبل الروم لتهدئة الأوضاع بينهم وبين المسلمين، أفرج الروم عن عبد الله بن رشيد كاوس، وبعض الأسرى، وحُملت معهم الهدايا للمتنفذ في تلك المناطق أحمد بن طولون[2].

في سنة " 265هـ = 879م " هجم الروم على مدينة أذنة[3]، فأسروا وقتلوا عدداً من المسلمين[4].

وفي سنة " 266هـ = 880م " أغارت سرية رومية على ديار ربيعة[5]، فقتلت عدداً، وأسرت قرابة مائتين وخمسين من أهلها[6]، فهبَّ لطردهم أهل مدينة الموصل ونصيبين وأجلوهم عن ديار ربيعة[7]. وفي السنة نفسها " 266هـ = 880م " هاجم والي أحمد بن طولون –على الثغور الشامية– بلاد الروم ووقعت الخسائر بين الطرفين دون رجوح الكفة لأحد[8].

وفي سنة " 268هـ = 882م " هجم الروم على مدينة ملطية بقيادة ملكهم المعروف بابن الصقلبية ولكنه هُزم، ورد عليهم عامل ابن طولون بالهجوم على بلاد الروم، فكان النصر والغنيمة لصالح المسلمين[9].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 533؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 274؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 256– 257؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 13– 14؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 378؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 422؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 277؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 76– 77.

(2) الطبري: تاريخ، ج9، ص 545؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 285؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 16؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 422؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 48.

(3) أذنة: بفتح أوله وثانيه، ونون على وزن حسنة، وأذنة بكسر الذال على وزن خشنة، وهي بلدة مشهورة من الثغور قرب المصيصة. الحموي: معجم البلدان، م1، ص 132– 133.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 544؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 284؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 422.

(5) ديار ربيعة: المنطقة الواقعة بين الموصل إلى رأس العين، وبين بقعاء الموصل ونصيبين، ورأس عين ودنيسر، والخابور. الحموي: معجم البلدان، م2، ص 494.

(6) الطبري: تاريخ، ج9، ص 549؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 207؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 288؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 569؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 77.

(7) الطبري: تاريخ، ج9، ص 549؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 569.

(8) الطبري: تاريخ، ج9، ص 553؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 290.

(9) الطبري: تاريخ، ج9، ص 612؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 314؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 38؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 422.

وفـي سـنة " 270هـ = 884م " حـاول الـروم غـزو طرطـوس، لكـن المـسلمين كـانوا لهـم بالمرصاد، فقُتل قائدهم البطريق، وغنم المسلمون منهم الكثير[1].

يوعز الهجوم المتكرر خلال الفترة الواقعة من " 259– 270هـ = 873– 884م " من قبل الروم على الثغور الإسلامية، وإخفاق المسلمين في الرد عليهم بشكل فاعل، ورجوح كفتهم في تلك الهجمات على المسلمين؛ بسبب انشغال المسلمين خلال تلك الفترة بإخماد ثورة الزنج، التي قضَّت مضاجع الدولة العباسية؛ فاستغل الروم تلك الأوضاع المضطربة لصالحهم.

ويستدل من مصادرنا التاريخية أن الفترة " 270– 273هـ = 884– 886م " لم تشهد أي هجوم رومي على أطراف الدولة العباسية، ويعزو هذا الانقطاع عن الهجوم على الدولة العباسية؛ لوجود نزاعات داخلية عند الروم، ففي سنة " 270هـ = 884م " قُتل ملك الروم الصقلبي[2]، وفي سنة " 273هـ = 886م " قام أبناء ملك الروم بقتله من أجل السيطرة على الملك[3].

وفي شهر رمضان سنة " 274هـ = 887م " غزا المسلمون بقيادة يازمان بلاد الروم، فكان النصر والظفر حليف المسلمين، فأسروا وغنموا من الروم الكثير[4]. ويرجح سبب هذا النصر للمسلمين، والهدوء من قبل الروم، بتفرغ ولي العهد الموفق بالله المتنفذ بالسلطة خلال فترة خلافة أخيه المعتمد على الله، من شغله الشاغل وهو التخلص من الثورة الزنجية، فنرى أنَّ الروم جمدت هجومها على الأراضي الإسلامية بسبب قوة الدولة العباسية، غير ذلك كانت هناك مناوشات وحروب بين الدولة العباسية والدولة الطولونية في المناطق القريبة من الثغور، فيرجح أنَّ هذا السبب، هو الذي منع الروم من التفكير بالهجوم على تلك المناطق؛ أملاً بإضعاف المسلمين لأنفسهم، وخشيةً من توحدهم في ظل هجوم الروم على الثغور بوازع ديني للرد على الهجوم الخارجي، وذلك ليس من صالح الروم.

ففي عهد الخليفة المعتضد بالله " 279– 289هـ = 892– 902م " زاد المسلمون في غزواتهم على الأراضي الرومية[5]، وقد كان النصر حليفه، واستطاع أن يسترد عدداً من المدن التي وقعت تحت سيطرة الروم، وتمكن من السيطرة على بعض المدن الرومية[6].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 666؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 422؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 290.

(2) الطبري: تاريخ، ج9، ص 667؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 229.

(3) الطبري: تاريخ، ج10، ص 12؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 255؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 224؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 80.

(4) الطبري: تاريخ، ج 10، ص 13؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 226؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 610؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 82؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 77.

(5) شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 88.

(6) علي: مختصر تاريخ العرب، ص 260.

ففـي سـنـة " 281هـ = 894م " كـان النـصـر للمـسلمين فـي غـزوهم لـبلاد الـروم، وعـادوا مظفرين غانمين[1].

وفي سنة " 283هـ = 896م " كانت هناك صفقة لتبادل الأسرى بين المسلمين والروم[2].

وفي السنة التالية " 284هـ = 897م " كان للمسلمين نصر على الروم في عقر دارهم[3]، وكـان للمسلمين بقيادة أمير طرطوس نصر آخر علـى الروم سنـة " 286هـ = 899م "[4]، وفـي هجوم مضاد للروم على المسلمين سنة " 287هـ = 900م " أُسر أمير طرطوس، وأصيب عددٌ من المسلمين[5].

وفي سنة " 288هـ = 901م " غزا المسلمون بلاد الروم، وفتحوا بعض حصونها، وأسروا عـدداً مـن الـروم[6]. وفـي الـسنة نفـسها " 288هـ = 901م " كـان للـروم نـصر علـى المـسلمين باجتيـاحهم المنـاطق التابعـة لرقـة بـراً وبحـراً، وكانـت خـسائر المـسلمين كبيـرة فـي عـدد الـشهداء والأسرى[7].

لم تسلم أطراف الدولة العباسية من هجوم الروم المتكرر. ولكن سنة "291هـ = 904م " كان الهجوم من عرق آخر، فقد تقدم الأتراك بجيشٍ كبيرٍ تجاه مدينة خراسان، ولكن بنفير المسلمين في تلك المناطق، ومؤازرتهم جيش الخليفة، تم للمسلمين النصر والظفر على عدوهم[8].

أغار الروم سنة " 291هـ = 904م " علـى الثغور، فأسروا وسبوا مـن المسلمين[9]. وفـي السنة نفسها " 291هـ = 904م " توجه المسلمون من طرطوس إلي عقر دار الروم، ففتحوا مدينة

---

(1) الطبري: تاريخ، ج10، ص 38؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 339؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 378؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 234؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 655.

(2) الطبري: تاريخ، ج10، ص 46؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 360؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 386؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 262؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 88.

(3) الطبري: تاريخ، ج10، ص 63؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 391.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 395.

(5) الطبري: تاريخ، ج10، ص 75- 76؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 441.

(6) الطبري: تاريخ، ج10، ص 85؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 416؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 408؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 441.

(7) الطبري: تاريخ، ج10، ص 85؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 693.

(8) الطبري: تاريخ، ج10، ص 116؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 23؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 6؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 419؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 267.

(9) الطبري: تاريخ، ج10، ص 116؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 23؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 423؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 267؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 6؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 419؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 147.

أنطاكية بالسيف، وهي التي تعادل في مكانتها عند الروم القسطنطينية[1]، فقتلوا من الروم العدد الكبير، وأسروا منهم، وحرروا عدداً كبيراً من الأسرى المسلمين، وغنموا المال والمتاع والرقيق، وسيطروا على ما يقرب من ستين مركباً، فابتهج المسلمون بهذا النصر[2].

وفي سنة " 292هـ = 905م " جرت صفقة لتبادل الأسرى بين الروم والمسلمين، ولكن الروم نكثوا بتلك الصفقة[3]، ويرجح سبب نكث الروم لتلك الصفقة؛ أن الطرف الذي تتم معه عملية التبادل وهم الطولونيون، قد تم القضاء عليهم في تلك السنة كما ذكرنا سابقاً، مما دفع الرومان إلى إفشال الصفقة؛ لعدم وجود طرف حقيقي ومؤثر فيها.

ويرى أن الروم قد جاءتهم الفرصة المناسبة بعد القضاء على الدولة الطولونية الحامية للثغور من قبل الدولة العباسية؛ لبدء مرحلة جديدة في الصراع تكون الغلبة لهم في تلك المرحلة، بعد مرحلة طويلة من الصراع التي رجحت فيه الكفة للمسلمين خلال فترة الدولة الطولونية.

وفي سنة " 293هـ = 906م " هجم الروم على بعض أعمال حلب[4]، وأعملوا القتل في أهلها بعد قتالٍ عنيفٍ دفاعاً عنها، ولكن الروم استطاعوا أن يهزموهم ويدخلوا مدينة قورس[5]، ويحرقوا مسجدها، وأسروا أهلها[6].

وفي سنة " 294هـ = 907م " غزا المسلمون بلاد الروم، فغنموا مادياً ومعنوياً بإسلام القائد الرومي المكلف بحماية الثغور مع المسلمين من قبل ملك الروم[7].

وفي السنة التالية " 295هـ = 908م " جرت صفقة تبادل للأسري بين الروم والمسلمين[8].

---

(1) قسطنطينية: ويقال قسطنطينة بإسقاط ياء النسبة، وهي مدينة رومية، ودار ملك الروم، وهي اسطنبول. الحموي: معجم البلدان، م4، ص 347.

(2) الطبري: تاريخ، ج10، ص 117؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 147.

(3) الطبري: تاريخ، ج10، ص 120؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 33.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 431؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 733.

(5) قورس: بالضم ثم السكون، وراء مضمومة، وسين مهملة، وهي مدينة أزلية بها آثار قديمة، وهي كورة من نواحي حلب. الحموي: معجم البلدان، م4، ص 412.

(6) الطبري: تاريخ، ج10، ص 129؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 431؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 267- 268؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 445.

(7) الطبري: تاريخ، ج10، ص 134؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 434؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 445.

(8) الطبري: تاريخ، ج10، ص 138؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 59؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 440؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 19؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 741؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 180؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 109.

وفي سنة " 297هـ 910م " غزا المسلمون بلاد الروم، وتم عقد صفقة لتبادل الأسرى بين الروم والمسلمين بقيادة مؤنس الخادم[1].

غزا المسلمون بلاد الروم سنة " 298هـ = 911م " فكان النصر من نصيب المسلمين، فعاد جيش المسلمين سنة " 299هـ = 912م " من غزوتهم غانمين، وآسرين عدداً من الروم[2]. وفي السنة نفسها " 299هـ = 912م " كرر المسلمون غزو بلاد الروم، وكان لهم الظفر على الروم[3].

وفي سنة " 301هـ = 914م " غزا المسلمون بقيادة الحسين بن حمدان بلاد الروم، ففتحوا الحصون، وكان نصرهم على الروم مظفراً[4].

غزا المسلمون سنة " 302هـ = 915م " بقيادة بشر الخادم والي طرطوس بلاد الروم، فمكَّن الله لهم الانتصار على الروم، وغنموا وأسروا عدداً من البطارقة، وكثيراً من الجنود[5]، وابتهاجاً بذلك الانتصار قُرئ كتاب الانتصار على المنابر[6].

وفي سنة " 303هـ = 916م " استغل الروم حالة الثغور الجزرية المنشغلة بفتنة الحسين بن حمدان، فأغارت على المسلمين وكان النصر حليف الروم، وفي السنة نفسها كانت هناك وقعة عسكرية بحتة، حيث تمكن الروم بالظفر بمجموعة من مقاتلي الثغور، فراح ضحيتها عددٌ من المقاتلين، ولم يغز المسلمون في هذه السنة الصائفة[7].

وفي سنة " 304هـ = 917م " غزا المسلمون بلاد الروم بقيادة مؤنس الخادم، ففتح المسلمون حصوناً كثيرةً للروم، وبعد ذلك عاد مؤنس لبغداد فأكرمه الخليفة[8].

وفي سنة " 305هـ = 917م " كانت هناك مراسلات رومية إسلامية لعقد صفقة لتبادل الأسرى زمن الخليفة المقتدر بالله، فانتدب الخليفة مؤنس الخادم ليرأس الصفقة، ومنحه كل الصلاحيات اللازمة، وزوده بالمال لإتمام صفقة التبادل، وتمت الصفقة[9].

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 93؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 109.

(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 93- 105؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 763.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 471.

(4) الطبري: تاريخ، ج10، ص 147؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 109.

(5) الطبري: تاريخ، ج10، ص 150؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 486.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 150.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 489- 490.

(8) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 496؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج23، ص 20؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 446؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 213؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 21.

(9) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 174؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 270- 271.

وفي سنة " 305هـ = 917م " كان للمسلمين نصر على الروم، فغنموا وعادوا سالمين[1]. وكان للمسلمين ظفر ونصر على الروم سنة " 306هـ = 918م "، فقد هاجموا بلاد الروم براً وبحراً، وقد ابتهج المسلمون بهذا النصر، وأعلنت أخبار هذا النصر على المنابر في بغداد[2].

وفي سنة " 310هـ = 922م " تمكن المسلمون من غزو بلاد الروم، وكان النصر والغنيمة من نصيب المسلمين[3]، وعمَّ الخبر بنصر المسلمين، وأُذيع الخبر في المساجد ومن على المنابر فرحاً بهذا النصر[4]. وفي السنة التالية " 311هـ = 923م " كرر المسلمون الهجوم براً وبحراً على بلاد الروم، وكان النصر والغنيمة حليف المسلمين[5]، وأعلن الخبر للمسلمين بهذا النصر على المنابر في المساجد[6].

وفي خطوات من جانب الروم سنة " 312هـ = 924م " للحد من الصراع المتكرر، وردت رسل الروم محملةً بالهدايا على الخليفة المقتدر بالله؛ لتحديد هدنة بين الطرفين، فالإضافة إلى عقد صفقة لتبادل الأسرى، قوبل رسول الروم بالموافقة في مساعيه، ولكن بعد عودة جيش الصائفة الذي تمكن من هزيمة الروم في تلك السنة[7].

يُستدل من الأحداث التاريخية أنَّ الروم كانت تحسب خطواتها تجاه الدولة العباسية خلال الفترة الواقعة " 281- 312هـ = 894- 924م "؛ لوجود خلفاء أقوياء مثل المعتضد بالله، وابنه من بعد المكتفي بالله، وجزء من خلافة المقتدر بالله، فكان النصر للمسلمين في غالب الوقعات مع الرومان، وكانوا هم المبادرون للهجوم على الأراضي الرومانية.

ومع بداية انتهاء قوة الخلفاء، بدأ الروم بقلب المعايير لصالحهم بالهجوم على ممتلكات الدولة العباسية، وكان النصر حليفهم خلال وجود خلفاء ضعفاء مُسَيطَر عليهم من قبل رجال الدولة الأتراك، وكان آخر خلفاء العصر العباسي الثاني من الخلفاء الضعفاء.

ففي حادث فريد من نوعه يأمر ملك الروم أهل الثغور سنة " 313هـ = 925م " بدفع الخراج له، ويتهددهم في حال عدم الدفع باجتياحهم، وقتل رجالهم، وسبي نساءهم وأطفالهم، وقال " إنني صح عندي ضعف ولاتكم". فرفض أهل الثغور تلك التهديدات المذلة[8].

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 498.
(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 178؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 501.
(3) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 11.
(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 210.
(5) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 16.
(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 218.
(7) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 23.
(8) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص 82؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 25.

فدخل الروم ملطية سنة " 314هـ = 926م " فدمروها، وسبوا منها، وعسكروا فيها أياماً، فاستجار أهل ملطية ببغداد، مستغيثين من الهجوم الرومي فلم يغاثوا، وعادوا خائبين الرجاء بدون فائدة[1].

غزا أهل طرطوس بلاد الروم في صيف سنة " 314هـ = 926م "، فغنموا وعادوا[2]. وهجم الروم سنة " 315هـ = 927م " على مدينة سميساط، وأخذوا جميع ما طالته أيديهم، وأقاموا فيها خيمة لملكهم، وضربوا في مسجدها الجامع الناقوس في أوقات صلواتهم[3]، فرد المسلمون على ذلك بشكل سريع، فخرجوا خلفهم، وقاتلوهم، وغنموا منهم الكثير[4].

لم يكن ملك الروم يتهدد المسلمين، ويتوعدهم بالقتل والسبي، ودفع الجزية له من فراغ، فهو كما قال أنَّ ولاة المسلمين على الثغور ضعفاء. ففي سنة " 317هـ = 929م " وصل الضعف بالمسلمين على الثغور أنَّهم لم يكن عندهم القوة ليس للهجوم على بلاد الروم فحسب، ولكن لم توجد القوة للوقوف في وجه هجمات الروم، والنكبة في هذه الأخبار، أنَّ أهل الثغور عزموا على الدخول في طاعة ملك الروم؛ وذلك بسبب عجز الخليفة المقتدر عن نصرة تلك الثغور، والأدهى والأمرَّ في تلك الحادثة، أنَّهم أرسلوا للخليفة يستأذنوه في التسليم، أو إمدادهم بالجيش فعادوا خائبين[5].

ويعزو سبب ذلك الضعف بالتحديد في تلك السنة، أنَّ الدولة العباسية هزَّ أركانها وصول أخبار القرامطة، وما أحلُّوه من نكبة بمدينة مكة في موسم الحج، وما لحق الكعبة كما ذكرنا سابقاً، فذلك هو وقت اقتناص الفرص من الأعداء الرومان.

ولكن أهل الثغور واصلوا بقدر ما لديهم من قوة ضرب عمق بلاد الروم. ففي خلال سنة " 319هـ = 931م " غزا أهل طرطوس بلاد الروم مرتين، فبلغوا مدينة عمورية ومدينة أنقرة، وكان النصر حليف المسلمين، وغنموا خلالها الكثير[6].

---

(1) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص 82- 83؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 255؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 30؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج23، ص 359.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 30؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 22.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 260- 261؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 24؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج23، ص 361؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 469؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 72.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 261؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 31؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 24؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 469؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 72.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 57.

(6) المصدر نفسه، ج7، ص 69- 70.

وفي سنة " 322هـ = 934م " وصل استهتار الروم حداً بعيداً في حق المسلمين، فقد غزا الروم ثغر ملطية، وحاصروها إلى أن هلك عددٌ كبيرٌ من المسلمين جوعاً، فنصب أمير جيش الروم خيمتين، ووضع على إحداهما صليب، وخيَّرهم من أراد النصرانية يذهب إلى الخيمة التي وضع عليها الصليب؛ كي يرجع له أهله وماله، ومن أراد أن يبقى على دين الإسلام فليذهب إلى الخيمة الثانية، وله الأمان على نفسه، ولكن أكثر المسلمين انحازوا إلى خيمة الصليب؛ لاسترداد أهلهم ومالهم، ومن أراد الإسلام تركه يذهب بأمان، وتم له السيطرة على مدينة ملطية[1]. وفي السنة نفسها " 322هـ = 934م " سيطر الروم على مدينة سميساط، وأحلَّوا فيها الخراب، وتمكن الروم من السيطرة على مناطق كثيرة من ثغور المسلمين[2].

وفي سنة " 326هـ = 938م " عقدت صفقة لتبادل الأسرى بين المسلمين والروم، وتم الإفراج فيها عن عددٍ كبيرٍ من نساء ورجال المسلمين[3]، ووقعت هدنة لمدة سنة بين الطرفين بعد مراسلة بين ملك الروم– حملت فيها الهدايا– وبين الخليفة الراضي بالله[4].

وفي سنة " 330هـ = 942م " وصل الروم إلى مناطق قريبة من مدينة حلب، وكان الخراب والدمار والنهب أبرز سمات هذا الهجوم[5]. وفي السنة نفسها كان هناك هجوم آخر لصالح المسلمين من ناحية طرطوس على بلاد الروم، كان النصر والظفر حليف المسلمين[6].

وفي سنة " 331هـ = 943م " غزا الروم المسلمين، وكانت الخسائر والأضرار من نصيب المسلمين[7]. وفي السنة نفسها " 331هـ = 943م " كانت هناك صفقة لتبادل الأسرى، ولكن هذه المرة سيطلق الأسرى المسلمين مقابل تسليم منديل كان لسيدنا عيسى – عليه السلام – كان في

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 106؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 257؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 507.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 106.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 373؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 142؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 52؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 106؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 507؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 124.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 373؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 302– 303.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 168؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 68؛ الذهبي: العبر، ج2، ص 35؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 143؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 518؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 316؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 167.

(6) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 168؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 143؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 518.

(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 26؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 320؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 312.

كنيسة الرها، فاستشار الخليفة المتقي لله القضاة والفقهاء، وغلَّب مصلحة المسلمين على الاحتفاظ بهذا المنديل، وتم تسليم المنديل مقابل إطلاق سراح عددٍ كبيرٍ من المسلمين[1].

وفي سنة " 332هـ = 944م " كان للروس نصيب من ضعف الدولة العباسية، فقد هجموا على مدينة بردعة[2]، وسيطروا عليها سيطرةً كاملةً، وقد حاولت العساكر الإسلامية استردادها، ولكنها لم تصمد أمام الروس، وعمَّ القتل والنهب والسبي أرجاء المدينة[3]، ولكن تم إجلاء الروس بفضل الله – عز وجل – الذي دبَّ فيهم الوباء، ثم بجهود بعض المسلمين المخلصين، الذين عانوا الهزائم المتكررة على يد الروس، ولكنهم صبروا لدحر الروس عن تلك البلاد[4]، وفي السنة ذاتها " 332هـ = 944م " غزا الروم بلاد المسلمين ونهبوها، وسبوا عدداً كبيراً[5].

من خلال تتبع الصراع بين المسلمين والروم، نرى أن الفترة الأخيرة من العصر العباسي الثاني، كانت الأسوأ على الصعيد الخارجي والداخلي، فقد كانت ضربات الروم أشد من ذي قبل على الأراضي الإسلامية، وبالتحديد بعد احتدام الصراع بين كبار رجال الدولة العباسية على منصب أمير الأمراء، وتعديهم للوصول لهذا المنصب على شخص الخليفة، مما حدا بالخليفة بالاستعانة بمن يساعده من الدويلات الإسلامية التي تتبع له اسمياً، وترك مهماتهم الأساسية والتي أكسبتهم الشهرة عند المسلمين وهي حماية الثغور، الذي أفسح المجال أمام الروم من تكثيف هجماتهم، ووصولهم إلى مناطق أكثر عمقاً داخل الأراضي الإسلامية، لم تصلها فترة تساوي القوى بين الطرفين.

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 27؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 176؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 265– 266؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 150– 151؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 518؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 320؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 312.

(2) برذعة بالدال المهملة، والعين مهملة عند الجميع و هي بلد من أقصى أذربيجان، برذعة معربه برده دار، ومعناها بالفارسية موضع السبي، افتتحت على يد المسلمين في عهد الخليفة عثمان بن عفان – رضي الله عنه–. الحموي: معجم البلدان، ج1، ص 379– 380.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 182؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 157؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 518؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 134.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 183– 184؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 157؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 135.

(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 34؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 157؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 135.

الفصــل السادس

الآثار الاجتماعية والاقتصادية لولاية العهد في العصر العباسي الثاني " 247- 334هـ = 861- 945م " على دولة الخلافة العباسية .

- الآثـار الاجتماعيـة لولايـة العهـد فـي العـصر العباسي الثـاني " 247- 334هـ = 861- 945م " على دولـة الخلافة العباسية.
- الآثار الاقتصادية لولايـة العهد فـي العصر العباسي الثـاني " 247- 334هـ = 861- 945م " علـى دولـة الخلافة العباسية.

الفصل السادس: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لولاية العهد في العصر العباسي الثاني" 247- 334هـ = 861- 945م " على دولة الخلافة العباسية.

- الآثار الاجتماعية لولاية العهد في العصر العباسي الثاني" 247- 334هـ = 861- 945م " على دولة الخلافة العباسية.

الآثار الاجتماعية لولاية العهد على الناحية الدينية.

أثّرت قضية ولاية العهد وما رافقها من اضطراباتٍ ونزاعاتٍ على الناحية الاجتماعية، وبشكلٍ ملحوظٍ وسلبي على الجانب الديني عند المسلمين خلال العصر العباسي الثاني " 247- 334هـ = 861- 945م " فكانت تلك الأوضاع السائدة في الدولة العباسية مرتعاً للعلويين، ولأصحاب الفتن والبدع الذين أغووا العامة بأفكارهم وبدعهم، وللذين لا يراعون للمسلمين حرمةً من الأعراب الذين امتهنوا قطع الطرق، والهجوم على الناس الآمنين، وعلى المناطق النائية والمتنازع عليها، ولم يراعَ لأطهر بقاع الأرض قدسيةً عند المسلمين – مكة والمدينة المنورة – حرمة من قبل الخارجين على الدولة العباسية كاستبعاد تلك المدن من دائرة الصراع، ولكن من تحين له الفرصة حتى ولو على حساب تلك المدن كان يعيث الفساد والخراب فيها، وهذا يدل على خلل ديني في نفوس هؤلاء الخارجين.

ففي سنة " 251هـ = 865م " قُتل الحُجَّاجُ ونُهبوا، ولم يقفْ الحُجَاجُ وقفة عرفة؛ بسبب سيطرة العلوي إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب – رضي الله عنهم– على مكة كما ذكرنا سابقاً[1]، ووقع اشتباكٌ بين أصحاب الحرف في مكة في موسم الحج يوم التروية سنة " 262هـ = 876م "، وقُتل عددٌ من الطرفين، وتدخل الحُجَّاجُ في الصلحِ بين الطرفين لكي لا يفسد حجهم هذه السنة[2]. وفي تعدٍّ سافرٍ من قبل الأعراب على مكة، تم نهب كسوة الكعبة سنة " 266هـ = 880م "، وأصاب الحُجَّاجُ بلاءً شديداً[3]. وفي سنة " 269هـ = 883م " هَجم قطَّاع طرقٍ من الأعراب على قافلةٍ للحجَّاجِ ونهبوها[4].

وفي سنة " 271هـ = 885م " دخل محمد وعلي ابنا الحسن بن جعفر بن موسى بن محمد بن علي بن الحسين المدينة المنورة، وقتلوا جماعةً من أهلها، وأخذوا منهم المال، وتعطَّلت الحركة

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 50؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 181.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 270؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 559.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 207؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 290؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 20؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 570؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 51؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 289؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 129.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 222؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 583.

في المدينة، لدرجة أنَّ المسلمين لم يُصَلُّوا في مسجد رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قرابة الشهر لا جمعةً ولا جماعةً [1].

ويقول الشاعر في هذا الحادث:

أُخْرِبَتْ دارُ هجرةِ المصطفى البرِّ ... فَأَبكى إخرابُها المسلمينَــا

عينُ فابكي مقام جبريلَ والقبــــرَ ... فبكِّي والمِنبَــرَ المَيْمُونَــا

وعلى المسجد الذي أُسُّه التَّقــوى ... خَلاءً أَضْحَى مِن العابدينَا

وعلى طَيْبَـــةَ التي بَـــــارَكَ اللهُ ... عليها بخاتَم المرسَلِينَـــا[2].

يستنتج من خلال قول الشاعر أن الحادث أبكى المسلمين؛ وذلك عندما وصلهم الخبر، أفلم يصل الخبر لخليفة المسلمين؟ وأين عامل الخليفة على المدينة المنورة؟ فلم يوجد أي شكل من أشكال المقاومة لاجتياح المدينة على المستوى الرسمي للخلافة.

وفي سنة " 271هـ = 885م " وقعت اشتباكات بين الناس في مكة وعلى باب حرمها[3]، حتى العامة لم تتورع عن افتعال الفتن في أطهر بقاع الأرض، وفي تعدٍّ متكررٍ على الحُجَّاج هوجمت سنة " 285هـ = 898م " قافلة للحُجَّاج من قطاع الطرق، فانتهب ما في القافلة من نساءٍ، وجواري، وغلمان، ومال[4].

واشتد البلاء بالمسلمين سنة " 315هـ = 927م "، فلم يحج في تلك السنة أحدٌ من العراق وخراسان؛ خوفاً من أخبار القرامطة وبطشهم[5]، وذكرنا سابقاً نكبة مدينة مكة والكعبة المشرفة، وقتل الحُجَّاج سنة " 317هـ = 929م " على يد القرامطة.

ومع تسلم الخليفة المهتدي بالله الخلافة، وجد أوضاعاً لا يقبلها أي خليفة يريد الصلاح لدولته، وفيها تأثيرٌ كبيرٌ على أخلاق المسلم، وحافزٌ على الخمول والركون إلى الدنيا، فأمر الخليفة الصالح المهتدي بالله مع بداية تقلُّده الخلافة سنة " 255هـ = 869م " بطرد القيان والمغنين والمغنيات من سامراء[6]، وحرم الغناء والشرب[7]، وأمر بقتل السباع الموجودة في دار السلطان،

---

(1) الطبري: تاريخ، ج10، ص 7؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 341.

(2) الطبري: تاريخ، ج10، ص 7.

(3) ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 599.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 377؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 394.

(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 265.

(6) الطبري: تاريخ، ج9، ص 406؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 371.

(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 83– 84؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي، ص 97.

وطرد الكلاب[1]، ومنع حاشيته ورجاله من ظلم الرعية، وباشر بنفسه الإشراف على الدواوين والخراج، فكان يخصص لها يومي الإثنين والخميس[2]، وكان يقول: " أما يستحي بنو العباس أن لا يكون فيهم مثل عمر بن عبد العزيز؟"[3]، وكان الخليفة المهتدي بالله آخر من جلس للمظالم من الخلفاء[4].

ومدحه أحد رعاياه ببيتين من الشعر لعدله:

حَكَّمتموهُ فَقَضَــى بَيْنَكُـمْ أَبْلَج مِثْل القَمَر الزَّاهــرِ

لَا يَقْبَلُ الرَّشوةَ فِي حُكْمِهِ ولا يُبَالِي غَبَنَ الخَاسِرِ[5].

ومع استلام الوزير علي بن عيسى الوزارة سنة " 301هـ = 914م " خلفاً للوزير الخاقاني، سمح بفتح بيوت الفساد، وأباح المفسدات[6] زمن الخليفة المقتدر بالله.

ابتدأ الخليفة المعتضد بالله سنة " 279هـ = 892م " خلافته بإصدار أوامره في مدينة بغداد بمنع المنجمين من الجلوس في الطرقات، ومنع بيع كتب الكلام، والجدل، والفلسفة[7]. فتكهن المنجمون سنة " 284هـ = 897م " بغرق كثير من الأقاليم من شدة المطر، فخيَّب الله –عز وجل– أخبارهم، وحلَّ القحط والجفاف في تلك الأقاليم، فطلبوا الماء عدة مرات من بغداد لشدة القحط[8]، وهذا يدلُّ على أنَّ العامة مازالت تؤمن بأخبار المنجمين.

وفي سنة " 282هـ = 895م " أبطل الخليفة المعتضد بالله الطقوس المتبعة عند الناس في عيد النيروز الفارسي من صب الماء، وإشعال النار وغير ذلك[9].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 406؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 510؛ ابن خلدون: تاريخ، ج3، ص 372.

(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 84.

(3) ابن العمراني: الإنباء، ص 133؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 83؛ كُحيلة: العقد الثمين، ص 216.

(4) دبابره: التظلم في المجال السياسي الإسلامي، ص 38.

(5) الخطيب البغدادي: تاريخ مدينة السلام، م4، ص 555؛ ابن العمراني: الإنباء، ص 134؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 84؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 523؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 251.

(6) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 473.

(7) الطبري: تاريخ، ج 10، ص 28؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 305؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 368؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج20، ص 237– 238؛ علي: مختصر تاريخ العرب، ص 261.

(8) الطبري: تاريخ، ج10، ص 66؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 373– 374؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 392.

(9) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 344؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج21، ص 8؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 659.

انتشرت ظاهرة نبذ العبيد السود سنة " 284هـ = 897م "، ومناداتهم بلقب يا عقيق، وقضى الخليفة المعتضد بالله على هذه الظاهرة بضرب جماعة من الناس الذين ينبذون الخدم السود(1)؛ وكان سبب ذلك تعدي بعض الرقيق العبيد على النَّاس والقضاة، فكانت تصرفاتهم فيها الغرور والعجرفة، فأساءوا إلى أسيادهم وملاكهم(2).

وفي سنة " 279هـ = 892م ". توفى هارون بن محمد الهاشمي، الذي تولَّى الحج منذ سنة " 264هـ = 878م " إلى سنة " 279هـ = 892م " فكان متعهداً الحج لمدة ست عشرة سنة(3). وفي سنة " 273هـ = 886م " صادفت الحجة العاشرة لهارون بن محمد الهاشمي، ولم يحج بالناس عشرة سنين متتالية بعد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – سوى هارون بن محمد الهاشمي(4).

وهذا دليل على أنَّ الخليفة المعتمد على الله " 256– 279هـ = 870– 892م " لهته شهواته ولذاته، ليس فقط عن إدارة شؤون خلافته السياسية، بل وصل به الضعف وانشغاله في اللهو إلى إهمال أركان دينه، ونستشهد على ذلك بقول الجاحظ بأحقية الملك " الخليفة" بإمامة الصلاة، " من حق الملك إذا حضرت الصلاة، فالملك أولى بالإمامة لخصال: منها– أنَّه الإمام، والرعية مأمومة؛ ومنها– أنَّه المولى، وهم العبيد؛ ومنها– أنَّه أولى بالصلاة في قرار داره وموطئ بساطه، ولو حضر مجلسه أزهد الخلق وأعلمهم"(5).

وفي سنة " 301هـ = 914م " انتقل الخليفة المقتدر بالله راكباً من باب الشماسية(6) إلى داره في دجلة، وكان ذلك أول ظهور للخليفة المقتدر بالله عند العامة(7).

بذلك الظهور يكون خليفة المسلمين المقتدر بالله، الذي ذكرنا أنَّ تعيينه في الخلافة كان سنة " 295هـ = 908م "غائباً عن أمور المسلمين ما يقرب من الست سنوات، فلا يؤم صلاةً، ولا يتعهد حجاً، ولا ينظر في مظالم العامة، حتى عندما شوهد للعامة سنة " 301هـ = 914م "، إنَّما كان عابر طريقٍ، ليس في مناسبة دينية أو وطنية، فأين هو من القيام بأعباء منصبه؟

---

(1) الطبري: تاريخ، ج10، ص 53– 54؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 371؛ الالوسي: الرأي العام، ص 110.

(2) الالوسي: الرأي العام، ص 110.

(3) الطبري: تاريخ، ج10، ص 31؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 95.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 255.

(5) التاج، ص 74.

(6) الشماسية: بفتح أوله، وتشديد ثانيه ثم سين مهملة، وهي مجاورة لدار الروم التي في أعلى مدينة بغداد، واليها ينسب باب الشماسية. الحموي: معجم البلدان، م3، ص 361.

(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 141؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 202؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 301.

انتشرت ظاهرة السرقة في المجتمع العباسي، ولها ذكرٌ متكررٌ في تاريخ الدولة العباسية، ففي صيف سنة " 304هـ = 917م " استغل اللصوص أحوال الناس المضطربة في بغداد؛ لوجود حيوان يسمى الزيزب، يخرج في الليل، ويأكل الأطفال، ويؤذي الرجال والنساء، وكانت العامة في حالة استنفارٍ دائمٍ ليلاً؛ لحماية أبنائهم وحماية أنفسهم، فأغتنم اللصوص تلك الأوضاع فكثر النهب والسرقة(1).

وفي ظروف معقدة ومركبة نتيجة الحياة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة؛ ظهرت جماعة تُعرف بالشطار، تعدَّت بجهلها على أحكام الدين، فاحترفت السرقة، وامتهنتها، وجاهرت بها؛ مبررين أفعالهم بالفقر بعد أن أُسقطت أرزاقهم، بالإضافة إلي أن بعض الأغنياء لم يدفعوا زكاة أموالهم فوجبت سرقتهم إنصافاً للفقراء، وانتصاراً للدين الإسلامي الذي اعتبر الزكاة حق الفقراء على الأغنياء(2)، ولم يقف ذلك عند هذا الحد، بل تضمن اللصوص زمن الخليفة المتقي لله بغداد مقابل مبلغ من المال يدفع لأمير الأمراء شهرياً، وكانوا يقومون بنهب واقتحام بيوت الناس بكل جرأة وتبجح(3)؛ وكان ذلك بعد تدهور الأمور لأبعد الحدود زمن الصراع على منصب أمير الأمراء.

وطفت على السطح في العصر العباسي الثاني العصبية المذهبية، ففي سنة " 306هـ = 918م " جرت اشتباكاتٌ في بغداد بين العامة وأصحاب المذهب الحنبلي، فتدخلت الشرطة، وألقت القبض على المشاغبين من الطرفين، وأمر الخليفة بحبسهم، وأرسلهم إلى سجن البصرة(4)، ولم يسلم العلماء من تلك العصبية، فقد مات المؤرخ المشهور محمد بن جرير الطبري سنة " 310هـ = 922م "، ودفن في داره ليلاً؛ لرفض العامة أن يدفن في مقابر المسلمين نهاراً؛ لاتهامهم إياه بالرفض والإلحاد(5)، وكان الوزير علي بن عيسى يقول:" والله لو سئل هؤلاء عن الرفض والإلحاد ما عرفوه ولا فهموه" وحاشى ذلك الإمام الطبري عن مثل ذلك الأمور(6)، وكان مصدر ذلك التعصب على الطبري، أنَّ الحنابلة أخذوا عليه بعض المآخذ، فتبعهم العامة:

حَسَدوا الفَتَى إذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَه فَالنَّاسُ أعداءٌ لَه وخُصُـــومُ
كَضَرائرِ الحَسْنَاءِ قُلْنَ لوجْهِهَا حَسَداً وبُغضَاً أنَّه لدَمِيمُ (7).

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 167؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 495.
(2) الالوسي: الرأي العام، ص 97.
(3) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 313.
(4) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 501- 502.
(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 217؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 8- 9؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 460.
(6) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 9.
(7) المصدر نفسه، ج7، ص 9.

وهذا إنَّما يدل على انتشار الجهل عند العامة في أمور الدين، وانتشار العصبية، وأخذ الناس بالتهمة وإن كانت باطلة.

وفي سنة " 317هـ = 929م " تجددت فتنة بين أنصار المذهب الحنبلي والناس في بغداد، شارك فيها بعض أفراد الجيش، على اختلاف في تفسير آية[1] من القران الكريم، وكانت الخسائر كبيرة راح ضحيتها الكثير[2]. وفي سنة " 323هـ = 935م " شدَّد أصحاب المذهب الحنبلي على العامة والخاصة في أمور دينية، فوصل بهم الحد من القوة أنَّهم كانوا يُفتشون بيوت القيادات والعامة من الناس، فإن وجد فيها منكرات ومحرمات أتلفوها، وكانوا يعترضون المارة في الطرقات، ويجب التعريف عن نفسه ومن معه خشيةً من الشبهات، وكانوا يعتدون على أصحاب المذهب الشافعي[3]، فتدخل صاحب الشرطة بمنع أصحاب المذهب الحنبلي بالاجتماع سوياً، وباشر بحملة اعتقالات في صفوف أصحاب المذهب الحنبلي[4]، وفي تلك الأحداث سنة " 323هـ = 935م " صدر مرسوم من الخليفة الراضي بالله، يتهدد ويتوعد بإنزال أقصى العقوبات بأصحاب المذهب الحنبلي؛ للكف عن آرائهم، والعدول عنها، وترك افتعال الفتن[5].

انتشرت الأفكار الهدامة خلال العصر العباسي الثاني بشكل ملحوظ، وتكاد لا تخلو فترة لحكم خليفة إلا ويخرج فيها صاحب فكرة مارقة على الدين، والكارثة ما يولده ذلك على ضعفاء النفوس من المسلمين في الانجرار وراء تلك الأفكار والمعتقدات.

ففي عهد الخليفة المعتمد على الله سنة " 258هـ = 872م " قامت البينة على شخص يعرف بأبي فقعس أنَّه كان يشتم السلف، فقُتل وهو يجلد[6].

وفي سنة " 284هـ = 897م " ثار أهل بغداد من أجل إقامة الحد على خادم نصراني شتم النبي محمد – صلى الله عليه وسلم–، فتولى أمره قاضي بغداد، فهدأت ثورتهم[7].

وفي سنة " 298هـ = 911م ". تم إلقاء القبض على رجلين، وهم من أصحاب رجل يدعي الربوبية[8].

---

(1) الآية 79 من سورة الإسراء. السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 303.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 57؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 74.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 113- 114؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 283.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 349؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 113- 114؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 30؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 88؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م4، ص 121.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 114؛ ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 283؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 82؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 31؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 258.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 136.

(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 370- 371؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 390.

(8) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 106؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 469.

وخلال فترة خلافة المقتدر بالله سنة " 313هـ = 925م "، وصلت للخليفة أخبار بوجود جماعة من الرافضة، تجتمع في المسجد خصيصاً لسب وذكر مثالب الصحابة الكرام – رضوان الله عليهم –، فأعطى أوامره بالهجوم على المسجد في صلاة الجمعة، واعتقال كل من في المسجد، ومحاسبتهم، وسجنهم، وأمر بهدم المسجد[1].

في ظل الجهل المطبق بأمور الدين برز رجل يُدعى الحلاج، واسمه أبو الغيث الحسين بن منصور، أصله مجوسي من أهل فارس، اقتبس من الصوفية الكثير، وكان يظهر بأزياء مختلفة، وسكن بغداد، وكان كثير التغير في المذاهب، واستغوى العامة بخوارق من تصرفه، كدفن الماء والطعام في بعض الأماكن، وعند الاقتراب منها يعمل على إخراجها؛ للاستفادة منها هو ومن يصاحبه، وتخزين الفواكه وإظهارها في غير موسمها؛ لإظهار كراماته، ووصلت بالناس أن تبركوا ببوله، فوصل خبر للخليفة المقتدر بالله، فأحضره في مناظرة مع القضاة والفقهاء، فأقر ببعض الأشياء التي أوجبت قتله، فضُرب ألف سوط فلم يمت، فقطع وأحرق فمات، وكان ذلك سنة " 309هـ = 921م "[2].

ومن شدة تجرئه على ما يفعل، قال لأتباعه قبل قتله أني سأعود بعد شهر، وأنشد قبل قتله:

طلَبْتُ الُمسْتَقَرَّ بكــلِّ أرضٍ   فلمْ أَرَ لي بأرضٍ مُسْتَقَــرَّا
أطَعْتُ مَطامِعي فاسْتَعْبَدتْنِي   ولو أنِّي قنَعْتُ لَكنْتُ حُرَّا[3].

وهذا اعترافٌ شخصي منه أنَّ شهواته استدرجته للهلاك، فأين عقول العامة من تصرفات هذا الرجل؟ ولماذا آمنوا بما يفعل؟ فذلك ينم عن جهلٍ في أمور الدين في تلك الفترة.

ولجهل العامة ظهر رجل يدعى الخنَّاق سنة " 315هـ = 927م " في باب الشام، فكان يمارس قتل الناس بطريقة الخنق، ويدفنهم في بعض المنازل التي يمتلكها، وكان يحتال على النساء بعلم النجوم والشعوذة؛ فكانت الناس تلجأ له، فإذا قدمت المرأة عنده لحاجة لها من علمه الزائف، نهبها، وخنقها، ودفنها، وكانت امرأته وابنه مساعدينه في جرائمه، فانكشف أمره فوجدوا في بيوته أعداداً كبيرة من النساء المقتولات، فحاول الهرب، ولكن تم القبض عليه، فضرب ألف سوط، وصلب وهو حي، حتى مات في السنة نفسها[4].

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 4- 5؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 18.

(2) ابن الطقطقا: الفخري، ص 261؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 138.

(3) ابن الطقطقا: الفخري، ص 261؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج23، ص 48؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 839.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 262.

وفي زمن الخليفة الراضي بالله ظهر ببغداد رجل يدعى الشلمغاني، يدَّعي الألوهية سنة " 322هـ = 934م "، وبعد التحقيق معه في حضرة الخليفة الراضي بالله، حَكَمَ عليه بالصلب، والجلد، والقتل[1].

وخرج على الناس في السنة نفسها " 322هـ = 934م " رجل ادَّعى النبوة، وتبعه خلقٌ كثيرٌ، ولكن تم القضاء عليه بقطع رأسه، ولكن من خبثه ادَّعى قبل مماته أنه متى مات فسيعود إلى الدنيا، وبقي أتباعه يؤمنون بذلك حتى تلاشى أثرهم[2].

وفي سنة " 323هـ = 935م " تم القبض على رجل يعرف بابن شنبوذ، كان يُغيّر حروف القران الكريم، وتم مناظرته بحضرة الفقهاء والوزير، فرجع وتاب عن أفعاله، وتم نفيه إلي البصرة، وبقي متخفياً؛ كي لا تقتله العامة، ثم ذهب إلى الأهواز ومات هناك[3].

---

(1) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 396؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 342؛ ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 103- 104؛ أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 80- 81؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج24، ص 24؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 309.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 102.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 348.

الآثار الاجتماعية لولاية العهد على الناحية الثقافية.

رغم الأوضاع المتردية والمتدهورة للدولة العباسية خلال عصرها الثاني، إلا أنَّ الحركة العلمية كانت تمر في عصرها الذهبي، رغم أن مصادرنا التاريخية لم تسعفنا بمساهمة الخلفاء العباسيين لرواد هذا العصر من العلماء، بل تقف على ذكرهم، ومنجزاتهم، ووفاتهم، دون ذكر دور فاعل للدولة العباسية في دعمهم في مجالاتهم المختلفة، بل اقتصر تركيز الخلفاء على الشعراء الذين يرتادوا بلاط الخلفاء لمدحهم؛ لنيل الهبات والعطايا من الخليفة ورجال دولته.

ومن شعراء ذلك العصر أحمد بن محمد بن عبد الله المعروف بأبي العتاهية، الذي توفي سنة " 250هـ = 864م "[(1)]، والشاعر البليغ أبو عبادة الوليد بن عبيد بن يحيي البحتري، صاحب ديوان الحماسة المتوفي سنة " 283هـ = 896م "[(2)].

ومن علماء التاريخ والجغرافية الذين عاشوا في ذلك العصر، وكانت لهم بصمة عبر مؤلفاتهم، العالم صاحب كتاب البلدان، أبو بكر أحمد بن يحيي بن جابر البلاذري المتوفي سنة " 279هـ = 892م "[(3)]. وابن خرداذبة عالم الجغرافية سابق الذكر، صاحب كتاب المسالك والممالك، المتوفي سنة " 280هـ = 893م "[(4)]. واليعقوبي أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح العباسي، عالم التاريخ والجغرافية، المتوفي سنة " 284هـ = 897م "، صاحب كتاب تاريخ اليعقوبي، وكتاب البلدان[(5)]. والمؤرخ الكبير أبو جعفر الطبري محمد بن جرير صاحب تاريخ الرسل والملوك الذي توفي سنة " 310هـ = 922م "[(6)]. وصاحب كتاب معجم الصحابة، الحافظ الحبر الحجة أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي البغدادي الشافعي، المتوفي سنة " 317هـ = 929م "[(7)]. وعالم الجغرافية والفلسفة أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد، الملقب بالكاتب البغدادي، صاحب كتاب الخراج وصنعة الكتابة، المتوفي سنة " 320هـ = 932م "[(8)].

وقد حفل هذا العصر بكوكبة منيرة من علماء الفقه والحديث الشريف الأجلاء، الذين أتحفونا بمؤلفاتهم، فأصبحت كنزاً، وأعمدةً لطلاب العلم من بعدهم.

---

(1) ابن الغزي: ديوان الإسلام، ج3، ص 301.

(2) ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 235؛ ابن الغزي: ديوان الإسلام، ج1، ص 256.

(3) ابن الغزي: ديوان الإسلام، ج1، ص 256– 257؛ الدفاع، علي: رواد علم الجغرافية، ص 71.

(4) الدفاع: رواد علم الجغرافية، ص 75– 76.

(5) الدفاع: رواد علم الجغرافية، ص 77– 79.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 215.

(7) ابن الغزي: ديوان الإسلام، ج1، ص 274.

(8) الدفاع: رواد علم الجغرافية، ص 89– 92.

الإمام الحبر الحافظ الثقة الدارمي أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن التميمي السمرقندي، صاحب كتاب المسند، المتوفي سنة " 255هـ = 869م "[1]. وفي سنة " 256هـ = 870م " توفي عالم الحديث الجليل الإمام البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صاحب المسند الصحيح[2]. وفي سنة " 261هـ = 875م " توفي أحد أعلام الحديث الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري، صاحب كتاب الصحيح[3]. وفي سنة " 279هـ = 892م " توفي الإمام الحافظ، صاحب كتاب الجامع في السنن، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي[4]. وفي سنة " 295هـ = 908م " توفي الفقيه الشافعي المحدث أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الترمذي[5]. وفي سنة " 307هـ = 919م " توفي الشيخ الحافظ المحدث أبو يعقوب إسحاق بن عبد الله بن إبراهيم البزار الكوفي، صاحب المسند[6].

وفي سنة " 312هـ = 924م " توفي عالم العراق الحافظ المحدث الباغندي محمد بن محمد بن سليمان أبو بكر الواسطي البغدادي[7]. وفي سنة " 317هـ = 929م " توفي الإمام الحبر الفقيه أبو سعيد أحمد بن الحسين البرذعي، شيخ الحنفية[8]. وفي سنة " 313هـ = 925م " توفي الإمام الحبر الفقيه أبو الحسن علي بن محمد بن بشار البغدادي، أحد أعلام الحنابلة[9]. وفي سنة " 324هـ = 936م " توفي شيخ الشافعية، الإمام الفقيه أبو الحسن محمد بن شعيب بن إبراهيم العجلي النيسابوري[10]. وتوفي سنة " 329هـ = 940م " الإمام الفقيه الكبير الشيخ أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري البغدادي الحنبلي[11].

---

(1) الذهبي: العبر، ج1، ص 365؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 225؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 120؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 245.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 228؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 226؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 124؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 252؛ ابن الغزي: ديوان الإسلام، ج1، ص 259- 260.

(3) الذهبي: العبر، ج1، ص 375؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 129؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 270.

(4) الذهبي: العبر، ج1، ص 402؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 234؛ اليافعي: مرآة الجنان، ج2، ص 144؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 327- 328.

(5) أبو الفدا: المختصر، ج2، ص 62؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 403.

(6) ابن الغزي: ديوان الإسلام، ج1، ص 320.

(7) المصدر نفسه، ج1، ص 242- 243.

(8) المصدر نفسه، ج1، ص 247.

(9) المصدر نفسه، ج1، ص 337.

(10) المصدر نفسه، ج1، ص 268.

(11) الذهبي: العبر، ج2، ص 33؛ ابن الغزي: ديوان الإسلام، ج1، ص 277- 278.

ومن علماء اللغة، الإمام العلامة النحوي اللغوي أحمد بن سهل البلخي، وله من المؤلفات الكثير، ككتاب أقسام العلوم، وكتاب النحو والتصريف، والذي توفي سنة " 322هـ = 934م "[1]، ويصنف في علماء الجغرافية والفلك[2].

وتوفي سنة " 260هـ = 874م " الطبيب الحكيم حسين بن إسحاق، الذي ترجم كتب الحكماء اليونان إلى العربية، وكان عالماً بها[3]، ويذكره ابن الجوزي باسم حنين ابن إسحاق، ويمدحه بأنه بلغ غاية في علم الطب، وأنَّه توفي في سنة " 260هـ = 874م "[4]، والراجح أنَّه نفس الشخص المدون عند ابن الأثير في كامله.

أُهمل العلم زمن الخليفة المقتدر بالله[5]، ولكنَّ وزيره ابن الفرات كان ينفق على طلاب العلم، والشعراء[6].

وهذا دليل على أنَّ الحركة العلمية في العصر العباسي الثاني رغم اضطراب الأوضاع في غالب أنحاء الدولة العباسية لم تتوقف، وكان المختصون يعملون على قدم وساق في المناحي العلمية، رغم أنَّ مصادرنا التاريخية لم تذكر دوراً مادياً من الخلفاء في دعم الحقول العلمية بشكل ممنهج ورسمي.

---

(1) ابن الغزي: ديوان الإسلام، ج1، ص 317- 318.

(2) الدفاع: رواد علم الجغرافية، ص 92- 94.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 250.

(4) المنتظم، ج12، ص 160؛ الورد: معجم العلماء العرب، ج1، ص 103.

(5) المسعودي: التنبيه والإشراف، ص 378.

(6) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج5، ص 67.

المناسبات والأعياد في العصر العباسي الثاني " 247- 334هـ = 861- 945م ".

من المناسبات التي اهتم بها المسلمون وأنفقوا عليها الأموال الكثيرة هي الختان[1]، ففي سنة " 302هـ = 915م " ختن الخليفة المقتدر بالله خمسة من أولاده، وأنفق احتفالاً بختانهم أموالاً كثيرةً، ووزع الكسوة، وقُدر ما أنفق بمئات آلاف الدنانير[2].

احتفل المسلمون بجميع أعياد النصارى خلال حكم الدولة العباسية، فكانت معظم أعياد أهل بغداد نصرانية، فكانت تلك الأعياد بمميزاتها وطقوسها مجمعاً للعاطلين عن العمل، ومقصداً لطلاب اللذات من أهل بغداد، وكان المسلمون في بعض الأحيان ينتظرون قدوم الأعياد النصرانية[3]. ولم يقتصر الاحتفال بأعياد النصارى على عامة المسلمين، فقد طال دار الخلافة نصيباً، حيث كانت الجواري النصرانيات في قصر الخلافة في بغداد يظهرن بالزينة والثياب الثمينة الجميلة، وفي أعناقهن صلبان من الذهب، وبأيديهن قلوب النخل وأغصان الزيتون، وذلك يوم عيد " أحد الشعانين "[4].

وقد اتَّخذ العرب من أعياد الفرس كالنيروز والمهرجان[5]أعياداً قومية، فكانوا يقيمون الحفلات ابتهاجاً بتلك الأعياد[6]. وقد ألغى الخليفة المعتضد بالله الاحتفال بعيد رأس السنة الشمسية، المعروف عند الفرس بعيد النيروز[7]، وقد كان الخلفاء من قبله يحتفلون به، ويستقبلون المهنئين، وتكثر فيه الهبات والهدايا، وكان الناس يتزاورون، ومن طقوس هذا العيد تبادل الهدايا من البيض الملون والحلوى، ويشعلون النيران، ويرشون بعضهم بالماء الملون أو المعطر[8].

بالرغم من أنَّ الخليفة المعتضد بالله قد نهى عن الاحتفال بتلك المناسبات كما ذكرنا سابقاً، إلا أن العامة لم تنفذ ذلك.

---

(1) جويدة: نواحي من المجتمع في العصر العباسي، ص 205.

(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 150.

(3) جويدة: نواحي من المجتمع في العصر العباسي، ص 254- 260؛ علوني: النصارى، ص 81- 89.

(4) متز: الحضارة الإسلامية، م2، ص 283- 284؛ جويدة: نواحي من المجتمع في العصر العباسي، ص 256.

(5) يحل هذا العيد في 26 من تشرين الأول، أي في منتصف الخريف، ويعد من أكبر أعياد الفرس، وأيام هذا العيد 6 أيام واليوم السادس يسمى المهرجان الأكبر. جويدة، البرتين: نواحي من المجتمع في العصر العباسي، ص 262.

(6) جويدة: نواحي من المجتمع في العصر العباسي، ص 262؛ خفاجي: الآداب العربية، ص 34. حسن، حسن: تاريخ الإسلام، ج3، ص 461.

(7) الطبري: تاريخ، ج10، ص 39؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 344؛ علي: مختصر تاريخ العرب، ص 261.

(8) علي: مختصر تاريخ العرب، ص 261.

العادات السيئة في العصر العباسي الثاني " 247- 334هـ = 861- 945م ".

كانت هناك بعض العادات السيئة التي تملكت الناس من أجل مصالحها الخاصة، ومنها التودد للسلطان ورجال دولته.

فقد عاد الوزير علي بن عيسى إلى منصب الوزارة سنة " 315هـ = 927م "، فأكرمه الخليفة المقتدر بالله، وخرج الناس للترحيب به، فلما تم تثبيته في منصبه بشكل رسمي أنشد:

ما النَّاسُ إلّا مع الدُّنيا وصاحِبِها فَكيفَ ما انقلَبَتْ يَومَاً به انقلَبُـوا

يُعَظِّمُون أَخا الدُّنيــا فَإن وَثَبَــتْ يوماً عليه بِما لَا يَشتهِي وَثَبُوا[1].

وانتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية لتحقيق بعض المصالح، فبعزل الوزير ابن الفرات وتعيين ابن الخاقان سنة " 299هـ = 912م " لم تصلح أمور الرعية، ولم يستطع ابن الخاقان إدارة منصبه بشكل جيد، فقد تنفذ أبناؤه ومن حوله ففسدت الأمور؛ مما دفع الخليفة المقتدر بالله بالاستشارة والاستعانة بالوزير المخلوع ابن الفرات؛ لإدارة الشؤون الوزارية بعيداً عن الأنظار. وقيل في الفساد الذي لحق بسمعة الوزير ابن الخاقان:

وَزِيرُ قد تَكَاملَ فِي الرِّقاعة يولِّي ثمَّ يعْـزلُ بعـد سَاعَــــةْ

إذا أهل الرشا اجْتَمعُوا لَدَيْهِ فَخيرُ الْقَوْمِ أَوفَرُهُـم بِضَاعَــــةْ[2].

وليس يلامُ في هذا بحــالِ لأَنَّ الشيخَ أفلَتَ مِن مجاعةْ[3].

انتقلت ظاهرة التنجيم من العصر العباسي الأول إلي العصر العباسي الثاني، فصدَّقت بهم العامة، ووصلوا إلى بلاط الخلفاء العباسيين، وكان الخلفاء ينادمون المنجمين ومنهم: المنجم أبو عبد الله هارون بن علي بن يحيي بن أبي منصور، نادم خلفاء من العصر العباسي الأول، وتوفي خلال العصر العباسي الثاني سنة " 288هـ = 901م ". والمنجم أبو محمد يحيي بن علي بن يحيي، عاشر الخليفة المعتضد بالله، وجَمْعٌ من الخلفاء كان آخرهم الخليفة المكتفي بالله، وتوفي سنة " 300هـ = 913م "[4].

ولكثرة الفتن في الدولة العباسية، وانتشار القتل بطريقة قطع الرأس؛ تم إنشاء خزانة لوضع الرؤوس المقطوعة للخارجين المهمين على الخلافة من خلفاءٍ، ووزراءٍ، وقياداتٍ في الجيش، وقادة الثورات والفتن، وخير ما نستشهد به، أنَّه عندما أمر الخليفة القاهر بالله بقتل مؤنس المظفر سنة "

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 260؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 245.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 470- 471؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 244.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 470- 471.

(4) الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج13، ص 404- 405.

321هـ = 933م "، قطع رأسه وطيف به في بغداد، وبعد ذلك أُخذت الرأس، ونُظفت، ووُضعت في خزانة الرؤوس[1].

وقد كانت عادة تأجير البيوت[2] سائدة في العصر العباسي الثاني؛ لتحقيق بعض العائد المادي من وراء تأجير هذا العقار [3].

ويرى أنَّ ما استُحدث في الدولة العباسية في الجانب الاجتماعي الثقافي، إنَّما هو نتاج اختلاط الثقافات بين المسلمين العرب، وبين الذين أسلموا من غير العرب، فقد احتفظ حديثو الإسلام من الفرس، والترك، والنصارى، وغيرهم ممن أسلم بثقافتهم السابقة، وقد حاولوا تمريرها داخل الدولة الإسلامية، ومن خلال ما ذكرنا نستنتج أنَّ كثيراً من ثقافات من دخل الإسلام، قد تشربها المسلمون، وأصبحت لا تميز عند العامة أهي صوابٌ؟ أم خطأ؟، حتى طالت بلاط الخلافة، ويرجح الباحث سبب انتشارها وغرسها في الدولة العباسية إنَّما هو نابع من أنَّ الدولة العباسية مرت عبر عصورها بفترات تحكمت بها عناصر مسلمة غير عربية، وكانت متنفذة في الدولة العباسية، فقد مرر رجال الدولة من الفرس في طور نشأة الدولة العباسية الأول، والترك في عصرها الثاني ثقافاتهم من الداخل إلي الخارج، فأصبحت ثقافةً عند العامة، وكأنَّها من صلب الثقافة الإسلامية.

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 86؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 254.

(2) ثارت العامة سنة 329هـ وتظلمت لنزول الديلم " الفرس" دورهم بغير أجرة و لتعديهم على ممتلكات الناس. ابن الجوزي: المنتظم، ج14. ص 7.

(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج14. ص 7؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 313.

الآثار الاجتماعية لولاية العهد على الناحية الصحية.

لقد تأثَّر الجانب الصحي في العصر العباسي الثاني بالأوضاع السائدة المتدهورة، ففي سنة " 258هـ = 872م " انتشر في الأهواز [1] والعراق وباءٌ حصد كثيراً من أرواح الناس[2].

انتشرت الأوبئة والأمراض في بغداد سنة " 300هـ = 913م "[3]. وفي السنة التالية " 301هـ = 914م " زادت الأوبئة في بغداد إلى حد الطاعون[4]، وخصوصاً في مدينة الحربية[5]، حتى فرض عليهم حجر صحي[6]، ومات فيها خلقٌ كثيرٌ، وأغلقت كثيرٌ من البيوت لفناء أهلها من هذا الوباء[7]. وفي السنة التالية "302هـ = 914م" عندما اشتد الوباء، أقام الوزير علي بن عيسى مستشفيات في مدينة الحربية، وأنفق عليها المال الكثير لمواجهة هذا الوباء[8]، وأناط إدارتها لطبيبه أبو عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي [9]. ومن خلال تتبع الأوضاع الصحية في العصر العباسي الثاني نجد هناك فجوة على الصعيد الطبي والصحي في ذلك العصر، فقد مرَّ قرابة الأربعة عقود على وباء سنة " 258هـ = 872م " إلى سنة " 300هـ = 913م "، خلال الفترة المذكورة لم يكن هناك أي خطوات جدية من قبل الخلافة ووزرائها بالنهوض في الجانب الصحي للدولة العباسية، وهذا دليلٌ آخر على سوء الأحوال وإدارتها خلال هذا العصر، فقد تم تفعيل إنشاء المستشفيات عند وقوع الحوادث والأوبئة، أي بشكل إجباري؛ لتفادي الكوارث الصحية، أما كسياسة لتطوير مناحي الحياة في الدولة العباسية خلال عصرها الثاني، فلم توضع في الحسبان؛ وذلك لانشغال الخلفاء والمتنفذين من حولهم بقضية ولاية العهد وما خلفته من آثار سلبية على الدولة العباسية.

ففي سنة " 304هـ = 917م " تم تعيين الطبيب سنان بن ثابت مديراً للمستشفيات الخمسة في بغداد[10].

---

(1) الأهواز: كورة بين البصرة وفارس. الحموي: معجم البلدان، م1، ص 285.

(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 136.

(3) الطبري: تاريخ، ج10، ص 146؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 133؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج22، ص 37؛ ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 423.

(4) الطبري: تاريخ، ج10، ص 147؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 141.

(5) الحربية: منسوبة، محلة مشهورة وكبيرة في بغداد. الحموي: معجم البلدان، م2، ص 237.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 144.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 483.

(8) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 151؛ عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص 179.

(9) عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص 179.

(10) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 168؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 801.

افتتح مدير مستشفيات بغداد الطبيب سنان بن ثابت سنة " 306هـ = 918م " مستشفى السيدة أم المقتدر على نهر دجلة[1]، وعيَّن الأطباء في تلك المستشفى، وقبل المرضى، وكانت نفقة المستشفى في يد يوسف بن يحيي المنجم، البالغة ستمائة دينار شهرياً[2]، وبلغت ميزانية تلك المستشفي سنوياً بما يقدر سبعة آلاف دينار[3].

وأشار سنان بن ثابت على الخليفة المقتدر بالله سنة " 306هـ = 918م " بإنشاء مستشفى، فأقام مستشفى، وسُميت المستشفى المقتدري[4]، وكان من أشهر الأطباء الذين خدموا في المستشفى المقتدري: الطبيب يوسف الواسطي، و الطبيب جبريل بن عبيد الله بن بختيشوع طبيب الخليفة المقتدر بالله الخاص[5].

قام الوزير أبو الحسن بن الفرات سنة " 311هـ = 923م " بإنشاء مستشفى، وأنفق عليها من ماله مائتي دينار جارية شهرياً[6]. وفي سنة " 313هـ = 925م ". عُيَّن الوزير الخاقاني أبا الحسن ثابت بن سنان بن ثابت مديراً على المستشفى التي بناها الوزير السابق ابن الفرات[7].

وبتكليف من أمير الأمراء بجكم أقيم في واسط دار للضيافة؛ لمواجهة المجاعة، ومستشفى في بغداد؛ لمعالجة الفقراء، وأُنفق على ذلك الكثير من المال[8].

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 178؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 807؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 216؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 301؛ عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص 182؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 137؛ البابا: البيمارستانات الإسلامية حتى نهاية الخلافة العباسية، ص 19.

(2) عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص 183.

(3) الذهبي: تاريخ الإسلام، ج23، ص 25؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 216؛ عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص 183.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 178؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 502؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 807. عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص 183؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 137؛ البابا: البيمارستانات الإسلامية حتى نهاية الخلافة العباسية، ص 19.

(5) عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص 184.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 220؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 137.

(7) عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص 184.

(8) ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 10؛ عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام، ص 185.

أثر ولاية العهد على النصارى واليهود خلال العصر العباسي الثاني " 247- 334هـ = 861- 945م ".

عاش النصارى في ظل الخلافة العباسية بشكلٍ منفتحٍ بين المسلمين دون أن تحكمهم أحياء مجبرين عليها بشكل خاصة بهم، وكانت أديرة النصارى منتشرة في جميع أنحاء بغداد[1]. حتى أنَّ الخليفة المعتضد في إحدى تنقلاته سنة " 287هـ = 900م " بين مدن الخلافة العباسية، استقر ثلاثة أيام في كنيسة حتى يلحق به رجاله[2]، وكان كبار النصارى من اليعاقبة يحضرون مراسم تعيين الخلفاء الجدد في قصر الخلافة[3].

وخلال فترة الدولة العباسية احتفل النصارى بأعيادهم بكل حرية، فقد سمحوا للمسيحيين بحرية التصرف في شؤونهم الدينية وممارسة طقوسهم [4].

ولم تخلُ الدولة العباسية من اليهود، فقد سكن اليهود العراق، وكانت بغداد موطناً لكثيرٍ من الطائفة اليهودية، ومركزية اليهود الأولى، وكان لهم تواجد في كثير من المدن العراقية كالبصرة[5]، وقد اشتهر اليهود خلال القرن الهجري الثالث بالأعمال الحرفية، ولكنَّ وضعهم الاقتصادي والسياسي قد تحسن في القرن الهجري الرابع، فقاموا بأعمال التجارة والصرافة، وشغلوا بعض المناصب الإدارية في الدولة[6].

واستفاد النصارى مع تولي الخليفة المنتصر بالله مقاليد الخلافة سنة " 247هـ = 861م "، أن أعادوا بناء هيكل دير مار يونان، الذي قد هُدم بأمر من والده المتوكل سنة " 235هـ = 850م "؛ وذلك لأنَّ الخليفة الجديد كان متساهلاً مع النصارى[7]، وألغى جميع الأعباء والقيود التي كانت مفروضة على أهل الذمة في عهد أبيه الخليفة المتوكل على الله[8].

وخلال فترة خلافة المستعين بالله " 248- 252هـ = 862- 866م " شغل النصارى بعض المناصب الحساسة في بلاط الخلافة، فمنهم سلمة بن سعيد الذي أصبح كاتب أم الخليفة المستعين بالله مخارق الصقلبية سنة " 249هـ = 863م "، وأبو نوح عيسى بن إبراهيم كاتب الفتح

---

(1) متز: الحضارة الإسلامية، م1، ص 93.

(2) الطبري: تاريخ، ج10، ص 79.

(3) متز: الحضارة الإسلامية، م1، ص 80.

(4) جويدة: نواحي من المجتمع في العصر العباسي، ص 254.

(5) البصرة اسم لمدينتين واحدة في المغرب، والأخرى في العراق، والمقصودة هنا هي البصرة إحدى مدن العراق. الحموي: معجم البلدان، م1، ص 430.

(6) الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 38.

(7) فييه: أحوال النصارى، ص 145- 163.

(8) علي: مختصر تاريخ العرب، ص 255.

بن خاقان – الذي قتل مع الخليفة المتوكل على الله –، وبعد ذلك خدم ككاتب لموسى بن بغا الكبير، ولشدة سيطرة موسى على شؤون الخلافة؛ أصبحت صلاحيات كاتبه أبي نوح عيسى بن إبراهيم تضاهي الوزير،`وكان الفضل لأبي نوح في وصول صاعد بن مخلد إلى الوزارة عندما زوَّج أبو نوح ابنته إلى صاعد بن مخلد سنة "251هـ = 865م "[1].

وكان دليل بن يعقوب النصراني يشغل منصب كاتب ضياع المستعين بالله سنة " 249هـ = 863م "[2]، فحنق باغر على دليل يوماً وهَمَّ بقتله، فجاءه بغا وتوعده بأنَّ من قتل دليل يُقتل، _ وأمور الخلافة بيد دليل _، ورغَّبه بأنَّه سيعزله ولك بعد ذلك ما تشاء[3]. وفي سنة " 251هـ = 865م " على إثر المؤامرة ضد باغر وقتله، نهبت دار دليل بن يعقوب النصراني[4]؛ وذلك لأنَّه كاتب بغا الشرابي، ومكانته عالية عنده[5].

وشغل بشر بن هارون النصراني منصب كاتب محمد بن عبد الله الطاهري والي سائر أمصار المشرق، وناب جبر بن هارون النصراني أخو بشر مكان والي طبرستان سنة " 250هـ = 864م " لخروجه في حرب[6].

واشتهر من أطباء النصارى فترة الخليفة المعتز بالله الطبيب إبراهيم بن أيوب الأبرش، الذي عالج ابن الخليفة[7].

لقد طالت إصلاحات الخليفة المهتدي بالله النصارى ولكن بشكلٍ سلبي؛ عندما أمر بإغلاق الحانات والملاهي، التي كان عدداً منها في الأديرة [8].

اعتبرت سنة " 265هـ = 878م ". سنة مهمة للنصارى لتحول عدد منهم للإسلام، ووصولهم إلى مناصب مرموقة في بلاط الخلافة بصورة غير متوقعة، واستمرت الصلة بين النصارى الذين أسلموا وأقاربهم النصارى، مما عمل على تحسين حالهم بفضل أقربائهم المسلمين

---

(1) فييه: أحوال النصارى، ص 164.

(2) المصدر نفسه، ص 165.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 279؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 163؛ فييه: أحوال النصارى، ص 165.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 281؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج 4، ص 163؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج11، ص 11.

(5) الطبري: تاريخ، ج9، ص 278.

(6) فييه: أحوال النصارى، ص 165.

(7) المصدر نفسه، ص 168.

(8) المصدر نفسه، ص 169– 170.

النصارى الأصل، فكان عبدون نصرانياً [1] وأخوه الوزير صاعد بن مخلد مسلماً الذي كان قبل الوزارة نصرانياً[2].

وأعطى الشعر صورة واضحة لتنفذ النصارى، في ظل وجود أقربائهم المسلمين في السلطة، فهذا عبدون بن مخلد استغل نفوذ أخيه الوزير، فتعدى حدوده في التحكم بالمسلمين:

وَيَحْكُمُ عَبْدُون فِي المُسْلِمِين وَمِنْ مِثْلِه تُؤخَذ الجَاليَـــهْ

فَهَذِي الخِلَافَــــةُ قَدْ وَدَّعَت وَظَلَّت عَلَى عَرْشِهَا خَاوِيَةْ

فَخَــــلِّ الزَّمَــــانُ لأوغَـــادِه إلي لَعْنَةِ الله والهَاوِيَـــةْ[3].

وكان هذا الاجتراء على الرعية سبباً في القبض على الوزير صاعد وأخيه عبدون من قبل ولي العهد الموفق بالله سنة " 272هـ = 885م "، فالوزير صاعد مات سنة " 276هـ = 889م " بعد التعذيب، أما عبدون نذير الشؤم على أخيه فترهب فأُفرج عنه، وأقام في دير حتى سنة " 310هـ = 922م "[4].

وفي سنة " 271هـ = 885م " ثار العامة في بغداد على النصارى فخربوا الدير" الكنيسة" العتيق، وانتهبوا متاعه، واقتلعوا الأبواب والخشب وغير ذلك، وهدموه، فتدخل قائد الشرطة في بغداد، ومنعهم من الهدم، وسيطر على الفوضى، ثم أعاد بعد أيام بناء ما هدمه العامة[5] بفضل نفوذ عبدون بن مخلد النصراني، أخو الوزير صاعد بن مخلد[6].

تجددت اضطرابات العامة في بغداد ضد النصارى سنة " 272هـ = 885م "، فهدموا الكنيسة التي أعيد إعمارها سابقاً كما ذكرنا[7]؛ وذلك لأنَّ الخليفة المتوكل على الله أنكر على النصارى ركوب الدواب[8]، وكان الخليفة المتوكل قد أمر أهل الذمة سنة " 239هـ = 853م " بأن يقتصر ركوبهم على البغال والحمير دون الخيل والبراذين[9]. وفي رواية أخرى للهجوم على

---

(1) فييه: أحوال النصارى، ص 174.

(2) ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 339؛ فييه: أحوال النصارى، ص 174.

(3) فييه: أحوال النصارى، ص 176.

(4) المصدر نفسه، ص 176.

(5) الطبري: تاريخ، ج10، ص 8؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 245؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 344؛ فييه: أحوال النصارى، ص 175.

(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 245؛ فييه: أحوال النصارى، ص 175.

(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 249؛ متز: الحضارة الإسلامية، م1، ص 103؛ فييه: أحوال النصارى، ص 175.

(8) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 249؛ متز: الحضارة الإسلامية، م1، ص 103؛ فييه: أحوال النصارى، ص 175؛ علوني: النصارى، ص 69.

(9) الطبري: تاريخ، ج9، ص 196؛ متز: الحضارة الإسلامية، م1، ص 103؛ علوني: النصارى، ص 69.

الكنيسة، أنَّ بعض المرتزقة قذفت جنازة أحد المسلمين، وكانت الحجارة تأتي من ناحية الكنيسة، فبعد الفراغ من الجنازة توجه الغاضبون على تلك الفعلة إلى الكنيسة لهدمها(1). ويرجح ضيف أنَّ سبب ثورة العامة على النصارى سنة " 272هـ = 885م " استكثارهم في العمل في الدواوين(2). ويميل الباحث لترجيح رأي ضيف في تلك الهبة ضد النصارى؛ لأنَّهم تصلتوا على مقدرات المسلمين من خلال شغلهم مناصب كتاب الدواوين لصالحهم على حساب المسلمين.

وتحسنت أحوال النصارى في عهد الخليفة المعتضد بالله "279-289هـ = 892-902م "، وشغل النصراني عبد الله بن سليمان منصب كاتب الخليفة، وأوصاه باختيار موظفيه من النصارى، واستبعاد اليهود، والمسلمين، والمجوس، وكان والي الأنبار من قبل الخليفة المعتضد بالله النصراني عمر بن يوسف، واتُّهم الخليفة المعتضد بالله بميله إلى النصارى(3).

وأنشأ النصارى زمن الخليفة المعتضد بالله بعض الكنائس بدعمٍ مادي ومعنوي من قبل والي الأنبار النصراني عمر بن يوسف(4).

واشتهر من أطباء النصارى زمن الخليفة المعتضد بالله، الطبيب غالب، وكان تحت يده سبعون غلاماً كلهم نصارى؛ لحظر فرض على النصارى باتخاذ المسلمين غلماناً لهم، وعند وفاته حضر الخليفة المعتضد بالله ومؤنس دفنه(5).

وفي عهد الخليفة المكتفي بالله استمر النصارى بشغل مناصبهم في الدواوين(6)، وكان من بين كتابه النصراني الحسين بن عمرو الذي شارف على أن يصبح وزيراً لشدة تنفذه في بلاط الخليفة(7). وكان من أشهر الأطباء المتميزين في ذلك الوقت النصراني يوسف القس الملقب بالساهر(8).

أعاد الخليفة المقتدر بالله سنة " 296هـ = 909م " أمر النصارى لبس العسلي، وتعليق الرقاع المصبوغة على ظهورهم(9)، وأمر الخليفة المقتدر بالله بعدم الاستعانة باليهود والنصارى إلا

---

(1) فييه: أحوال النصارى، ص 175.
(2) تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 66.
(3) فييه: أحوال النصارى، ص 180.
(4) المصدر نفسه، ص 181.
(5) المصدر نفسه، ص 182.
(6) المصدر نفسه، ص 187.
(7) المصدر نفسه، ص 187.
(8) ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 268؛ الورد: معجم العلماء العرب، ج1، ص 125؛ فييه: أحوال النصارى، ص 188.
(9) ابن قيم الجوزية: أحكام أهل الذمة، م1، ص 475؛ ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 66؛ علوني: النصارى، ص 69؛ فييه: أحوال النصارى، ص 192.

في الطب والصيرفة[1]، وأمر بعزل الكتَّاب النصارى وعمالهم[2]؛ وذلك لعلو أمر النصارى، وغلبتهم على مناصب الكتابة في الدولة[3]، وقد كان ذلك سائداً أيام الخليفة المتوكل على الله عندما أصدر أوامره لأهل الذمة بلبس العسلي [4]، ولم تكن تلك القرارات قادرة على إنهاء الوجود النصراني في بعض المناصب الحساسة في الدولة.

فقد تم تعيين اليهودي يوسف بن فنحاس جهبذاً للأهواز زمن وزارة ابن الفرات الأولى " 296- 299هـ = 908- 911م "[5].

ففي وزارة ابن الخاقان " 299- 301هـ = 912- 913م " كان كاتبه النصراني مالك بن الوليد، وكان الوزير علي بن عيسى الجراح من أصل نصراني[6]، وشغل النصراني إبراهيم بن أيوب منصب الكاتب في وزارة محمد بن علي بن مقلة[7].

وكان النصراني إسحاق بن علي القنائي كاتب الضياع وبيت المال إبان وزارة الخاقاني الثانية سنة " 312- 313هـ = 924- 925م " في عهد الخليفة المقتدر بالله[8].

ولم تكن هناك تفرقة في معالجة المسلمين وأهل الذمة في المستشفيات، ولكن في الوباء الذي حلَّ مع بداية القرن الرابع الهجري، أمر الوزير علي بن عيسى طبيب الخليفة سنان بن ثابت بتقديم المسلمين على أهل الذمة في العلاج[9].

وفي ثورة العامة على الغلاء سنة " 308هـ = 920م "، لم يسلم النصارى في تلك الاضطرابات، فطال النهب دور الكتَّاب ومنهم النصراني عبد الله بن شمعون[10].

واشتهر من الأطباء النصارى في عهد زمن الخليفة القاهر بالله، النصراني عيسى بن يوسف الملقب بابن العطارة[11]، وكان طبيب الخليفة القاهر بالله الخاص، وكان صاحب ثقة عند الخليفة القاهر بالله، وكانت له السفارة بين الخليفة ووزرائه، وعلا شأنه في هذا الزمن[12].

---

(1) ابن تغري بردي: النجوم، ج 3، ص 183- 184؛ متز: الحضارة الإسلامية، م1، ص 106- 107.

(2) ابن قيم الجوزية: أحكام أهل الذمة، م1، ص 475.

(3) حسن: النظم الإسلامية، ص 337.

(4) علوني: النصارى، ص 69. الكفاوين: الشعر العربي، ص 82.

(5) الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 186.

(6) فييه: أحوال النصارى، ص 195.

(7) المصدر نفسه، ص 197.

(8) المصدر نفسه، ص 202- 203.

(9) متز: الحضارة الإسلامية، م1، ص 92.

(10) فييه: أحوال النصارى، ص 196.

(11) المصدر نفسه، ص 202.

(12) ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 281.

حظي النصراني أبو الحسن بن سعيد بن عمرو بن سنجلا بأن يكون كاتباً للخليفة الراضي بالله قبل خلافته، وعُيّن كاتباً خاصاً بابني الخليفة، وقُلد إدارة ديوان النفقات، وكان ذراعاً للنصارى عند الخليفة الراضي بالله، وقد وظَّف زوج أخته أبو القاسم علي بن يعقوب في منصب مرموق[1].

وكثر تذمر العامة من أهل الذمة زمن الخليفة الراضي بالله " 322- 329هـ = 934- 940م "، وكتب الشعراء للخليفة بهذا الجور فقال أحد الشعراء:

يا ابْنَ الخَلَائفِ مِن قُريشٍ والأولى	طَهُرَت أصولهمُ من الأدنـــــاسِ
قلَّدت أَمْــرَ المُسْلِميــنَ عَدُوهُـــم	مَا هَكَــذَا فَعَلَتْ بَنُو العَبَّـــاسِ
حَاشَـــاكَ مِن قَـــولِ الرَّعِيـة: إنَّه	نَاسٍ لِقَـــاءَ اللهِ أَو مُتَنَـــاسِ
مَا العُـــذْر إنْ قَالُوا غَداً: هَذَا الذِي	وَلَّى اليَهُودَ علَى رِقَـابِ النَّـــاسِ؟
أَتَقُــولُ: كَانـُوا وَفَّرُوا الأَمْــوَالَ إذْ	خَانُـــوا بِكُفْرِهِـــمُ إِلَـهَ النَّـــاسِ
لَا تذكــرنْ إِحْصَــاءَهـُـم مَا وفَّروا	ظُلْمَاً، وَتَنْسَى مُحْصِي الأَنْفَاسِ[2].

يُستدل من أبيات الشعر أنَّ اليهود قد عظم أمرهم، وكان لهم دور في تقلد بعض المناصب الحساسة في دولة بني العباس.

ويرجح غياب ذكر النصارى واليهود خلال الفترة التي تلت حكم الخليفة الراضي؛ لاشتداد الصراع والنزاع بين الأتراك والقوى الجديدة المتناحرة على منصب أمير الأمراء، والتي لم يكن للنصارى طاقة من أجل التدخل فيها في ظل زعزعة الأمن التي تعصف بالدولة العباسية.

(1) فييه: أحوال النصارى، ص 206.

(2) ابن قيم الجوزية: أحكام أهل الذمة، م1، ص 476.

- الآثـار الاقتـصادية لولايـة العهد فـي العـصر العباسـي الثـاني " 247- 334هـ = 861- 945م " على دولة الخلافة العباسية.

طبقات المجتمع في العصر العباسي الثاني" 247- 334هـ = 861- 945م ".

كان التفاوت والتمايز في مجتمع العصر العباسي الثاني واضحاً، وهناك فجوة بين طبقاته، ويمكن تقسيمه إلى ثلاث طبقات من الناحية الاقتصادية.

أولاً: الطبقة العليا:

ويشغلها الخلفاء، والوزراء، والقواد، والولاة، وأصحاب المناصب الحساسة في الدولة، وأصحاب رؤوس الأموال من التجار، والإقطاعيون[1]، ومن تقرَّب منهم من الأدباء والشعراء والعلماء[2]، وقد تمتعت هذه الطبقة بثراءٍ فاحشٍ[3].

ثانياً: الطبقة المتوسطة:

ويشغل تلك الطبقة الموظفون في الدولة، من رجال الجيش، والدواوين، وغيرهم من التجار، وأصحاب الصناعات[4].

ثالثاً: طبقة العامة:

وتضم مَن هم دون ذلك من الزُّراع، والحرفيين الصغار، والخدم، والعبيد، والرقيق[5]، وأُطلق على أصحاب تلك الطبقة في بعض الأحيان تسميات مختلفة كالسفلة، والسقط، والغوغاء، والدهماء، والأوباش[6]، وتقع على عاتق تلك الطبقة خدمة الطبقتين العليا والوسطى على حساب كرامتهم وراحتهم، دون النظر لهم ولحالتهم التي بلغت الحضيض من أجل الترف والبذخ الذي تعيشه تلك الطبقتين، وهذا كان سبب جعل تلك الطبقة تربة خصبة لأصحاب الثورات والأفكار الهدامة في جر أصحاب تلك الطبقة المغلوبة على أمرها لأفكارهم؛ بحجة تخليصهم من فقرهم، وتحقيق العدالة الاقتصادية التي يحلمون بها؛ لتخليصهم من أوضاعهم المزرية التعيسة.

---

(1) ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 53؛ الالوسي: الرأي العام، ص 65؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 149؛ حمدان: صورة الخلافة في الشعر العباسي، ص 126.

(2) بيطار: تاريخ العصر العباسي، ص 355؛ الالوسي: الرأي العام، ص 65.

(3) ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 53؛ بيطار: تاريخ العصر العباسي، ص 355؛ حمدان: صورة الخلافة في الشعر العباسي، ص 126.

(4) ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 53؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 149.

(5) ضيف: تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني، ص 53؛ الالوسي: الرأي العام، ص 81؛ البردان: شعر الثورات السياسية في العراق، ص 149.

(6) بيطار: تاريخ العصر العباسي، ص 359.

الآثار الاقتصادية الايجابية لولاية العهد.

لم تذكر مصادرنا التاريخية أي إصلاحات اقتصادية زمن الخليفة المنتصر بالله لقصر مدة خلافته، التي لم تتجاوز الستة أشهر.

ولكن عند وفاة الخليفة المنتصر بالله كان بيت المال عامراً بتسعين ألف ألف درهم " 90 مليون درهم"، فأنفق الخليفة المستعين بالله للجند رواتب خمسة شهور[1].

تسلم الخليفة المعتضد بالله الخلافة سنة " 279هـ =892م "،وكان هناك عجز مالي في بيت مال المسلمين، واضطرابات فلم يجد فيه إلا القليل من المال، فاتَّبع سياسةً أصلح فيها الأمور، وعمل على إعمار المدن، وعدل في معاملاته، واقتصد في النفقة لسد العجز المالي في بيت مال المسلمين، فمات وهناك فائض في بيت مال المسلمين بحسن إدارته وتصرفه في إدارة الأزمات[2].

ومن الإصلاحات الاقتصادية للخليفة المعتضد بالله، أمره سنة " 282هـ = 895م " بالكتابة لجميع أمصاره بترك افتتاح جمع الخراج في النيروز العجمي[3][4]، وتأجيله إلي الحادي عشر من حزيران، وسماه النيروز المعتضدي نسبة له، وأراد بذلك ترك المجال في جمع الخراج من الناس؛ وذلك للرفق بهم والتوسيع عليهم[5]، وبذلك يكون هناك متسع أمام المزارعين وأصحاب الضياع ما يقرب من ستين يوم، ومن إصلاحاته المنصبة نحو تطوير الزراعة، أن اعتنى الخليفة المعتضد بالله بنظام الري، حيث أمر بتنظيف بعض القنوات لضمان جريان المياه بطريقة سليمة، ومدَّ الخليفة يد المساعدة للمزارعين بتسليفهم لشراء البذور اللازمة وبعض الحيوانات[6]، وقام بشق الطرق وتسويتها لتسهيل الحركة على الناس[7].

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 6- 7.

(2) المصدر نفسه، ج12، ص 324.

(3) ولعيد النيروز عدة أسباب لاتخاذهم هذا الاسم منها أنهم زعموا أنه اليوم الذي خلق الله فيه النور، ومنهم من قال هو يوم ابتداء الفلك بالدوران. جويدة: نواحي من المجتمع في العصر العباسي، ص 261.

(4) النيروز الفارسي يحل في 11 نيسان/ ابريل من كل عام. وكان السبب في هذا التأجيل الفرق بين السنة الفارسية، والسنة الشمسية فهناك فرق ربع يوم وفق السنة الفارسية، فانه كان يتقدم مع مرور السنين، ويتطلب إضافة يوم إلي السنة الفارسية كل أربع سنين، أو شهر كل 116 سنة. الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 61.

(5) الطبري: تاريخ، ج10، ص 39؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 343؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 379؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 99.

(6) الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 61.

(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 334.

وأمر الخليفة المعتضد بالله سنة " 283هـ = 896م " بالكتابة إلى جميع أمصاره برد الفائض من سهام المواريث على ذوي الأرحام، وإلغاء ديوان المواريث، وتسريح موظفيه[1]، وذلك بالرجوع إلى الرأي الشرعي في ذلك من قبل القضاة[2]، وألغى عن الناس الضرائب التي كانت تؤخذ في الحرمين[3].

وفي سنة " 285هـ = 898م " أمر الخليفة المعتضد بهدم دار الندوة في مكة؛ لتوسيع المسجد الحرام[4].

أنفق الخليفة المكتفي بالله أموالاً طائلةً في حروبه ضد القرامطة، الذين انتشروا في الأمصار، وقطعوا طرق الحجيج[5].

ومن حسنات الخليفة المقتدر بالله الاقتصادية سنة " 303هـ = 916م " أنه أوقف كثيراً من المصالح الاقتصادية للخليفة التي تدر الدخل على الحرمين، وأشهد على ذلك القضاء[6].

ومن ضمن إصلاحات الوزير الجديد علي بن عيسى زمن الخليفة المقتدر بالله سنة " 301هـ = 914م "، إطلاقه كثيراً من المكوس، وعمل على إلغاء العلاوات التي كان قد فرضها الوزير السابق ابن الفرات للجند بعد دراسة لميزانية الدولة، وتيقنه أنَّها لا تستطيع توفير تلك العلاوات، وأسقط عن كاهل أصحاب الضياع ما زيد عليهم من خراج، واكتشف تزوير من الناس في الفترة الانتقالية بينه وبين الوزير السابق، وتيقن من ذلك، ولكنَّه أقرها لكسب ود الناس[7]. واعتنى بالزراعة وأوصى عماله بإعمار الأراضي الزراعية، وكان يسلف فقراء المزارعين ما يحتاجونه من بذور، ويسترده زمن الحصاد[8]، وأمر بعمارة المساجد وإعادة طلائها، وتجديد فرشها، وإشعال الأضواء فيها، وأجرى للعاملين في المساجد رواتب من أئمة، وقراء، ومؤذنين، وأمر بإصلاح المستشفيات، وتزويدها بالأدوية اللازمة للمرضى، وتعيين الأطباء المهرة فيها، ولكن من سيئات إصلاحاته الاجتماعية في تلك الفترة، إعادة افتتاح بيوت الفساد[9].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج10، ص 44؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج21، ص 13؛ الذهبي: العبر، ج1، ص 407؛ ابن الوردي: تاريخ ابن الوردي، ج1، ص 236؛ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 293.

(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 360؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج21، ص 13.

(3) ابن العماد: شذرات الذهب، م3، ص 371- 372.

(4) القرماني: أخبار الدول، م2، ص 132.

(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 6.

(6) المصدر نفسه، ج12، ص 154.

(7) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 473.

(8) الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 62.

(9) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 473.

الآثار الاقتصادية السلبية لولاية العهد.

كان للفتن الدائرة في الدولة العباسية جراء المناحرات المنبثقة من ولاية العهد بالغ الأثر على الأحوال الاقتصادية في الأمصار التابعة للدولة العباسية.

فقد حفل العصر العباسي الثاني بعد خلافة المتوكل على الله " 232– 247هـ = 846–861م " أي منذ تولي الخليفة المنتصر بالله للخلافة فوضى وانحلال في الإدارة؛ مما أدى إلى تدهور الأحوال الاقتصادية على نظام الري، وإجحاف الجباة، وعمال الخراج، والملاكين على الفلاحين، وانتشار الفقر، وبيع صغار الملاكين لأراضيهم؛ مما أدي إلي سخط عام على الأحوال الاقتصادية خلال هذا العصر [1].

ولكثرة الفساد المالي بين رجال الدولة العباسية؛ أنشئ ديوان الاستخراج زمن الخليفة المتوكل على الله، وهدف هذا الديوان تتبع أخبار الوزراء والكتاب وغيرهم ممن يحتلون مناصب حساسة في الدولة، والذين تقع الشبة والتهمة عليهم بالرشوة والغش والفساد من خلال شغلهم لتلك المناصب، فترفع تقاريرهم إلى الخليفة للنظر في تجاوزاتهم، ثم يعطي أوامره بمصادرة أموالهم التي ثبت أنَّها جمعت بطريقة غير مشروعة[2]، ويتم تنفيذ الأوامر من خلال ديوان المصادرة الذي أنشئ زمن الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور لحفظ أسماء الأشخاص التي تصادر أموالهم[3].

وأُنشئ في العصر العباسي الثاني ديوان الخاصة، والذي تخصص للنظر في ما يخص الخليفة من ممتلكات وأموال مَوروثة ومُورثة[4].

وفي عهد الخليفة المعتضد بالله أدخل الخليفة تعديلاً على الدواوين، حيث ضم جميع الدواوين في ديوان واحد سماه ديوان الدار " الدار الكبير"، وينبثق عنه ثلاثة فروع ديوان المشرق، وديوان المغرب، وديوان السواد، ووضع الخليفة مقاليد هذا الديوان وفروعه في يد شخص واحد لإدارته وإدارة الفروع الأخرى[5].

ويرى بهذا التعديل الذي أجراه الخليفة على الدواوين أنَّ الخليفة " كالباحث عن حتفه بنفسه"، فقد سهل على المتنفذين الأتراك والذين وصلوا لمنصب أمير الأمراء السيطرة على جميع مقدرات الخلافة، وهو مبعثٌ لانتشار الفساد، فمركزية الدواوين بيد شخص واحد، إذا صلح صلحت الدواوين، وإذا فسد فسدت الدواوين على يديه، ومرجع الخسارة على الدولة.

---

(1) الالوسي: الرأي العام، ص 84.

(2) حسن: النظم الإسلامية، ص 216.

(3) المصدر نفسه، ص 215.

(4) المصدر نفسه، ص 216.

(5) البيطار: تاريخ العصر العباسي، ص 331.

وكان لهبات الخلفاء غير المحدودة أثرٌ كبيرٌ على خزينة الدولة، فهذا الخليفة المستعين بالله يهب للوزير أحمد بن الخصيب سنة " 248هـ = 862م " مايقدر نقداً بألف ألف درهم عدا عن الدور والفرش، ولأتامش، وبغا، ووصيف آلاف الدراهم(1).

ففي سنة " 251هـ = 865م " غلت الأسعار في مكة، وشارف أهلها على الهلاك جوعاً وعطشاً(2)، وكان ذلك ناتج عن عدم مقدرة والي مكة الذي هرب وجيشها من صد هجوم بعض المستغلين ضعف الخليفة في تحقيق مآربهم، (3) حتى ولو كان على حساب أطهر بقاع الأرض " مكة " وما سيلحق بها من نهبٍ وتخريبٍ. وهذا دليلٌ دامغٌ على ضعف الخليفة، وعدم مراعاة حقوق رعيته في الأمن بجميع نواحيه سياسياً واجتماعياً واقتصادياً؛ لأن هناك ما هو أهم من فرض الأمن والحماية لأمصاره، وهو تأمين نفسه من الخطر المحدق به ممن حوله من المتسلطين الأتراك الذي لا يشغلهم إلا تنصيب من يرغبون للخلافة، وخلع من ينفرون منه.

وفي مفارقة عجيبة لميزانية الجيش في الدولة العباسية التي تظهر عجز في تخطيط الإدارة الاقتصادية، قُدرت رواتب الجيش في الدولة العباسية سنة " 252هـ = 866م "، فبلغت مائتي ألف ألف دينار أي مائتي مليون دينار، وذلك ضعف خراج الدولة العباسية(4)، فعندما تمت مبايعة المعتز بالله للخلافة من قبل الأتراك سنة " 251هـ = 865م "، أعاد هيكلة المناصب الحساسة في الدولة العباسية، ومن هذه المناصب تعيين والي جديد للإشراف على ديوان جيش الأتراك(5).

يستنتج من ذلك أنَّ جيش الدولة العباسية كان مقسماً إلى أعراق وأجناس؛ ولذلك تم تقسيم ديوان الجيش حسب الأعراق مثلا ديوان جيش العرب، ديوان جيش الفرس، ديوان جيش المغاربة...، وبذلك يتضح للباحث سِر اختلال التوازن في ميزانية الدولة العباسية التي لا تستطيع تغطية العجز، ويرجح الباحث أنَّ كل ديوان من دواوين الجيش قد حاول الاستكثار من أبناء جنسه وعرقه للتفوق على الآخر؛ مما أدى إلى فائضٍ كبيرٍ في عدد أفراد الجيش العباسي.

وفي خضم الفتنة المشتعلة بين الخليفة المستعين بالله والمرشح للخلافة المعتز بالله سنة " 252هـ = 866م "، تذمر العامة من الغلاء الفاحش، وطالب الناس بإنهاء تلك الأوضاع السياسية

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 7- 8.

(2) الطبري: تاريخ، ج9، ص 346؛ الالوسي: الرأي العام، ص 122.

(3) الطبري: تاريخ، ج9، ص 346.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 371؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج 4، ص 200؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج19، ص 8.

(5) الطبري: تاريخ، ج9، ص 287.

التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية[1]، واستغل بعض الغوغاء تلك الفتنة، فنهبوا كل شيء طالته أيديهم في سوق الذهب وسوق العملة في سامراء[2].

ورغم مرور الخلفاء بأزمات اقتصادية كان لها كبير الأثر في خلعهم وقتلهم، جاء الخليفة المعتز بالله وأضاف إلى موكبه الذهب بدلاً من الفضة التي كانت متبعة عند الخلفاء من قبله[3].

في سنة 253هـ شغب جند الدولة العباسية بالمطالبة بمرتباتهم المتأخرة لأربعة أشهر[4]، والتي راح ضحيتها كما ذكرنا سابقاً وصيف. ويدل ذلك على عجز في خزينة الدولة العباسية.

وفي تكرار المشهد الاقتصادي السيئ الذي أسقط كثيراً من الخلفاء، رغم أن المطالبين من جنس من يساعد الخليفة في هدر أموال المسلمين، وفيما بعد يستخدم العامل الاقتصادي كأداة للإطاحة بالخليفة. ففي سنة " 256هـ = 869م " زمن الخليفة المهتدي بالله، يتحرك الأتراك ضد الخليفة مطالبين بمرتباتهم، فلم يصرفها لهم، والمرجو هنا أن الخليفة استعان بأجناس مختلفة " مرتزقة" ساندوه مقابل درهمين[5]. وهذا دليل على سوء الأحوال الاقتصادية في خلافة المهتدي بالله، لبخس ما أعطيه للمرتزقة بالقبول بتلك الدراهم مقابل حياتهم.

فقد كان للاستهتار والتبذير من قبل الخليفة السابق المستعين بالله والمعتز بالله بالغ الأثر على خزينة الدولة العباسية، وهذا ما عرَّض الخليفة المهتدي بالله الذي حاول استعادة قوة الخلافة من يد الأتراك إلى الهلاك، وعدم المقدرة على تغطية طلبات الجيش العازم على الإطاحة به.

وفي سنة " 260هـ = 874م " عمَّ الغلاء سائر بلاد المسلمين، فأجبر أهل مكة على تركها هرباً للمدن والبلدان المجاورة، ورحل عاملها من قبل الخليفة العباسي المعتمد على الله، وارتفعت الأسعار في بغداد[6]؛ على أثر المناوشات التي جرت بين مساور الخارجي وقبيلة ربيعة كما ذكرنا سابقاً.

وما يعنينا في هذا الغلاء، أنَّ المصادر التاريخية لم تذكر أي خطة طوارئ من قبل الخلافة للعمل على دعم البلاد التابعة لها، والتي عمَّها الغلاء، وهذا دليل على سوء الإدارة

---

(1) الالوسي: الرأي العام، ص 115.

(2) ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 171.

(3) السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص 284- 285؛ القرماني: أخبار الدول، م2، ص 122؛ شاكر: التاريخ الإسلامي، ج6، ص 56.

(4) الطبري: تاريخ، ج9، ص 374؛ ابن مسكويه: تجارب الأمم، ج4، ص 200؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 189.

(5) الالوسي: الرأي العام، ص 131.

(6) الطبري: تاريخ، ج9، ص 510؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 156؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 248؛ الالوسي: الرأي العام، ص 115.

الاقتصادية والمالية للدولة العباسية في العصر العباسي الثاني، والراجح أنَّ خزينة الدولة العباسية لم تكن قاصرة عن دعم تلك الأزمة الاقتصادية، ولكن اشتهر عن الخليفة الذي وقعت زمنه الأزمة الخليفة المعتمد على الله بإسرافه وتبذيره على ملذاته وشهواته.

وفي صورة أخرى لمواجهة البلاء بصورة سلبية على أمصار الخلافة، يطالب عامل الموصل التركي اذكوتكين الزراع بالخراج على الغلة التي فسدت بفعل اشتداد البرد في الموصل الذي أهل الأشجار والمحاصيل سنة " 260هـ = 873م "[1].

وعلى أثر الحرب الدائرة في المدينة المنورة سنة " 266هـ = 880م " بين العلويين والجعفريين، غلت الأسعار في المدينة المنورة بشكلٍ كبيرٍ، وعَمَّ الغلاء سائر البلاد كالحجاز، والعراق، والموصل، والشام[2]. ويعلل ابن الأثير هذه الأزمة الاقتصادية أنَّ سببها أيضا غلبة القواد وأمراء الأجناد على أمور الناس، فلا يوجد أي رقيب أو حسيب؛ وذلك لانشغال المتصرف في شؤون الخلافة ولي العهد الموفق بالله أخ الخليفة المعتمد على الله بمواجهة ثورة الزنج[3].

وفي سنة " 267هـ = 881م " حبس أحمد بن طولون والى خراج مدينة دمشق، والأردن، وفلسطين، وصادر أمواله، وبعد ذلك صالحه على ستمائة ألف دينار[4]. وهنا يتساءل الباحث بأي حق أعطى والي الخراج هذا المبلغ؟ وبأي حق قبل أحمد بن طولون هذا المبلغ؟ فذلك هو حق المسلمين الذي أصبح ملكاً للوزراء، والولاة، والكتاب، وغيرهم من المتقلدين للمناصب المهمة في الدولة، والخليفة بمعزل عن هذا الاستهتار والاستغلال لمقدرات المسلمين التي يتحمل مسؤوليتها.

بعد القضاء على ثورة الزنج، وقتل زعيمهم أمر ولي العهد الموفق بالله سنة " 270هـ = 884م " أن يكتب لجميع الأمصار بعودة النازحين إلى ديارهم التي كانت قد حلَّ الخراب فيها بسبب ثورة الزنج[5]. ولقد ذكرنا سابقاً أن ثورة الزنج استمرت ما يزيد عن أربعة عشر سنة، فقد كان لتلك الثورة الأثر الكبير على الحياة الاقتصادية لأهل تلك البلدان الذين نزحوا عن بيوتهم وبلادهم خشيةً على أنفسهم من ويلات تلك الثورة، ولم يتركوا بلدانهم إلا من شدة ما لاقوه من قتل، ونهب، وحرق، وخراب، فقد عاش أهل تلك البلاد النازحين أربعة عشر سنة بعيدين عن أوطانهم في شدة عظيمة.

وخير دليل على ما انتاب مشاعر المسلمين في تلك الفترة، وعلى الخراب الذي حلَّ بتلك المدن، والفرحة الشديد بعودتها إلى المسلمين، ما قيل من شعر في ذلك الانتصار على ثورة الزنج:

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 247؛ الالوسي: الرأي العام، ص 85.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 290- 291؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج14، ص 570- 571.

(3) الكامل، ج6، ص 291.

(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 213؛ ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 53.

(5) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 228؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 335.

أَقولُ وقد جـــاءَ البشيـــرُ بوقعةٍ | أَعَزَّتْ منَ الإِسلامِ مَا كَان وَاهِيا
جَزَى اللهُ خيرَ النَّاسِ للناسِ بعْدَمَا | أُبِيحَ حِمَاهمْ خيرَ مَا كَان جَازِيـا
تَفَـرَّد إِذ لَـمْ يَنْصُـر الله ناصـرٌ | بتجديدِ دينٍ كان أَصبح بالِيـا
وتجديدِ ملك قد وَهَى بعد عـزِّه | وأخذ بثـارات تبين الأَعادِيـا
ورَدِّ عِمـارات أُزيلتْ وأُخْربتْ | ليرجـع فيْء قد تخُرِّم وافِيـا
وترجعَ أَمْصـارُ أُبيحتْ وأُحْرقَتْ | مِراراً فقـد أَمست قِوَاءً عوافيـا
ويُشفي صـدور المسلميـنَ بوقعةٍ | يقرُّ بها منها العيونَ البواكيـا
ويُتلى كتـاب اللهِ في كل مسجدٍ | ويُلقى دعا الطالبين خاسِيَـا[1].

غلَّت الأسعار في بغداد سنة " 272هـ = 885م "؛ وذلك لمنع أهل سامراء من بيع السلع الأساسية [كالقمح – الزيت – الصابون – التمر] إلى أهل بغداد، ومنع الطائي[2] الصناع من تجهيز الغلاة الضرورية لأهل بغداد بغية استغلال الغلاء، وعلى إثر الأزمة الاقتصادية المفتعلة من قبل والي المدينة، ضجَّ الناس في مدينة بغداد على الطائي " صاحب شرطة بغداد"، وهجموا على داره، وكان الطائي مستعداً لذلك، فقتل وجرح بعض الناس، وانتهت هذه الاضطرابات في اليوم التالي مع قدوم محمد بن طاهر[3]، إذاً الأزمة كانت مفتعلة من قبل الطائي والى سامراء صاحب شرطة بغداد لاستغلال الأزمة لتحقيق بعض المكاسب الاقتصادية، على حساب سلع الناس الأساسية.

فرضت سنة " 278هـ = 891م " على أصحاب الضياع خراج سنة قادمة عن ضياعهم؛ وذلك لتغطيه العجز المالي في بيت المال، على إثر الإسراف الشديد من قبل الأتراك على الجند والقادة، وقد جمع الخراج بالإجبار، ومن رفض تم اعتقاله[4].

وفي سنة " 281هـ = 894م " كان هناك ارتفاع للأسعار في مدينة بغداد[5]، وغارت مياه مدينتي الري وطبرستان سنة " 281هـ = 894م "[6]؛ فحلَّ القحط بالناس حتى بلغت الشدة أنَّ الناس أكلت بعضها البعض[7].

---

(1) الطبري: تاريخ، ج9، ص 663- 664؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 335- 336.
(2) كان الطائي والى الكوفة وسوادها، وطريق خراسان، وسامراء، والشرطة في بغداد. الطبري: تاريخ، ج10، ص 15؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 355.
(3) الطبري: تاريخ، ج10، ص 10؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 346.
(4) الطبري: تاريخ، ج 10، ص 19.
(5) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 378.
(6) الطبري: تاريخ، ج10، ص 36؛ ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 339.
(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 339.

ومن ضمن الإعمار الذي أحدثه الخليفة المعتضد بالله في خلافته سنة " 280هـ = 893م "، بناء قصر الحسني، وتصميمه لمطامير في القصر الحسني، وتم بناءها لاتخاذها سجون لأعداء الخليفة[1]، ولأنَّ هذا البناء يحتاج إلى ميزانية خاصة، هدم الخليفة المكتفي بالله سنة " 289هـ = 902م " ما بناه والده الخليفة المعتضد بالله من مطامير، وجعل مكانها مسجد[2]. فكان من باب أولى أن تبقى المطامير التي أُنفق على بنائها المال الكثير على حالها، واختيار مكان مجاور لها لإقامة المسجد؛ وذلك لأنَّ ما فعله الخليفة المكتفي بالله هدرٌ لأموال المسلمين، وإذا كان لا يحتاج للمطامير لسجن المجرمين والخارجين عن الخلافة، فعليه أن يستغلها لأمور أخرى كمخزن للسلاح، أو المؤن أو غير ذلك.

وقد كان الزواج عند خلفاء بني العباس من المناسبات التي يُنفق عليها المال الكثير والتي كان لها بالغ الأثر في إلحاق الضرر في خزينة الدولة، فقد تزوج الخليفة المعتضد بابنة خمارويه قطر الندى سنة " 279هـ = 892م "[3]، وكان مهرها ألف ألف درهم، وكان جهازها عظيم[4]. وقد زوَّج الخليفة المكتفي أحد أبنائه سنة " 291هـ = 904م " بمهر يقدر بمائة ألف دينار[5].

وفي سنة " 297هـ = 910م " ارتفعت الأسعار، ولكن هذه المرة لأسباب طبيعية وليست سياسية، وهي حلول الجفاف، وتأخر سقوط المطر[6].

ومن سلبيات ضعف الخلافة نظام ضمان الأراضي، ففي سنة " 307هـ = 919م " ضمن الوزير حامد بن العباس أعمال الخراج والضياع الخاصة، والعامة، والمستحدثة، والفراتية بسواد العراق، والكوفة، و واسط، والبصرة، والأهواز، وأصبهان. فزاد الوزير للخليفة المقتدر بالله الأموال المفروضة على هذا الضمان، فسعد الخليفة بذلك، وعلى إثر ذلك غلت الأسعار لأنَّ الوزير كان يخزِّن الغلة، كذلك القيادات أصحاب الضياع[7]، فثارت الناس ببغداد تأثراً بالغلاء، ووقعت أعمال شغب واضطرابات، فأمر الخليفة بفتح مخازن الغلة التابعة للوزير حامد؛ فرخصت الأسعار، وسكن الناس[8].

---

(1) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 335- 336.
(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 6؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج21، ص 36.
(3) الطبري: تاريخ، ج10، ص 30؛ ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 373.
(4) ابن تغري بردي: النجوم، ج3، ص 66.
(5) الطبري: تاريخ، ج10، ص 115.
(6) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 93.
(7) ابن الأثير: الكامل، ج6، ص 503- 504.
(8) المصدر نفسه، ج6، ص 503.

وفي سنة " 310هـ = 922م " أفرج الخليفة المقتدر بالله عن يوسف بن أبي الساج من سجنه بوساطة مؤنس الخادم، فعقد لأبي الساج على بعض الولايات، وفرض عليه كل سنة أن يصل بيت مال المسلمين مبلغ تم تقديره من المال سوى رواتب الجند[1]. وكان البريدي قد تضمن واسط وأعمالها مقابل ستمائة ألف دينار سنوياً[2].

بتلك الحوادث يتضح كيفية نظام ضمان الأراضي، وما يلحق به من آثار دون النظر لمصالح أهل تلك الضياع والمدن، وما سيلحقهم من تعسف وجبر في تحصيل الخراج، والضرائب للوفاء بما يلتزم به المتضمن للخليفة، وما سيعود عليه لزيادة ثروة هذا المتضمن.

وقد كان للبذخ والترف والإسراف من جانب الخلفاء في مناسباتهم أثر سلبي على الخلفاء أولاً، وعلى العامة وأوضاعهم الاقتصادية ثانياً، فقد ختن الخليفة المقتدر بالله في سنة " 302هـ = 915م " خمسة من أولاده، فأنفق في ذلك اليوم ما يزيد عن نصف مليون دينار[3].

اضطرب العامة لغلاء الأسعار سنة " 308هـ = 920م "؛ فعَمَّ الخراب، فأمر الخليفة بمحاربة العوام، ولكنهم لم يهدءوا إلا عندما خفض الغلاء عن الأسعار[4].

كان للثورات التي قامت ضد الدولة العباسية ومن أهمها الثورة القرمطية بالغ الأثر على ميزانية الدولة العباسية، ففي سنة " 312هـ = 924م " وفي مواجهة القرامطة الذين نكبوا الكوفة كما ذكرنا سابقاً، أنفق الخليفة المقتدر بالله ألف ألف دينار " مليون دينار " لجيشه المتوجه لمواجهة القرامطة ودحرهم عن الأمصار التي أحلَّوا بها الخراب والدمار[5].

وفي سنة " 318هـ = 930م " زمن الخليفة المقتدر بالله تهدد فرسان الجيش الخليفة المقتدر بالله بخلع طاعته مطالبين بمرتباتهم، فاجتمع بقيادة الفرسان فطمأنهم أنَّه سيصرف لهم مرتباتهم خلال الشهر القادم، وقد صرف للرجالة من الجيش مرتباتهم على إثر هذا شغب[6].

في سنة " 323هـ = 935م " وفي زمن الخليفة الراضي بالله وقع حريق وجاء على كثير من مصالح التجار، فقام الخليفة بمساعدة التجار بتعويض المتضررين بالأموال، وإن كانت لا تفي بالخسائر التي تكبدها التجار[7].

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 10.
(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 383.
(3) ابن الجوزي: المنتظم، ج12، ص 150؛ الذهبي: تاريخ الإسلام، ج23، ص 14.
(4) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 194.
(5) المصدر نفسه، ج13، ص 240.
(6) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 62.
(7) ابن الجوزي: المنتظم، ج13، ص 349؛ ابن كثير: البداية والنهاية، ج15، ص 89.

ولكن ما أرادنا توضيحه أنَّ الخليفة تدخل لإصلاح هذا الخلل، ولكن في كثير من المصائب التي نزلت بالناس من غلاء ونهب وفتن، لم تذكر مصادرنا التاريخية أي خطة طوارئ لمعالجة هذه الأحداث التي تصل إلى مسمع الخليفة دون تحريك ساكن.

وكانت للفتن والحروب الدائرة زمن الخليفة المتقي بالله بالغ الأثر على الأوضاع الاقتصادية، فقد بلغت الحالة في بغداد قمة في السوء؛ فقد اشتد البلاء والغلاء في مدينة بغداد سنة " 330هـ = 942م "، فقد أكل الضعفاء الميتة من شدة الغلاء، وكثرت الأمراض والموت[1].

ولكثرة الفتن والضغط المتكرر من قبل الخلافة على أهل بغداد وتجارها؛ حدث سنة " 331هـ = 943م " هجرة لرجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال من بغداد إلى بلاد الشام ومصر؛ بحثاً عن فرصٍ تجاريةٍ في أجواء آمنة بعيداً عن الفتن والاضطرابات[2].

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية المتكررة، وانتشار الفقر عند عامة المسلمين، وصلت بهم إلي حالة اليأس التي لا يأمل معها تحسن في أوضاعه، وللشعراء أبيات تصف حالتهم، فيقول الشاعر:

الحَمْـــدُ للهِ لَيْسَ لِي فَـــرَسٌ	وَلَا عَلَى بَابِ مَنْزِلِي حَـــرَسُ
وَلَا غُــــــلَام إِذَا هَتَفْتُ بِــهِ	بَادَرَ نَحْـــوِي كَأَنَّهُ قَبَــــسُ
ابْنِي غلَامِي وَزَوجَتِي أَمَتِـــي	مَلَّكَنِيهَا المَـــلاكُ وَالعـــرسُ
غنيتُ بِاليَأْسِ وَاعْتَصَمْتُ بِهِ	عَنْ كُلِّ فَرْدٍ بِوَجْهِـهِ عَبَــــسُ
فَمَـــــا يَرَانِي بِبَابِــــهِ أَبَــداً	طَلَقُ المحَيَّا سَمْحُ وَلَا شَرسُ[3].

ويري أنَّ الشاعر وإن كان يصف حاله البائس، ولكن لم يخلو من وصف حال الأغنياء، فهو على النقيض من الأغنياء فاحشي الثراء، وإن كانوا رجال الدولة أو رجال الأعمال.

وفي ظل الأزمات الاقتصادية المتكررة انتشر بين العامة البطالة والمصيبة، حتى إنَّ كثيراً منهم امتهنوا النهب واللصوصية، وكانت لهم تسميات كثيرة منها [الرعاع – الصعاليك – الزواقيل – الحرافيش – العراة – الأوباش – الدعار – السوقة – العوام – السفلة – الغوغاء – الفساق – الطرارين – العيارون – الشطار – المكدون] [4].

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية، وسوء أحوال المعيشة، وتوالي الأزمات المالية، وارتفاع الأسعار، وإسقاط الأرزاق؛ طفت على السطح جماعة تُعرف بالكدية أي المتسولون، وقد كان المتسولون كثيري السفر، وينتقون المناسبات والأماكن المناسبة لتحصيل إيرادات مادية ممن

---

(1) ابن الأثير: الكامل، ج7، ص 168.
(2) ابن الجوزي: المنتظم، ج14، ص 27.
(3) الشهري: الشكوى في الشعر العربي، ص 294.
(4) الالوسي: الرأي العام، ص 90– 91.

يستعطفونهم من الناس[1]، وإلى جانب المتسولين اتَّجه بعض العاطلين من الناس إلى التطفل، وتعني دخول الولائم دون دعوة، وبعد ذلك أصبح المتطفلون فئةً مميزةً عن غيرهم من العاطلين من الناس. وفي وصيةٍ لأحد الطفيليين يوصي ابنه قائلاً:

لَا تَجْزَعَنَّ مِن الغَرِيبِ وَلَا مِن الرَّجُلِ البَعِيدِ
وَادخُل كَأَنَّــكَ طَابِــخٌ بِيَدَيَك مغرَفَة الحَدِيدِ
مُتَدَلِيَاً فَوقَ الطَّعَـــــامِ تدلِي الباز الصيــود
لِتلفَ مَا فَوقَ الطَّعَامِ كُلهَـــا لفَّ الفُهُـــــــودِ
واطرَح حَياءكَ إِنَّمَـــا وَجه الطُفيلِي مِن الحَديدِ[2].

وأنَّ شرَ الأمور ما ظاهرها مضحك وباطنها مبكي، فللوهلة الأولى القارئ يتبسم عند قراءة الأبيات، ولكنَّها لم توجد صدفة، بل كانت تراكم أوضاع اقتصادية سيئة؛ وذلك بسبب أنَّ الراعي " الخليفة" غافل عن أمور رعيته وأحوالهم وما يصلح تلك الجوانب الاقتصادية لهؤلاء الناس.

وفي الفترة الواقعة بين " 324- 334هـ = 935- 945م " أي زمن الخلفاء الراضي بالله، والمتقي بالله، والمستكفي بالله لحقت أضرار كبيرة في الزراعة بسبب النزاع على منصب إمارة الأمراء، فأُتلف نظام الري؛ وأدى ذلك لتدهور قطاع الزراعة، فغلت الأسعار طول تلك المدة[3]، وقد كانت تلك الفترة الأسوأ في تاريخ العصر العباسي الثاني على جميع المناحي بسبب الصراع على منصب أمير الأمراء.

---

(1) الالوسي: الرأي العام ص 105- 106.

(2) المصدر نفسه ، ص 107- 108.

(3) الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 62.

الخاتمة

أولاً : النتائج:

تم بحمد الله تعالى الانتهاء من هذا البحث، وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج أهمها:

- لم تقتصر قضية ولاية العهد على وصول أبناء وإخوان وأقرباء الخلفاء لهذا المنصب، بل تعدت لأبناء الوزراء والحجاب والكتَّاب والولاة في الوصول للمناصب التي كان يشغلها آباءهم قبل موتهم أو قتلهم.
- تجاوزت أعمار عدد قليل من الخلفاء العباسين في العصر العباسي الثاني " 247- 334هـ = 861- 945م " الأربعين عاماً، ولكنَّ غالبيتهم كانت أعمارهم حين موتهم أو قتلهم أقل من الأربعين عاماً.
- غالبية خلفاء بني العباس في العصر العباسي الثاني كانت نهايتهم القتل.
- استغل الروم الأوضاع الناجمة عن ولاية العهد في العصر العباسي الثاني، فعندما يكون ميزان القوى لصالحهم يكثفوا غزواتهم على البلاد الإسلامية، فتكاد لا تخلو سنة من هجوم رومي على المسلمين، أو رد فعل إسلامي على هجوم رومي؛ مستغلين انشغال المسلمين بالفتن الخاصة بولاية العهد أو فتن الخارجين عن الخلافة؛ مستغلة ميزان القوى فمتى رجح لصالحها هجمت، ومتى رجح لصالح المسلمين سكنت.
- الانشغال بقضية ولاية العهد، أفرزت الكثير من الجهل، والتعصب، والعادات السيئة عند المسلمين بسبب انشغال رجال السياسة والعسكر والعلم في تلك القضية.
- أنَّ الأتراك رغم تسلطهم خلال العصر العباسي الثاني، كانوا من بين الأقوام الأخف وطأة على المسلمين من الناحية الدينية إذا ما قورنوا بالفرس، فلم يكن لهم طقوس ولا عادات من ثقافتهم دخيلة على الثقافة الإسلامية، بل تركزت جهودهم على الناحية السياسية، والعسكرية، والاقتصادية.
- تغلغل الثقافات الوافدة على الثقافة الإسلامية، بقدر ما يسيطر أصحاب تلك الثقافات على مكانة داخل قصور الدولة العباسية.
- عودة الفرس لسابق عهدهم في أواخر العصر العباسي الثاني في السيطرة على مقاليد الأمور في الدولة العباسية بعد تغييبهم من قبل العنصر التركي عن الساحة السياسية في العصر العباسي الثاني، موعزاً ببداية عصر ثالث من عصور الدولة العباسية وهو عصر النفوذ الفارسي " البويهي"، معيدين للأذهان عصرهم الأول مع الدولة العباسية.

❁ إهمال الحكام لأوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى اضطراب أحوال البلاد لتصل الى الهاوية، وخير مثال في العصر العباسي الثاني انفصال الدول عن جسم الدولة العباسية، وثورة الزنج، والقرامطة.

❁ ظهور دول إسلامية لها تاريخها خلال تاريخ الدولة العباسية في عصرها الثاني، كالدولة الطولونية، والحمدانية، وغيرها.

❁ تعايش النصارى واليهود في ظل الدولة العباسية خلال عصرها الثاني بكل حرية وتسامح، ماعدا بعض الأعمال المتفرقة من قبل بعض العامة وبعض الخلفاء بالمقارنة بتلك التجاوزات إن صح التعبير، فقد كان للنصارى تجاوزات على المسلمين بشكل أكبر إذا ما قورنت بتجاوزات المسلمين.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، لا يسع الباحث إلا أن يوصي بما يلي:

- يدعو الباحث طلاب العلم الشرعي ممن امتن عليهم الله – عز وجل– باستكمال الدراسات العليا للبحث في قضية ولاية العهد على شكل أبحاث علمية.
- يناشد الباحث ولاة أمر المسلمين بالنظر في ما يصلح أمر الرعية، فالعلاقة طردية إذا أصلح الراعي أمر رعيته صلح أمره، وإذا أهمل وأفسد الراعي أمر رعيته فسد أمره.
- يناشد الباحث ولاة أمر المسلمين بترك قضية التوريث، وإحياء سنة الشورى لتجنب الضعف، ونقمة الشعوب عليهم وأخذ العبر من تاريخنا الإسلامي.
- يوصي الباحث نفسه، والمسلمين، وولاة الأمر بدراسة التاريخ الإسلامي، ليس لنيل درجات علمية، أو للتسلية والقصص، أو لمعرفة التاريخ دون تطبيقه على أرض الواقع، ولكن لأخذ الدروس والعبر من ذلك التاريخ.
- يوصي الباحث ولاة أمر المسلمين في زماننا، بعدم السماح للتدخل الأجنبي في شؤون بلادهم، والاعتماد على مواردهم الداخلية، وعلى قوة شعوبهم دون استجداء المعونات الأجنبية التي لها بالغ الأثر في تقرير مصير تلك الشعوب.
- يدعو الباحث طلاب العلم للبحث في تاريخ الدولة العباسية؛ لوجود موضوعات جديرة بالبحث، ولقلة ما كُتب عن الدولة العباسية باستثناء أبحاث اللغة العربية في الدولة العباسية، فهناك من الخلفاء، ومن الوزراء، ومن العلماء، وفي الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، ما يستحق الخوض في غماره على شكل أبحاث علمية.
- يوصي الباحث جامعته العريقة " الجامعة الإسلامية " بإدراج مادة تاريخ الدولة العباسية لطلاب الدراسات العليا.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المصادر

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني " ت 630هـ":

1- الكامل في التاريخ، تحقيق : القاضي، عبد الله ، 11جزء (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ = 1987م)

2- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: معوض، علي، وآخرون، 8 أجزاء (دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت)

الأزدي، أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس بن القاسم " 334هـ = 945م ":

3- تاريخ الموصل، تحقيق: حبيبة، علي (لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1387هـ = 1967م)

الأصبهاني، أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن مهران " 339- 430هـ":

4- معرفة الصحابة، تحقيق: العزازي، عادل، 7 أجزاء (دار الوطن للنشر، د. م. ن، د. ط، د. ت)

ابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي " 813- 874هـ ":

5- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، تحقيق: شمس الدين، محمد، 16جزء (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ = 1992م)

6- مورد اللطافة في من ولى السلطنة والخلافة ، تحقيق : أحمد، نبيل محمد عبد العزيز(مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د. ط، 1997م)

الجاحظ:

7- التاج في أخلاق الملوك، تحقيق: زكي، أحمد (د. د. ن، د. م. ن، د. ط، د. ت)

ابن الجوزي، أبي فرج عبد الرحمن بن علي بن محمد " ت 597هـ":

8- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: عطا، محمد عبد القادر، وآخرون (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ = 1992م)

9- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير(مكتبة الآداب، مصر، د. ط، د. ت)

الجوهري، إسماعيل بن حماد:

10- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: عطار، أحمد عبد الغفور، مجلد، 6 أجزاء (دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م)

الحموي، أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي:

11- معجم البلدان، 5 مجلدات (دار صادر، بيروت، د. ط، 1397هـ = 1977م)

الخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت" 392-463هـ":

12- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواردبها، تحقيق: معروف، بشار عواد، 17 مجلد (دار الغرب الإسلامي، بيروت، د. ط، 1422هـ = 2001م)

ابن خلدون، عبد الرحمن " 732- 808هـ = 1332- 1406م":

13- تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوى الشأن الأكبر، تحقيق : شحادة، خليل، زكار، سهيل، 8 أجزاء (دار الفكر، بيروت، 1421هـ = 2000م)

ابن خياط، خليفة " ت 240هـ ":

14- تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: العمري، أكرم ضياء (دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1405هـ = 1985م)

ابن أبي الدم، شهاب الدين إبراهيم بن أبي الدم الحموي " ت 642هـ":

15- التاريخ الإسلامي المعروف باسم التاريخ المظفرى، تحقيق: زيان، حامد (دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ط، 1989م)

الدواداري، أبو بكر بن عبد الله بن أيبك " 685- 737هـ ":

16- كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق: كرافولسكي، دوروتيا، 9 أجزاء (مركز ودود للمخطوطات، بيروت، د. ط، 1413هـ = 1992م)

الدينوري، أبو حنيفة أحمد بن داود " ت 282هـ = 895م ":

17- الأخبار الطوال (مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1330هـ)

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان " ت 748هـ=1374م":

18- سير أعلام النبلاء، تحقيق: معروف، بشار عواد، وآخرون، 25 جزء (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1417هـ = 1996م)

19- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق : تدمري، عمر عبد السلام (دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1409هـ = 1989م)

20- العبر في خبر من غبر، تحقيق: زغلول، محمد(دار الكتب العلمية، بيروت، د. ط، د. ت)

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني " 1145- 1205هـ ":

21- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: فراج، عبد الستار أحمد، وآخرون، 40 جزء (مطبعة حكومة الكويت، الكويت، د. ت)

أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري " ت 281هـ":

22- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق : المنصور، خليل (دار الكتب العلمية، بيروت،ط1، 1417هـ = 1996م)

الزمخشري، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد "ت 528هـ ":

23- أساس البلاغة، تحقيق: السود، محمد باسل عيون، جزأين (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ = 1998م)

ابن الساعي، علي بن أنجب البغدادي " ت 674هـ":

24- مختصر أخبار الخلفاء (المطبعة الأميرية، مصر، ط1، 1309هـ)

ابن سيده، علي بن إسماعيل " ت 458هـ":

25- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق: فراج، عبد الستار أحمد، وآخرون، 7 أجزاء (معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط1، 1377هـ = 1958م)

السيوطي، جلال الدين " ت 911هـ":

26- تاريخ الخلفاء، تحقيق : مصطفى، جمال (دار الفجر للتراث، القاهرة، ط1، 1420هـ = 1999م)

27- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: إبراهيم، محمد أبو الفضل، جزأين (دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1387هـ = 1968م)

الشيرازي، أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف:

28- تكملة المجموع شرح المهذب، تحقيق: عبد الموجود، عادل أحمد، وآخرون، 27 جزء (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1428هـ = 2007م)

الصابئ، أبي الحسين هلال بن المحسن " 359- 448هـ ":

29- رسوم دار الخلافة، تحقيق: عواد، ميخائيل (دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ = 1986م)

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك " ت 764هـ ":

30- الوافي بالوفيات ، تحقيق: الأرناؤوط، أحمد، مصطفى، تركي (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ = 2000م)

الطبري، أبي جعفر بن محمد بن جرير " 224- 310هـ":

31- تاريخ الطبري " تاريخ الرسل والملوك"، تحقيق : إبراهيم، محمد، 11جزء (دار المعارف، مصر، ط2، 1382هـ = 1962م)

ابن الطقطقا، محمد بن علي بن طباطبا " ت 709هـ- 1309م ":

32- الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية (دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت)

ابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي النمري " 368- 463هـ":

33- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: مرشد، عادل (دار الأعلام، عمان، ط1، 1423هـ = 2002م)

34- الدرر في اختصار المغازي والسير، تحقيق: ضيف، شوقي (دار المعارف، القاهرة، ط2، 1403هـ)

ابن العبري، غريغوريوس ابي الفرج بن اهرون " 1226- 1286م":

35- تاريخ مختصر الدول، تحقيق: اليسوعي، الأب أنطون صالحاني (دار الرائد اللبناني، الحازمية، لبنان، ط2، 1415هـ = 1994م)

ابن العديم، عمر بن أحمد بن أبي جرادة " ت660هـ ":

36- زبدة الحلب من تاريخ حلب، تحقيق: زكار، سهيل (دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 1418هـ = 1997م)

ابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي " 499- 571هـ":

37- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، تحقيق: العمروي، عمر بن غرامة، 80 جزء (دار الفكر، بيروت، د. ط، 1415هـ = 1995م)

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سعيد " ت 400هـ":

38- تصحيح الوجوه والنظائر، تحقيق: عثمان، محمد (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1428هـ = 2007م)

العصامي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك المكي " ت 1111هـ ":

39- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، عبد الموجود، عادل أحمد، معوض، علي محمد، 4 أجزاء (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ = 1998م)

ابن العماد، أبو فلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي " 1032- 1089هـ ":

40- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: الأرناؤوط، عبد القادر، الأرناؤوط، محمود (دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1406هـ = 1986م)

ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد "ت 580هـ":

41- الإنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق : السامرائي، قاسم (دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1419هـ = 1999م)

ابن الغزي، أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن" ت 1167هـ":

42- ديوان الإسلام، تحقيق: حسن، سيد كسروي، 4 أجزاء(دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ = 1990م)

أبو الفدا، صاحب حماة إسماعيل بن علي " ت 732هـ ":

43- التبر المسبوك في تواريخ الملوك، تحقيق: عزب، محمد زينهم محمد (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1415هـ = 1995م)

44- المختصر في أخبار البشر، 4 أجزاء (المطبعة الحسينية المصرية، مصر، ط1، 1325هـ)

الفراء، أبي يعلي محمد بن الحسين الحنبلي " ت 458هـ":

45- الأحكام السلطانية، تحقيق: الفقي، محمد حامد (دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ = 2000م)

القرماني، أحمد بن يوسف "ت 1019هـ = 1610م":

46- أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ ، تحقيق: سعد، فهمي، حطيط، أحمد، 3 أجزاء (عالم الكتب، بيروت، ط1، 1412هـ = 1992م)

القضاعي، القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر الشافعي " ت 454هـ ":

47- تاريخ القضاعي كتاب عيون المعارف وفنون أخبار الخلائف، تحقيق: المصري، جميل (جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1415هـ = 1995م)

القلقشندي، أحمد بن عبد الله " 756- 820هـ":

48- مآثر الإنافة في معالم الخلافة، تحقيق : فراج، عبد الستار أحمد، جزءان (عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت)

49- صبح الأعشى، 14جزء (دار الكتب المصرية، القاهرة، د. ط، 1340هـ = 1922م)

ابن قيم الجوزية، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر " 691- 751هـ":

50- أحكام أهل الذمة، تحقيق: البكري، يوسف أحمد، العاروري، شاكر توفيق، ثلاثة مجلدات (رمادي للنشر، الدمام، ط1، 1418هـ = 1997م)

الكتبي، محمد بن شاكر " 681- 764هـ":

51- عيون التاريخ وفيه من سنة 219هـ إلى 250هـ، تحقيق: حاطوم، عفيف نايف (دار الثقافة، بيروت، 1416هـ = 1996م)

ابن كثير، أبي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي " 701- 774هـ ":

52- البداية والنهاية، تحقيق: التركي، عبد الله (هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1418هـ = 1998م)

الكرمي، مرعي بن يوسف " ت 1033هـ= 1623م":

53- نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين، دراسة وتحقيق: دبابسة، أميرة فهمي محمد (مكتبة الجامعة الأردنية، الأردن، د. ط، د. ت)

ابن اللبودي، أبي العباس شهاب الدين أحمد بن خليل " ت 896هـ":

54- النجوم الزواهر في معرفة الأواخر، تحقيق: الصاغرجي، مأمون، الجادر، محمد (مطبعة الضباح، دمشق، د. ط، د. ت)

الماوردي، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب " ت 450هـ":

55- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق: البغدادي، أحمد مبارك (مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت، ط1، 1409هـ = 1989م)

المسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي " ت 346هـ":

56- مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: عبد الحميد، محمد محيي الدين (دار الفكر، بيروت، ط5، 1393هـ = 1973م)

57- التنبيه والإشراف (دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت)

المطهر المقدسي، مطهر بن طاهر:

58- البدء والتاريخ، 6 أجزاء (مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د. ط، د. ت)

مقديش، محمود:

59- نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق: الوزاري، علي، محفوظ ، محمد ، مجلدين (دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988م)

ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب " ت421هـ":

60- تجارب الأمم و تعاقب الهمم، تحقيق: حسن، سيد كسروي، 7 أجزاء (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ = 2003م)

منسوب لإبن قتيبة، أبي محمد عبد الله بن مسلم " 213- 276هـ = 828- 889م":

61- المعارف، تحقيق: عكاشة، ثروت (دار المعارف، القاهرة، ط4، د. ت)

62- الإمامة والسياسة المعروف بتاريخ الخلفاء، تحقيق : شيري، علي، جزءان (دار الأضواء، بيروت، ط1، 1410هـ = 1990م)

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد " 630- 711هـ":

63- لسان العرب، تحقيق: الكبير، عبد الله علي، وآخرون، 6 مجلدات (دار المعارف، د. ط، د. ت)

الواقدي، أبي عبد الله محمد بن عمر بن واقد " ت 207هـ":

64- فتوح الشام ، تحقيق : عبد الرحمن، عبد اللطيف، جزءان (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ = 1997م)

ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس " ت 749هـ ":

65- تاريخ ابن الوردي، جزءان (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ = 1996م)

اليافعي، أبو محمد عبد الله بن اسعد بن علي بن سليمان اليمني المكي " ت 768هـ":

66- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، تحقيق : المنصور، خليل ، 4 أجزاء (دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ = 1997م)

ثانياً : المراجع :

الالوسي، عادل محي الدين:

1- الرأي العام غي القرن الثالث الهجري " 198- 295هـ = 813- 907م" (دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987م)

بروكلمان، كارل:

2- تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة: فارس، نبيه أمين؛ البعلبكي، منير (دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1968م)

البستاني، بطرس:

3- أدباء العرب في الأعصر العباسية حياتهم آثارهم نقد آثارهم (كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، د. ط، د. ت)

البعلبكي، منير:

4- معجم أعلام المورد موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين مستقاة من موسوعة المورد (دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1992م)

بيطار، أمينة:

5- تاريخ العصر العباسي (جامعة دمشق، سوريا، د. ط، د. ت)

حسن، حسن إبراهيم:

6- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، 4 أجزاء (دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط 14، 1416هـ = 1996م)

حسن، حسين الحاج:

7- النظم الإسلامية (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1406هـ = 1987م)

الخضري، محمد:

8- إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء (المكتبة الثقافية، بيروت، 1402هـ = 1982م)

الخطيب، مصطفى عبد الكريم:

9- معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1416هـ = 1996م)

خفاجي، محمد عبد المنعم:

10- الآداب العربية في العصر العباسي الأول (دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ = 1992م)

الدفاع، علي عبد الله:

11- رواد علم الجغرافية في الحضارة العربية والإسلامية (مكتبة التوبة، د. م. ن، ط2، 1993م)

أبو الدهب، أشرف طه:

12- المعجم الإسلامي الجوانب الدينية والسياسية والاجتماعية و الاقتصادية (دار الشروق، القاهرة، ط1، 1423هـ = 2002م)

الدوري، عبد العزيز:

13- العصر العباسي الأول دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي (دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط3، 1997م)

14- تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1995م)

زامباور:

15- معجم الأنساب والأسرات الحاكمة في التاريخ الإسلامي، أخرجه: حسن، زكي محمد، وآخرون (دار الرائد العربي، بيروت، 1400هـ = 1980م)

الزركلي، خير الدين:

16- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، 8 أجزاء (دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2002م)

سالم، السيد عبد العزيز:

17- العصر العباسي الأول الجزء الثالث (مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، د. ط، 1993م)

السامر، فيصل:

18- ثورة الزنج (دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط2، 2000م)

السامرائي، حسام:

19- تطور نظام الوزارة منذ خلافة المعتصم بالله حتى دخول البويهيين بغداد (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج 18، ع 39، ذو الحجة 1427هـ)

السيد، فؤاد صالح:

20- معجم الألقاب والأسماء المستعارة في التاريخ الإسلامي (دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990م)

شاكر، محمود:

21- التاريخ الإسلامي، 22جزء(المكتب الإسلامي، بيروت، ط6، 1421هـ = 2000م)

شرف الدين، أحمد حسن:

22- اليمن عبر التاريخ من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين (مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط2، 1384هـ = 1964م)

الشرقاوي، عبد الله:

23- تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين، تحقيق: القاري، رحاب عبد الحميد (مكتبة مدبولي، القاهرة، د. ط، 1416هـ = 1996م)

شريف، عمر:

24- نظم الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية (معهد الدراسات الإسلامية، د. م. ن، د. ط، 1411هـ = 1991م)

شهلة، إيلي منيف:

25- الأيام الأخيرة في حياة الخلفاء، راجعه: عبد الرحيم، محمد (دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 1418هـ = 1998م)

صافي، لؤي:

26- العقيدة والسياسة معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 1416هـ = 1996م)

ضيف، شوقي:

27- تاريخ الأدب العربي العصر العباسي الثاني (دار المعارف، القاهرة، ط12، د. ت)

العبادي، أحمد مختار:

28- في التاريخ العباسي والفاطمي (دار النهضة العربية، بيروت، د. ط، د. ت)

عبد المجيد، أحمد فؤاد عبد الجواد:

29- البيعة عند مفكري أهل السنة والعقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث (دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ط، 1998م)

عثمان، محمد رأفت:

30- رياسة الدولة في الفقه الإسلامي (مكتب إيمان للآله الكاتبة، القاهرة، د. ط، 1395هـ = 1975م)

العرشي، حسين بن أحمد:

31- بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى ملك اليمن من ملك وإمام، تكملة: الكرملي، أنستاس ماري (مكتبة الثقافة الدينية، د. م. ن، د. ط، د. ت)

العسيري، أحمد معمور:

32- موجز التاريخ الإسلامي منذ عهد ادم عليه السلام" تاريخ ما قبل الإسلام" إلى عصرنا الحاضر 1417هـ = 96- 97م (فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الدمام، ط1، 1417هـ = 1996م)

عطوان، حسين:

33- الفقهاء والخلافة في العصر الأموي (دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ = 1991م)

علي، سيد أمير:

34- مختصر تاريخ العرب، ترجمة: البعلبكي، عفيف (دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1967م)

العمد، إحسان، وآخرون:

35- تاريخ الدولة العباسية (منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، ط1، 1995م)

عيسى، أحمد:

36- تاريخ البيمارستانات في الإسلام (دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1401هـ = 1981م)

عيسى، رياض:

37- الحزبية السياسية منذ قيام الإسلام حتى سقوط الدولة الأموية، تقديم: زكار، سهيل (دمشق، ط1، 1412هـ = 1992م)

فريد بك، محمد:

38- تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق : حقي،إحسان (دار النفائس، بيروت،ط1، 1401هـ = 1981م)

فييه، جان موريس:

39- أحوال النصارى في خلافة بني العباس، ترجمة: زينه، حسني (دار المشرق، بيروت، ط1، 1990م)

كُحيلة، عُبادة:

40- العقد الثمين في تاريخ المسلمين (دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 1417هـ = 1996م)

الكيالي، عبد الوهاب:

41- موسوعة السياسة، 7 أجزاء (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ط، د. ت)

متز، آدم:

42- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، ترجمه: أبو ريده، محمد عبد الهادي، مجلدين (دار الكتاب العربي، بيروت، ط5، د. ت)

مجمع اللغة العربية:

43- المعجم الوجيز (طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، مصر، د. ط، 1415هـ = 1994م)

44- المعجم الوسيط (مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425هـ = 2004م)

محمود، حسن أحمد. الشريف، أحمد إبراهيم:

45- العالم الإسلامي في العصر العباسي (دار الفكر العربي، القاهرة، ط5، د. ت)

الناطور، شحادة، وآخرون:

46- الخلافة الإسلامية حتى القرن الرابع الهجري (دار الثقافة، دار الأمل، الأردن، ط1، 1410هـ = 1990م)

وجدي، محمد فريد:

47- دائرة معارف القرن العشرين، 10 مجلدات (دار المعرفة، بيروت، ط3، 1971م)

الورد، باقر أمين:

48- معجم العلماء العرب، راجعه: عواد، كوركيس، جزءان (عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1406هـ = 1986م)

اليماني، عبد الواسع بن يحيي الواسعي:

49- تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن (المطبعة السلفية، القاهرة، د. ط، 1346هـ)

ثالثاً: الرسائل العلمية:

البابا، مؤمن أنيس عبد الله:

1- البيمارستانات الإسلامية حتى نهاية الخلافة العباسية " 1- 656هـ = 622- 1258م "، رسالة ماجستير، غير منشورة (الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 1430هـ = 2009م)

بديوى، خالد محمد أحمد:

2- الحياة السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية في عصر المأمون " 170- 218هـ = 786 – 833م "، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة عين شمس، القاهرة، 2001م)

البردان، بسام:

3- شعر الثورات السياسية في العراق من بداية الدولة العباسية حتى نهاية ثورة الزنج، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة دمشق، سوريا، 1425هـ = 2004م)

بني سلامة، جميل محمود:

4- دمشق في العصر العباسي خلال الفترة " 132- 264هـ = 749- 877م"، رسالة دكتوراة، غير منشورة (الجامعة الأردنية، الأردن، 2003م)

بو عقادة، عبد القادر:

5- المذاهب الفقهية المندثرة وأثرها في التشريع الإسلامي في القرنين الثاني والثالث للهجرة " 8 و 9 للميلاد"، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة الجزائر، الجزائر، 1423- 1424هـ = 2002- 2003م)

جويدة، البرتين:

6- نواحي من المجتمع في العصر العباسي، رسالة أستاذ في العلوم" رسالة ماجستير"، غير منشورة (الجامعة الأميركية، بيروت، 1948م)

حاج محمد، ماهر تحسين عبد الرحيم:

7- الإمامة عند علي بن الحسين المسعودي" ت 346هـ = 957م"، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1424هـ = 2004م)

حمدان، ساهرة عبد الحفيظ محمد:

8- صورة الخلافة في الشعر العباسي في القرنين الثاني والثالث الهجريين، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010م)

دبابره، سهام حمدان محمد:

9- التظلم في المجال السياسي الإسلامي، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010م)

درويش، توفيق محمد سعيد:

10- الشورى في النظام السياسي الإسلامي حتى نهاية العصر العباسي الأول " 1- 232هـ = 622- 846م "، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008م)

ذوقان، وجيه:

11- ولاية العهد في العصر الأموي " 41هـ/ 661م – 132هـ/ 750م" رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1426هـ = 2005م)

السويد، عبد الله بن عبد العزيز عبد الله:

12- القتال في الفتنة دراسة تأصيلية عقدية، رسالة ماجستير، منشورة (دار الهدى النبوي، مصر، دار الفضيلة، السعودية، ط1، 1429هـ = 2008م)

الشهري، ظافر:

13- الشكوى في الشعر العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، رسالة دكتوراة، غير منشورة (جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1411هـ = 1990م)

العابد، عبد الحميد:

14- علاقة فقهاء السنة بالدولة العباسية في عصرها الأول " 132- 232هـ/750- 847م"، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1429- 1430هـ = 2008- 2009م)

العبسي، هدى أحمد:

15- قضية ولاية العهد منذ تأسيس الدولة العباسية حتى وفاة الخليفة المتوكل " 132- 247 هـ = 750 – 861م "، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة دمشق ، الجمهورية العربية السورية ، 1427هـ = 2006م)

علوني، عبد العزيز:

16- النصارى في العصر العباسي مع مقدمة في حالهم في الأدوار السابقة، رسالة أستاذ في العلوم" رسالة ماجستير"، غير منشورة (الجامعة الأميركية، بيروت، 1942م)

الكرد، عودة سعيد عودة:

17- فلسطين في عصر الدويلات الإسلامية " 264- 492هـ = 877- 1099م "، رسالة ماجستير، غير منشورة (الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 1428هـ = 2007م)

الكفاوين، شاهر عوض:

18- الشعر العربي في رثاء الدول والأمصار حتى نهاية سقوط الأندلس، رسالة دكتوراة، غير منشورة (جامعة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 1404هـ = 1984م)

المراكبي، جمال أحمد السيد جاد:

19- الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة، رسالة دكتوراة، منشورة (جماعة أنصار السنة المحمدية، إدارة الدعوة والإعلام لجنة البحث العلمي، 1414هـ)

مصلح، علاء الدين محمد علي:

20- المعارضة السياسية وضوابطها في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة (جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1423هـ = 2002م)

اليادكارى، عبد المهدي:

21- آل طاهر والحركة الأدبية في العصر العباسي، رسالة ماجستير، غير منشورة (الجامعة الأميركية، بيروت، 1967م)

guaranty, in order to cover their Expenses and luxury, and to cover recent of mandate of the Covenant, subsiding revolutions, having back some of the separated regions, and finally facing the Romanian danger .

Abstract

The **Abasian**state is considered the first state in the Islamic history after the country issued Islam, and is the longest-lived Islamic states of rule from " 132 – 656 A .H . ----- 750 – 1258 A .D .

Mandate of the Covenant issue and across history played a vital role in weakening the state, in spite of the legitimacy of this period according to Islamic scholars, but regarding to the maladministration of this issue and the Turkish intervention that they could control and rule in the Abasian state in its second time " 247 – 334 A .H .---- 861 – 945 A .D . " , in special , controlling running the state and affect all life sides in the Abasian state. At the level of the succession, successor and crown all have lost their respect and status to become just like tools controlled by the Turkish politicians and military. This situation has led weak successors and crowns to change the balance of powers on the two sides , the internal represented in theseparation of a large number of regions, and erupt many revolutions the Negro and the Carmatian, in addition, the second side represented in the Romanian danger which used those hard conditions to Intensification of attacks on the Islamicregions .

Mandate of the Covenant issue has affected deeply on the social sides, specially, The spread of destructive ideas and aggression on the holy cities by the Alawian revolutions, and the ones have been mentioned, moreover, leading people to waste times in entertainment games. On the other hand, no one can deny that there was a clear scholarly movement, but in most times with self efforts, regarding that succession was too much busy in Mandate of the Covenant conflicts .

On an other hand, the economic side in the Abasian state in its second time " 247 – 334 A .H . ---- 861 – 945 A .D . " has not kept safe from downfall the matter affected on the Abasian state budget. Moreover on the public whom have been affected that Theft and begging have spread among the, in addition the migration of capitals to safer regions regarding to the exhaustion of their money during clashes and destruction of their properties in the conflicts of succession and mandate of the Covenant, and conflicts for the position of prince of princes between the Turkish state figures. Furthermore, the economic systems imposed by the Abasian state as lands

The Islamic University - Gaza
High Studies Deanship
Faculty of Arts
History and Archeology Department

Rule of the Second Abasian Period

247 – 334 A .H . ---- 861 – 945 A .D .

Prepared By
Mosameh Yousef Mohammad Hijjo

Supervised By
Khalid Younis Al-Khaldi

This study has been presented as a perfection of master's degree requirements in the Islamic history.
(Supplemental Research) in the history and archeology department in the Islamic university in Gaza – Palestine.

2012 A .D . - 1434 A .H .
Gaza – Palestine